



٣٦- كتاب الأشربة

١- باب تحريم الخمر وبيان أنها تكون من عصير العنب ومن التمر والبسر والزبيب وغيرها مما يسكر

١- (١٩٧٩) حدثنا يحيى ابن يحيى التميمي، أخبرنا حجاج ابن محمد، عن ابن جريج، حدثني ابن شهاب، عن علي ابن حسين علي، عن أبيه، حسين ابن علي.

عن علي ابن أبي طالب، قال: أصبت شارباً^(١) مع رسول الله ﷺ في منعم، يوم بدر، وأعطاني رسول الله ﷺ شارفاً أخرى، فأنعتهما يوماً عند باب رجل من الأنصار، وأنا أريد أن أحول عليهما إذخراً لأبيعه، ومعني صانع من بني قينقاع، فاستعين به علي وليمة فاطمة^(٢)، وحمزة ابن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قينة تغني^(٣)، فقالت: ألا يا حمز للشرف النساء^(٤)، فنار إليهما حمزة بالسيف فجب أسنمتهما^(٥)، وبقر خواصرهما^(٦)، ثم أخذ من أكبادهما، قلت لابن شهاب: ومن السنام؟ قال: قد جب أسنمتهما فذهب بها، قال ابن شهاب: قال علي: فنظرت إلى منظر أظعني فأنيت نبي الله ﷺ وعنده زيد ابن حارثة، فأخبرته الخبر، فخرج ومعه زيد، وأنطلقت معه، فدخل على حمزة فغيط عليه، فرفع حمزة بصره فقال: هل أنتم إلا عبيد لباقي؟ فرجع رسول الله ﷺ يقهقر^(٧) حتى خرج عنهم. (أخرجه البخاري:

٢٠٨٩، ٢٣٧٥، ٣٠٩١، ٤٠٠٣، ٥٥٨٠، ٥٥٨٢، ٥٥٨٤، ٥٥٩٣، ٧٢٥٣).

(١) قوله: «أصبت شارفاً» هي بالشين المعجمة وبالفاء وهي الناقة المسنة وجمعها شرف بضم الراء وإسكانها.

(٢) قوله: «أريد أن أحمل عليهما إذخراً لأبيعه ومعني صانع من بني قينقاع فاستعين به علي وليمة فاطمة» أما قينقاع فبضم النون وكسرهما وفتحها وهم طائفة من يهود المدينة، فيجوز صرفه على إرادة الحي وترك صرفه على إرادة القبيلة أو الطائفة، وفيه اتخاذ الوليمة للعرس سواء في ذلك من له مال كثير ومن دونه، وقد سبقت المسألة في كتاب النكاح، وفيه جواز الاستعانة في الأعمال والإكساب باليهودي، وفيه جواز الاحتشاش

للتكسب وبيعه وأنه لا يتقص المروءة، وفيه جواز بيع الوقود للصواغين ومعاملتهم.

(٣) قوله: «معه قينة تغني» القينة بفتح القاف الجارية المغنية.

(٤) قوله: «ألا يا حمز للشرف النساء» الشرف بضم الشين والراء وتسكين الراء أيضاً كما سبق جمع شارف، والنساء بكسر النون وتخفيف الواو وبالد أي السماء جمع: نايوة بالتخفيف وهي السمينة، وقد نوت الناقة تنوي كرمت ترمي يقال لها ذلك إذا سمئت، هذا الذي ذكرناه في النساء أنها بكسر النون وبالد هو الصواب المشهور في الروايات في الصحيحين وغيرهما، ويقع في بعض النسخ: النوى بالياء وهو تحريف. وقال الخطابي: رواه ابن جرير ذا الشرف النوى بفتح الشين والراء ويفتح النون مقصوراً، قال: وفسره بالبعد، قال الخطابي: وكذا رواه أكثر المحققين قال: وهو غلط في الرواية والتفسير، وقد جاء في غير مسلم تمام هذا الشعر:

ألا يا حمز للشرف النساء وهنا معقلات بسالفاء

ضم السكين في اللبات منها وضرجهن حمزة بسالدماء

وعجل من أطايبها لشرب قليداً من طيبخ أو شواء

(٥) قوله: «فجب أسنمتهما» وفي الرواية الأخرى: «اجتب» وفي رواية للبخاري: «أجب» وهذه غريبة في اللغة والمعنى قطع.

(٦) قوله: «وبقر خواصرهما» أي شقها، وهذا الفعل الذي جرى من حمزة ﷺ من شربه الخمر وقطع أسنمة الناقتين وبقر خواصرهما وأكل لحمهما وغير ذلك لا إثم عليه في شيء منه. أما أصل الشرب والسكر فكان مباحاً لأنه قبل تحريم الخمر. وأما ما قد يقوله بعض من لا تحصيل له: أن السكر لم يزل محرماً فباطل لا أصل له ولا يعرف أصلاً، وأما باقي الأمور فجرت منه في حال عدم التكليف فلا إثم عليه فيها كمن شرب دواء لحاجة فزال به عقله أو شرب شيئاً يظنه خلاً فكان خراً أو أكره على شرب الخمر فشرها وسكر فهو في حال السكر غير مكلف ولا إثم عليه فيما يقع منه في تلك الحال بلا خلاف. وأما غرامة ما أثلغه فيجب في ماله، ففعل علياً رضي الله تعالى عنه أبراه من ذلك بعد معرفته بقيمة ما أثلغه، أو أنه أداه إليه حمزة بعد ذلك، أو أن النبي ﷺ أداه عنه لحرمته عنده وكمال حقه وعجبه إياه وقرابته، وقد جاء في كتاب عمر بن شبة من رواية أبي بكر بن عياش أن النبي ﷺ غرم حمزة الناقتين.

وقد أجمع العلماء أن ما أثلغه السكران من الأموال يلزمه ضمانه كالجنون فإن الضمان لا يشترط فيه التكليف، ولهذا أوجب الله تعالى في كتابه في قتل الخطأ الدية والكفارة. وأما هذا السنام المقطوع فإن لم يكن تقدم نحرهما فهو حرام بإجماع المسلمين لأن ما أبين من حي فهو ميت وفي حديث مشهور في كتب السنن ويحتمل أنه ذكاهما ويدل عليه الشعر الذي قدمناه، فإن كان ذكاهما فلهما حلال باتفاق العلماء إلا ما حكى عن عكرمة وإسحاق وداد أنه لا يجل ما ذبحه سارق أو غاصب أو متعد، والصواب الذي عليه الجمهور حله وإن لم يكن ذكاهما وثبت أنه أكل منهما فهو أكل في حالة السكر المباح ولا إثم فيه كما سبق والله أعلم.

(٧) قوله: «فرجع رسول الله ﷺ يقهقر» وفي الرواية الأخرى: «فنكص على عقبيه القهقري» قال جمهور أهل اللغة وغيرهم: القهقري

إِلَّا عَيْدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَمَلٌ^(١) فَتَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقِيئِهِ الْقَهْقَرَى، وَخَرَجَ وَخَرَجْنَا مَعَهُ.

(١) قوله: «أردت أن أبيع من الصواغين» هكذا هو في جميع نسخ مسلم، وفي بعض الأبواب من البخاري: من الصواغين، ففيه دليل لصحة استعمال الفقهاء في قولهم بيعت منه ثوباً وزوجت منه ووهبت منه جارية وشبه ذلك، والفصح حذف من، فإن الفعل متعد بنفسه ولكن استعمال من في هذا صحيح وقد كثر ذلك في كلام العرب، وقد جمعت من ذلك نظائر كثيرة في تهذيب اللغات في حرف الميم مع التون وتكون: «من» زائدة على مذهب الأخفش ومن وافقه في زيادتها في الواجب.

(٢) قوله: «وشارفاي مناخان» هكذا في معظم النسخ مناخان وفي بعضها: «مناخان» بزيادة التاء، وكذلك اختلف فيه نسخ البخاري وهما صحيحان فأنت باعتبار المعنى وذكر باعتبار اللفظ.

(٣) هكذا في بعض نسخ بلادنا، ونقله القاضي عن أكثر نسخهم وسقطت لفظه: «وجمعت» التي عقب قول: رجل من الأنصار» من أكثر نسخ بلادنا، ووقع في بعض النسخ حتى جمعت مكان حين جمعت.

(٤) قوله: «فإذا شارفي قد اجبت أسنمتها» هكذا هو في معظم النسخ فإذا شارفي، وفي بعضها فإذا شارفاي وهذا هو الصواب، أو يقول: فإذا شارفتي إلا أن يقرأ: فإذا شارفي بتخفيف الياء على لفظ الأفراد ويكون المراد جنس الشارف فيدخل فيه الشارفان. والله أعلم.

(٥) قوله: «فلم أملك عيني حين رأيت ذلك المنظر منهما» هذا البكاء والحزن الذي أصابه سبه ما خافه من نقصه في حق فاطمة رضي الله عنها وجهازها والاهتمام بأمرها: تقصيره أيضاً بذلك في حق النبي ﷺ، ولم يكن لمجرد الشارفين من حيث هما من متاع الدنيا بل لما قدمته والله أعلم.

(٦) قوله: «هو في هذا البيت في شرب من الأنصار» والشرب بفتح الشين وإسكان الراء وهم الجماعة الشاربون.

(٧) قوله: «فدعا رسول الله ﷺ برداه فارتداه» هكذا هو في النسخ كلها فارتداه، وفيه جواز لباس الرداء، وترجم له البخاري باباً وفيه أن الكبير إذا خرج من منزله تجمل بثيابه ولا يقتصر على ما يكون عليه في خلوته في بيته وهذا من المروءات والآداب المحبوبة.

(٨) قوله: «فطفق يلوم حمزة» أي جعل يلومه يقال بكسر الفاء وفتحها حكاية القاضي وغيره والمشهور الكسر وبه جاء القرآن قال الله تعالى: «فطفق مسحاً بالسوق والأعناق».

(٩) قوله: «إنه نمل» بفتح الناء المثناة وكسر الميم أي سكران.

٢- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ قَهْرَازَدَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣- (١٩٨٠) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّيِّعِ، سُلَيْمَانُ ابْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ)، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ

الرجوع إلى وراء ووجهه إليك إذا ذهب عنك. وقال أبو عمرو: هو الإخصار في الرجوع أي الإسراع، فعلى هذا معناه: خرج مسرعاً والأول هو المشهور المعروف، وإنما رجع القهقري خوفاً من أن يبلو من حمزة رضي الله تعالى عنه أمر يكرهه لو ولاه ظهره لكونه مغلولاً بالسكر.

١- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ابْنُ إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا مَعِيذُ ابْنِ كَثِيرٍ ابْنُ عُفَيْرٍ أَبُو عُثْمَانَ الْعُضْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ ابْنِ حُسَيْنٍ ابْنِ عَلِيٍّ، أَنَّ حُسَيْنَ ابْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ.

أَنَّ عَلِيًّا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ يَوْمَئِذٍ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَتَيْتَنِي بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَعَدْتُ رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ يَرْتَجِلُ مَعِيَ فَتَأْتِي بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أبيعَهُ مِنَ الصَّوَاغِينَ^(١)، فَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عَرْسِي، فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفِي مَتَاعًا مِنَ الْأَقْتَابِ وَالْغَرَائِرِ وَالْحِيَالِ، وَشَارِفَايَ مُنَاخَانَ^(٢) إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَجَمَعْتُ حِينَ جَمَعْتُ مَا جَمَعْتُ^(٣)، فَإِذَا شَارِفَايَ قَدْ اجْتَبَتْ أَسْنِمَتُهُمَا^(٤) وَبَقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، فَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَنْظَرَ مِنْهُمَا^(٥)، قُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ قَالُوا: فَعَلَهُ حَمْزَةُ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٦) غَتَّهُ قَيْنَةٌ وَأَصْحَابُهُ، فَقَالَتْ فِي غَنَائِهَا: أَلَا يَا حَمْزُ لِّلشَّرَفِ النَّوَاءِ، فَقَامَ حَمْزَةُ بِالسَّيْفِ، فَاجْتَبَتْ أَسْنِمَتُهُمَا، وَبَقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا فَأَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، قَالَ عَلِيٌّ: فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخُلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ زَيْدُ ابْنِ حَارِثَةَ، قَالَ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِ الَّذِي لَقِيتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَالِكٌ؟». قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، عَذَا حَمْزَةَ عَلَى نَاقَتِي، فَاجْتَبَتْ أَسْنِمَتُهُمَا، وَبَقِرَتْ خَوَاصِرُهُمَا، وَهِيَ هُوَ ذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ، قَالَ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِدَائِهِ، فَارْتَدَاهُ^(٧)، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَاتَّبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ ابْنِ حَارِثَةَ حَتَّى جَاءَ الْبَابَ الَّذِي فِيهِ حَمْزَةُ، فَاسْتَأْذَنَ فَأَذِنُوا لَهُ، فَإِذَا هُمْ شَرِبَ فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حَمْزَةَ^(٨) فِيمَا فَعَلَ، فَإِذَا حَمْزَةُ مُحَمَّرَةٌ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حَمْزَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ، فَنَظَرَ إِلَى سُرَّتِهِ، ثُمَّ صَعَدَ النَّظَرَ، فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ فَقَالَ حَمْزَةُ: وَهَلْ أَتَمَّ

مسكر حرام» وقوله: «نهى عن كل مسكر» وحديث: «كل مسكر خمر» وحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي ذكره مسلم هنا في آخر كتاب الأشربة: أن رسول الله ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام» وفي رواية له: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام» وحديث النهي عن كل مسكر أسكر عن الصلاة والله أعلم.

(٢) قوله: «فجرت في سكك المدينة» أي طرقها، وفي هذه الأحاديث أنها لا تظهر بالتخليل وهو مذهبنا ومذهب الجمهور وجوز أبو حنيفة، وفيه أنه لا يجوز إسكانها وقد اتفق عليه الجمهور.

٤- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ:

سَأَلُوا أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، عَنِ الْفَضِيخِ؟ فَقَالَ: مَا كَانَتْ لَنَا خَمْرٌ غَيْرَ فَضِيخِكُمْ هَذَا الَّذِي تُسَمُّوهُ الْفَضِيخَ، إِنِّي لَقَائِمٌ أَسْقِيهَا أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا أَيُّوبَ وَرَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِنَا، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: هَلْ بَلَّغَكُمْ الْخَبْرَ؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ: يَا أَنَسُ! أَرِقْ هَذِهِ الْقِلَالَ، قَالَ: فَمَا رَاجِعُوهَا وَلَا سَأَلُوهَا عَنْهَا بَعْدَ خَبَرِ الرَّجُلِ^(١). [إخرجه البخاري: ٤٦١٧].

(١) فيه العمل بخبر الواحد وإن هنا كان معروفًا عنهم.

٥- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ:

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: إِنِّي لَقَائِمٌ عَلَى الْحَيِّ عَلَى عُمُومَتِي أَسْقِيهِمْ مِنْ فَضِيخٍ لَهُمْ، وَأَنَا أَصْغَرُهُمْ سِنًا^(١)، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ حُرِّمَتْ الْخَمْرُ، فَقَالُوا: اكْفَيْتُهَا يَا أَنَسُ! فَكَفَّاتُهَا.

قَالَ قُلْتُ لَأَنَسٍ: مَا هُوَ؟ قَالَ: بُسْرٌ وَرَطْبٌ، قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَنَسٍ: كَانَتْ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، قَالَ سُلَيْمَانُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا. [إخرجه البخاري: ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٦٢٢].

(١) قوله: «إني ل قائم أسقيهم وأنا أصغرهم» فيه أنه يستحب لصغير السن خدمة الكبار هنا إذا تساوا في الفضل أو تقاربوا.

٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَنَسُ: كُنْتُ قَائِمًا عَلَى الْحَيِّ أَسْقِيهِمْ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَنَسٍ: كَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ، وَأَنَسٌ شَاهِدٌ، فَلَمْ يُنْكِرْ أَنَسٌ ذَلِكَ.

ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ يَوْمَ حُرْمَتِ الْخَمْرِ فِي بَيْتِ أَبِي طَلْحَةَ، وَمَا شَرَابُهُمْ إِلَّا الْفَضِيخُ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ^(١)، فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي، فَقَالَ: أَخْرُجْ فَانْظُرْ، فَخَرَجْتُ، فَإِذَا مُنَادٍ يُنَادِي: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، قَالَ فَجَرَّتْ فِي مِصْكِ الْمَدِينَةِ^(٢)، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: أَخْرُجْ، فَاهْرِقْهَا، فَهَرَقْتُهَا، فَقَالُوا (أَوْ قَالَ بَعْضُهُمْ) قُتِلَ فُلَانٌ، قُتِلَ فُلَانٌ، وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ (قَالَ فَلَا أَذْرِي هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ) فَانْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» [المائدة: ٩٣]. [إخرجه البخاري: ٢٤٦٤، ٤٦٢٠، وسناني بعد الحديث ١٩٨١، وسناني مختصراً باختلاف عند مسلم برقم: ١٩٨١].

(١) قوله: «وما شرباهم إلا الفضيف البسر والتمر» قال إبراهيم الحربي: الفضيف أن يفضخ البسر ويصب عليه الماء ويتركه حتى يغلي، وقال أبو عبيد: هو ما فضخ من البسر من غير أن تمسه نار فإن كان معه تمر فهو خليط، وفي هذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تصريح بتحريم جميع الأبنية المسكرة وإنها كلها تسمى خمرًا، وسواء في ذلك الفضيف ونيذ التمر والرطب والبسر والزبيب والشعر والفزة والعسل وغيرها وكلها محرمة وتسمى خمرًا، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأحمد والجمهور من السلف والخلف، وقال قوم من أهل البصرة: إنما يحرم عصير العنب ونقيع الزبيب التي، فأما المطبوخ منهام والتي، والمطبوخ مما سواهما فحلال ما لم يشرب ويسكر. وقال أبو حنيفة: إنما يحرم عصير ثمرات النخل والعنب قال: فسلافة العنب يحرم قليلها وكثيرها إلا أن يطبخ حتى ينقص ثلثاها. وأما نقيع التمر والزبيب فقال: يحل مطبوخهما وإن مسته النار شيئاً قليلاً من غير اعتبار لحد كما اعتبر في سلافة العنب، قال: والشيء منه حرام، قال: ولكنه لا يحد شارب، هذا كله ما لم يشرب ويسكر، فإن أسكر فهو حرام بإجماع المسلمين، واحتج الجمهور بالقرآن والسنة.

أما القرآن: فهو أن الله تعالى نبه على أن علة تحريم الخمر كونها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهذه العلة موجودة في جميع المسكرات فوجب طرد الحكم في الجميع فإن قيل: إنما يحصل هذا المعنى في الإسكار وذلك يجمع على تحريمه. قلنا: أجمعوا على تحريم عصير العنب وإن لم يسكر، وقد علل الله سبحانه تحريمه كما سبق، فإذا كان ما سواه في معناه: وجب طرد الحكم في الجميع ويكون التحريم للجنس المسكر، وعلل بما يحصل من الجنس في العادة. قال المازني: هذا الاستدلال أكد من كل ما يستدل به في هذه المسألة، قال: ولنا في الاستدلال طريق آخر وهو أن يقول إذا شرب سلافة العنب عند اعتصارها وهي حلوة لم تسكر فهي حلال بالإجماع، وإن اشتدت وأسكرت حرمت بالإجماع، فإن تخللت من غير تخليل آدمي حلت، فنظرنا إلى مستبدل هذه الأحكام وتجدها عند تجدد الصفات وتبدلها فاشعرنا ذلك بارتباط هذه الأحكام بهذه الصفة وقام ذلك مقام التصريح بذلك بالنطق فوجب جعل الجميع سواء في الحكم وإن الإسكار هو علة التحريم، هذه إحدى الطريقتين في الاستدلال لمذهب الجمهور. والثانية: الأحاديث الصحيحة الكثيرة التي ذكرها مسلم وغيره كقوله ﷺ: «كل

وقال ابن عبد الأعلى: حدثنا المعتز، عن أبيه، قال: حدثني بعض من كان معي، أنه سمع أنساً، يقول: كان خمرهم يومئذ.

٧- () وحدثنا يحيى ابن أيوب، حدثنا ابن علية، قال: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة.

عن أنس ابن مالك، قال: كنت أسقي أبا طلحة وأبا دجانة ومعاذ ابن جبل في رهط من الأنصار. فدخل علينا داخل فقال: حدث خبر، نزل تحريم الخمر، فأكفأناها يومئذ، وإنها لخليط البسر والتمر.

قال قتادة: وقال أنس ابن مالك: لقد حرمت الخمر، وكانت عامة خمرهم يومئذ خليط البسر والتمر. [أخرجه البخاري: ٥٦٠٠].

٧- () وحدثنا أبو غسان السمعي ومحمد ابن المنشي وابن بشار، قالوا: أخبرنا معاذ ابن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أنس ابن مالك، قال: إني لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل ابن بيضاء من مزادة فيها خليط بسر وتمر، بنحو حديث سعيد.

٨- (١٩٨١) وحدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو ابن سرح، أخبرنا عبد الله ابن وهب، أخبرني عمرو ابن الحارث، أن قتادة ابن دعامه حدثه.

أنه سمع أنس ابن مالك يقول: إن رسول الله ﷺ نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب، وإن ذلك كان عامة خمرهم يوم حرمت الخمر. [أخرجه البخاري: ٥٥٨٠، ٥٥٨٤: بحره. وقد تقدم مطول باختلاف عند مسلم برقم: ١٩٨٠].

٩- (١٩٨٠) وحدثني أبو الطاهر، أخبرنا ابن وهب، أخبرني مالك ابن أنس، عن إسحاق ابن عبد الله ابن أبي طلحة.

عن أنس ابن مالك، أنه قال: كنت أسقي أبا عبيدة ابن الجراح وأبا طلحة وأبي ابن كعب شراباً من فضيخ وتمر، فأتاهم أت، فقال: إن الخمر قد حرمت، فقال أبو طلحة: يا أنس! قم إلى هذه الجرّة، فأكسرها، ففقت إلى مهراس لنا، ففترتها بأسفلها حتى تكسرت. [أخرجه البخاري: ٥٥٨٢، ٧٢٥٣].

(١) قوله: «ففقت إلى مهراس لنا ففترتها بأسفلها حتى تكسرت»

المهراس بكسر الميم: وهو حجر منقور، وهذا الكسر محمول على أنهم ظنوا أنه يجب كسرها وإتلافها كما يجب إتلاف الخمر وإن لم يكن في نفس الأمر هذا واجباً فلما ظنوه كسروها، ولهذا لم ينكر عليهم النبي ﷺ وعندهم لعدم معرفتهم الحكم وهو غسلها من غير كسر، وهكذا الحكم اليوم في أواني الخمر وجميع ظروفه سواء الفخار والزجاج والنحاس والحديد والخشب والجلود فكلها تظهر بالغسل ولا يجوز كسرها.

١٠- (١٩٨٢) حدثنا محمد ابن المنشي، حدثنا أبو بكر (يعني الحنفي) حدثنا عبد الحميد ابن جعفر، حدثني أبي. أنه سمع أنس ابن مالك يقول: لقد أنزل الله الآية التي حرم الله فيها الخمر، وما بالمدينة شراب يشرب إلا من تمر.

٢- باب تحريم تخليل الخمر

١١- (١٩٨٣) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا عبد الرحمن ابن مهدي (ح).

وحدثنا زهير ابن حرب، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن السدي، عن يحيى ابن عباد.

عن أنس، أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلا؟ فقال «لا».

(١) قوله: «أن النبي ﷺ سئل عن الخمر تتخذ خلا؟ فقال: لا» هذا دليل الشافعي والجمهور. أنه لا يجوز تخليل الخمر. ولا تظهر بالتخليل، هذا إذا خللها بخز أو بصل أو خميرة أو غير ذلك مما يلقي فيها فهي باقية على نجاستها وينجس ما لقي فيها ولا يظهر هذا الخل بعده أبداً لا بغسل ولا بغيره. أما إذا نقلت من الشمس إلى الظل أو من الظل إلى الشمس ففي طهارتها وجهان لأصحابنا أصحهما تطهر هذا الذي ذكرناه من أنها لا تطهر إذا خللت بإلقاء شيء فيها هو مذهب الشافعي وأحمد والجمهور، وقال الأوزاعي والليث وأبو حنيفة: تطهر، وعن مالك ثلاث روايات أصحها عنه: أن التخليل حرام فلو خللها عصي وطهرت، والثانية: حرام ولا تطهر، والثالثة: حلال وتطهر، وأجمعوا أنها إذا انقلبت بنفسها خلا طهرت، وقد حكى عن سخون المالكي أنها: لا تطهر فإن صح عنه فهو عجوز ياجع من قبله والله أعلم.

٣- باب تحريم التداوي بالخمر

١٢- (١٩٨٤) حدثنا محمد ابن المنشي ومحمد ابن بشار (واللفظ لابن المنشي) قالاً: حدثنا محمد ابن جعفر، حدثنا شعبه، عن ميمالك ابن حرب، عن علقمة ابن وائل.

عن أبيه وائل الحضرمي، أن طارق ابن سويده الجعفي سأل النبي ﷺ عن الخمر؟ فنهأه أو كرهه أن يصنعها، فقال:

٥- باب كراهة انتباز التمر والزبيب مخلوطين^(١)

(١) قوله: «إن النبي ﷺ نهى أن يخلط التمر والزبيب والبسر والتمر». وفي رواية: «نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً». وفي رواية: «لا تجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر بنبذ». وفي رواية: «من شرب النبيذ منكم فليشره زيباً فرداً أو تمرّاً فرداً أو بسراً فرداً». وفي رواية: «لا تشبذوا الزهو والرطب جميعاً». هذه الأحاديث في النهي عن انتباز الخليطين وشربهما وهما تمر وزبيب أو تمر ورطب أو تمر وبسر أو رطب وبسر أو زهو وواحد من هذه المذكورات ونحو ذلك.

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: سبب الكراهة فيه أن الإسكار يسرع إليه بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن الشارب أنه ليس مسكراً ويكون مسكراً، ومنعنا ومذهب الجمهور أن هذا النهي لكراهة التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يصير مسكراً وبهذا قال جماهير العلماء، وقال بعض المالكية: هو حرام، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية عنه: لا كراهة فيه ولا بأس به لأن ما حل مفرداً حل مخلوطاً، وأنكر عليه الجمهور وقالوا: منابذة لصاحب الشرع فقد ثبتت الأحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عنه؛ فإن لم يكن حراماً كان مكروهاً، واختلف أصحاب مالك في أن النهي هل يخص بالشرب أم يعمه وغيره؟ والأصح التعميم، وأما خلطهما في الانتباز بل في معجون وغيره فلا بأس به والله أعلم.

١٦- (١٩٨٦) حدثنا شتيان ابن فروخ، حدثنا جرير ابن حازم، سمعت عطاء ابن أبي رباح.

حدثنا جابر ابن عبد الله الأنصاري، أن النبي ﷺ نهى أن يخلط الزبيب والتمر، والبسر والتمر. (أخرجه البخاري: ٥٦٠١).

١٧- () حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث، عن عطاء ابن أبي رباح.

عن جابر ابن عبد الله الأنصاري، عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعاً، ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعاً.

١٨- () وحدثني محمد ابن حاتم، حدثنا يحيى ابن سعيد، عن ابن جريج (ح).

وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم ومحمد ابن رافع (واللفظ لابن رافع) قالاً: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، قال: قال لي عطاء:

سمعت جابر ابن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ «لا تجمعوا بين الرطب والبسر، وبين الزبيب والتمر نبذاً».

١٩- () وحدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث (ح).

إنما أصنعها للدواء، فقال: «إنه ليس بدواء، ولكنه داء»^(١).

(١) هذا دليل لتحريم اتخاذ الخمر وتخليها، وفيه التصريح بأنها ليست بدواء فيحرم التناوي بها لأنها ليست بدواء فكانه يتناولها بلا سبب، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا أنه يحرم التناوي بها وكذا يحرم شربها للعطش. وأما إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به إلا خراً فليزمه الإساعة بها لأن حصول الشفاء بها حثيث مقطوع به بخلاف التناوي والله أعلم.

٤- باب بيان أن جميع ما يُنبذ مما يتخذ من النخل

والعنب يسمى خمرأ

١٣- (١٩٨٥) حدثني زهير ابن حرب، حدثنا إسماعيل ابن إبراهيم، أخبرنا الحجاج ابن أبي عثمان، حدثني يحيى ابن أبي كثير، أن أبا كثير حدثه.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب»^(١).

(١) قوله ﷺ: «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب» وفي رواية: «الكرمة والنخلة» وفي رواية: «الكرم والنخل». هذا دليل على أن الأبنية المتخذة من التمر والزهو والزبيب وغيرها تسمى خمرأ وهي حرام إذا كانت مسكرة، وهو مذهب الجمهور كما سبق، وليس فيه نفي الخمرية عن نبيذ الذرة والعسل والشعير وغير ذلك، فقد ثبت في تلك الألفاظ أحاديث صحيحة بأنها كلها خمر وحرام، ووقع في هذا الحديث تسمية العنب كرمأ وثبت في الصحيح النهي عنه، فيحتمل أن هذا الاستعمال كان قبل النهي، ويحتمل أنه استعمله بياناً للجواز وأن النهي عنه ليس للتحريم بل لكراهة لتنزيهه، ويحتمل أنهم خوطبوا به للتعريف لأنه المعروف في لسانهم الغالب في استعمالهم.

١٤- () وحدثنا محمد ابن عبد الله ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا الأوزاعي، حدثنا أبو كثير، قال:

سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الخمر من هاتين الشجرتين: النخلة والعنب».

١٥- () وحدثنا زهير ابن حرب وأبو كريب، قالاً: حدثنا وكيع، عن الأوزاعي وعكرمة ابن عمار وعقبة ابن التوام، عن أبي كثير.

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «الخمر من هاتين الشجرتين: الكرمة والنخلة».

وفي رواية أبي كريب «الكرم والنخل».

الذي بنا فيه حمرة أو صفرة وطاب وزهت النخل ترهوا زهواً وأزهت ترهوا، وانكر الأصمعي أزهت بالالف وانكر غيره زهت بلا الف، وأثبتهما الجمهور ورجحوا زهت بالالف، وقال ابن الأعرابي: زهت: ظهرت وأزهت: احمرت أو اصفرت والأكثرون على خلافه.

٢٤- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا محمد ابن بشر العبدي، عن حجاج ابن أبي عثمان، عن يحيى ابن أبي كثير، بهذا الإسناد مثله.

٢٥- () حدثنا محمد ابن المثنى، حدثنا عثمان ابن عمر، أخبرنا علي (وهو ابن المبارك) عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي قتادة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تتبذوا الزهوا والرطب جميعاً، ولا تتبذوا الرطب والزبيب جميعاً، ولكن اتبذوا كل واحد على حدة».

وزعم يحيى أنه لقي عبد الله ابن أبي قتادة، فحدثه، عن أبيه، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد.

٢٥- () وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، حدثنا روح ابن عبادة، حدثنا حسين المعلم، حدثنا يحيى ابن أبي كثير، بهذا الإسنادين.

غير أنه قال: «الرطب والزهوا، والتمر والزبيب».

٢٦- () وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، حدثنا عفان ابن مسلم، حدثنا أبان العطار، حدثنا يحيى ابن أبي كثير، حدثني عبد الله ابن أبي قتادة.

عن أبيه، أن نبي الله ﷺ نهى عن خليط التمر والبسر، وعن خليط الزبيب والتمر، وعن خليط الزهوا والرطب، وقال: «اتبذوا كل واحد على حدة».

٢٦- () وحدثني أبو سلمة ابن عبد الرحمن، عن أبي قتادة، عن النبي ﷺ بهذا الإسناد.

٢٦- () حدثنا زهير ابن حرب وأبو كريب (واللفظ زهير) قالوا: حدثنا وكيع، عن عكرمة ابن عمار، عن أبي كثير الحنفي.

عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الزبيب والتمر، والبسر والتمر، وقال: «يبذ كل واحد منهما على حدة».

٢٦- () وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا هاشم ابن

وحدثنا محمد ابن رافع، أخبرنا الليث، عن أبي الزبير المكي مولى حكيم ابن حزام.

عن جابر ابن عبد الله الأنصاري، عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يثبت الزبيب والتمر جميعاً، ونهى أن يثبت البسر والرطب جميعاً.

٢٠- (١٩٨٧) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا يزيد ابن زريع، عن الثوري، عن أبي نضرة.

عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ نهى عن التمر والزبيب أن يخلط بينهما، وعن التمر والبسر أن يخلط بينهما.

٢١- () حدثنا يحيى ابن أيوب، حدثنا ابن علية، حدثنا سعيد ابن يزيد أبو سلمة، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نخلط بين الزبيب والتمر، وأن نخلط البسر والتمر.

٢١- () وحدثنا نصر ابن علي الجهضمي، حدثنا بشر (يعني ابن مفضل) عن أبي مسلمة، بهذا الإسناد مثله.

٢٢- () وحدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا وكيع، عن إسماعيل ابن مسلم العبدي، عن أبي المتوكل الناجي.

عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من شرب النبيذ منكم فليشره زيباً فرداً، أو تمرأ فرداً، أو بسراً فرداً».

٢٣- () وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، حدثنا روح ابن عبادة، حدثنا إسماعيل ابن مسلم العبدي، بهذا الإسناد.

قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نخلط بسراً بتمر، أو زيباً بتمر، أو زيباً ببسر، وقال: «من شره منكم». فذكر بإسناد حديث وكيع.

٢٤- (١٩٨٨) حدثنا يحيى ابن أيوب، حدثنا ابن علية، أخبرنا هشام الدستوائي، عن يحيى ابن أبي كثير، عن عبد الله ابن أبي قتادة.

عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تتبذوا الزهوا والرطب جميعاً، ولا تتبذوا الزبيب والتمر جميعاً، واتبذوا كل واحد منهما على حدة». (أخرجه البخاري: ٥٦٠٢).

(١) قوله ﷺ: «لا تتبذوا الزهوا» هو بفتح الزاي وضمها لغتان مشهورتان قال الجمهوري: أهل الحجاز يضمون، والزهو هو البسر الملون

القاسم، حدثنا عكرمة ابن عمار، حدثنا يزيد ابن عبد الرحمن ابن أذينة (وهو أبو كثير الغبري^(١)) حدثني أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ بمثلِهِ.

(١) قوله: «وهو أبو كثير الغبري» بضم الغين المعجمة وفتح الموحدة.

٢٧- (١٩٩٠) وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي ابن مسهر، عن الشيباني، عن حبيب، عن سعيد ابن جبيرة.

عن ابن عباس، قال: نهى النبي ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعاً، وأن يخلط البُسْر والتمر جميعاً، وكتب إلى أهل جرش^(١) ينهاهم، عن خلط التمر والزبيب.

(١) قوله: «كتب إلى أهل جرش» بضم الجيم وفتح الراء وهو بلد باليمن.

٢٧- () وحدثني وهب ابن بكية، أخبرنا خالد بن المغيرة الطحان عن الشيباني، بهذا الإسناد، في التمر والزبيب. ولم يذكر البُسْر والتمر.

٢٨- (١٩٩١) حدثني محمد ابن رافع، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني موسى ابن عقبة، عن نافع.

عن ابن عمر، أنه كان يقول: قد نهى أن يُبَذَّ البُسْر والرطب جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً.

٢٩- () وحدثني أبو بكر ابن إسحاق، حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، أخبرني موسى ابن عقبة، عن نافع.

عن ابن عمر، أنه قال: قد نهى أن يُبَذَّ البُسْر والرطب جميعاً، والتمر والزبيب جميعاً.

٦- باب النهي عن الانتباذ في المُرْقَتِ والدُّبَاءِ والْحَتَمِ والنَّقِيرِ وَبَيَانِ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَنَّهُ الْيَوْمَ حَلَالٌ مَا لَمْ يَصِرْ مُسْكِرًا^(١)

(١) هذا الباب قد سبق شرحه وبيان هذه الألفاظ وحكم الانتباذ، وذكرنا أنه منسوخ عندنا وعند جماهير العلماء، وأوضحنا كل ما يتعلق به في أول كتاب الإيمان في حديث وفد عبد القيس، ولا نعيد هنا إلا ما يحتاج إليه مع ما لم يسبق هناك، ونختصر القول فيه: أنه كان الانتباذ في هذه الأوعية منها في أول الإسلام خوفاً من أن يصير مسكراً فيها ولا نعلم به لكثافتها فتلف ماليته، وربما شربه الإنسان ظاناً أنه لم يصير مسكراً فيصير

٣٠- (١٩٩٢) حدثنا قتيبة ابن سعيد، حدثنا ليث، عن ابن شهاب، عن أنس ابن مالك: أنه أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن الدُّبَاءِ والمُرْقَتِ، أن يُبَذَّ فيه. (أخرجه البخاري: ٥٥٨٧).

٣١- () وحدثني عمرو الناقد، حدثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري.

عن أنس ابن مالك، أن رسول الله ﷺ نهى عن الدُّبَاءِ والمُرْقَتِ، أن يُبَذَّ فيه.

٣١- (١٩٩٣) قال: وأخبره أبو سلمة.

أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا تتبذوا في الدُّبَاءِ وَلَا فِي المُرْقَتِ».

ثم يقول أبو هريرة: واجتنبوا الحَنَاتِمَ. (علقه البخاري عقب الحديث رقم: ٥٥٨٧).

٣٢- () حدثني محمد ابن حاتم، حدثنا بهز، حدثنا وهيب، عن سهيل، عن أبيه.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن المُرْقَتِ والْحَتَمِ والنَّقِيرِ.

قال قيل لأبي هريرة: ما الحَتَمُ؟ قال: الجِرَارُ الخضر.

٣٣- () حدثنا نصر ابن علي الجهضمي، أخبرنا نوح ابن قيس، حدثنا ابن عون، عن محمد، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس: «أنهاكم عن الدُّبَاءِ والْحَتَمِ والنَّقِيرِ والمُقِيرِ - والْحَتَمُ والمَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ^(١) - ولكن اشرب في سِقَانِكَ وَأَوْكِه^(٢)».

(١) هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا والْحَتَمُ المَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ، وكذا نقله القاضي عن جماهير رواة صحيح مسلم ومعظم النسخ، قال: ووقع في بعض النسخ: «والْحَتَمُ والمَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ» قال: وهذا هو الصواب والأولى تغيير ووهم، قال: وكذا ذكره النسائي «وعن الحَتَمِ وعن المَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ»، وفي سنن أبي داود: «والْحَتَمُ والدُّبَاءِ والمَزَادَةُ المَجْبُوبَةُ» قال: وضبطناه في جميع هذه الكتب «المَجْبُوبَةُ» بالجيم وبالدُّبَاءِ الموحدة المكررة، قال: ورواه بعضهم «المَخْرُوءَةُ» بخاء معجمة ثم نون وبعد الواو ثاء مثله كأنه أخذه من اختناث الأسقية المذكورة في حديث آخر وهذه الرواية ليست بشيء والصواب الأول أنها بالجيم. قال إبراهيم الحربي: وثابت: هي التي قطع رأسها فصارت كهية الدن وأصل الجب القطع وقيل: هي التي قطع رأسها

ولست لها عزلاء من أسفلها يتنفس الشراب منها فيصير شرابها مسكراً ولا يدرى به.

(٢) قوله ﷺ: «ولكن اشرب في سقائك وأوكه» قال العلماء: معناه: أن السقاء إذا أوكى أمنت مفسدة الإسكار لأنه متى تغير نبيله واشتد وصار مسكراً شق الجلد الموكى فما لم يشقه لا يكون مسكراً، بخلاف الدباء والحتم والمزادة المجبوبة والمزفت وغيرها من الأوعية الكثيفة فإنه قد يصير فيها مسكراً ولا يعلم.

٣٤- (١٩٩٤) حدثنا سعيد بن عمرو الأشعبي، أخبرنا عبثر (ح).

وحدثني زهير بن حرب، حدثنا جرير (ح).

وحدثني بشر بن خالد، أخبرنا محمد بن يعقوب بن جعفر عن شعبه.

كلهم عن الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن الحارث بن سويد.

عن علي، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتبذ في الدباء والمَرْفَتِ.

هذا حديث جرير.

وفي حديث عبثر وشعبة، أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمَرْفَتِ. (أخرجه البخاري: ٥٥٩٤).

٣٥- (١٩٩٥) وحدثنا زهير بن حرب وإسحاق ابن إبراهيم، كلاهما عن جرير.

قال زهير: حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، قال: قلت للأسود:

هل سألت أم المؤمنين عما يكره أن يتبذ فيه؟ قال: نعم، قلت: يا أم المؤمنين أخبريني عما نهى عنه رسول الله ﷺ أن يتبذ فيه، قالت: نهانا أهل البيت أن نتبذ في الدباء والمَرْفَتِ. قال قلت له: أما ذكرت الحتم والجِر؟ قال: إنما أحدثك بما سمعت، أو أحدثك ما لم أسمع؟ (أخرجه البخاري: ٥٥٩٥).

٣٦- () وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعبي، أخبرنا عبثر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود.

عن عائشة، أن النبي ﷺ نهى عن الدباء والمَرْفَتِ.

٣٦- () وحدثني محمد بن حاتم، حدثنا يحيى (وهو القطان) حدثنا سفيان وشعبة، قالاً: حدثنا منصور وسليمان

٣٧- () حدثنا شيبان ابن فروخ، حدثنا القاسم (يعني ابن الفضل) (١) حدثنا ثمامة ابن حزن القشيري، قال:

لقيت عائشة فسألتها عن النبيذ؟ فحدثتني؛ أن وقد عبد القيس قديموا على النبي ﷺ، فسألوا النبي ﷺ عن النبيذ؟ فنهاهم أن يتبذوا في الدباء والنقير والمَرْفَتِ والحتم.

(١) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا: «الفضل» بغير ميم وكذا نقله القاضي عن معظم نسخ بلادهم وهو الصواب ووقع في بعض نسخ المغاربة «الفضل» بالميم وهو خطأ صريح، وقد ذكره مسلم بعد هذا في باب الابتذال للنبي صلى الله عليه وسلم على الصواب باتفاق نسخ الجميع.

٣٨- () وحدثنا يعقوب ابن إبراهيم، حدثنا ابن علية، حدثنا إسحاق ابن سويد، عن معاذة.

عن عائشة، قالت: نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والحتم والنقير والمَرْفَتِ.

٣٨- () وحدثناه إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، حدثنا إسحاق ابن سويد، بهذا الإسناد.

إلا أنه جعل - مكان المَرْفَتِ - المَقِير.

٣٩- (١٧) حدثنا يحيى ابن يحيى، أخبرنا عباد ابن عباد، عن أبي جمرة، عن ابن عباس (ح).

وحدثنا خلف ابن هشام، حدثنا حماد ابن زيد، عن أبي جمرة، قال:

سمعت ابن عباس يقول: قديم وقد عبد القيس على رسول الله ﷺ، فقال النبي ﷺ: «أنهاكم عن الدباء والحتم والنقير والمَقِير». وفي حديث حماد، جعل - مكان المَقِير - المَرْفَتِ. (وقد قدم نرجس).

٤٠- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا علي ابن مسهر، عن الشيباني، عن حبيب، عن سعيد ابن جبيرة.

عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدباء والحتم والمَرْفَتِ والنقير.

٤١- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا محمد ابن فضيل، عن حبيب ابن أبي عمرة، عن سعيد ابن جبيرة.

عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن الدباء

وَالْحَتَمِ وَالْمَرْفُتِ وَالنَّقِيرِ، وَأَنْ يُخْلَطَ الْبَلَحُ بِالزَّهْوِ.

مَنْصُورِ ابْنِ حَيَّانَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ:

٤٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ^(١)، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ (ح).

أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُمَا شَهِدَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالْمَرْفُتِ وَالنَّقِيرِ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي عُمَرَ.

٤٧- () حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ) حَدَّثَنَا يَعْلَى ابْنُ حَكِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ قَالَ:

سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ نَيْدِ الْجَرِّ؟ فَقَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ: أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ ابْنُ عُمَرَ؟ قَالَ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: قَالَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عُمَرَ: حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَيْدَ الْجَرِّ، فَقُلْتُ: وَأَيُّ شَيْءٍ نَيْدُ الْجَرِّ؟ فَقَالَ: كُلُّ شَيْءٍ يُصْنَعُ مِنَ الْمَدَرِ^(١).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَرْفُتِ.

(١) هكذا هو في معظم نسخ بلادنا: «يجبى أبي عمر» بالكنية وهو الصواب، وذكر القاضي أنه وقع لجميع شيوخهم «يجبى بن عمر» بالياء والنون نسبة، قال: ولبعضهم «يجبى بن أبي عمر» قال: وكلاهما وهم وإنما هو يجبى بن عبيد أبو عمر البهراني، وكذا جاء بعد هذا في باب الابتداء للنبي صلى الله عليه وسلم على الصواب.

(١) هذا تصريح من ابن عباس بأن الجر يدخل فيه جميع أنواع الجرار المتخذة من المدر الذي هو التراب.

٤٣- (١٩٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ الثَّيْمِيِّ (ح).

٤٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الثَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ^(١) أَنْ يُنْبَذَ فِيهِ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَازِيرِهِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَانْصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أَبْلُغَهُ، فَسَأَلْتُ: مَاذَا قَالَ؟ قَالُوا: نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمَرْفُتِ.

(١) قوله: «نهي عن الجر» هو بمعنى الجرار الواحدة جرة، وهذا يدخل فيه جميع أنواع الجرار من الحتم وغيره وهو منسوخ كما سبق.

٤٩- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ، عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ (ح).

٤٤- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ (ح). وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعًا، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

عَنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَرْفُتِ.

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عَمْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ح). وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ (ح).

٤٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلِكَ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ) (ح).

٤٥- () وَحَدَّثَنَا نَصْرُ ابْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ.

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ الْأَيْلِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ.

عَنِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ فِي الْحَتَمِ وَالْدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِوَسْطِ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَلَمْ يَذْكُرُوا: فِي بَعْضِ مَغَازِيرِهِ، إِلَّا مَالِكٌ وَأَسَامَةُ.

٤٦- (١٩٩٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَسُرَيْجُ ابْنُ يُونُسَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ ابْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ

٥٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ:

٥٦- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ جَبَلَةَ قَالَ:

قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ؟ قَالَ فَقَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ قُلْتُ: أَنَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: قَدْ زَعَمُوا ذَلِكَ.

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَتَمَةِ، فَقُلْتُ: مَا الْخَتَمَةُ؟ قَالَ: الْجَرَّةُ.

٥١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لَابْنِ عُمَرَ: أَنَهَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ طَاوُسٌ: وَاللَّهِ! إِنِّي سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

٥٧- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، حَدَّثَنِي زَادَانُ قَالَ:

قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرَبَةِ، بَلَّغْتِكَ، وَفَسَّرَهُ لِي بَلَّغْتَنَا، فَإِنْ لَكُمْ لُغَةٌ سِوَى لُغَتِنَا، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَتَمِ وَهِيَ الْجَرَّةُ، وَعَنِ النَّقِيرِ الدُّبَاءِ وَهِيَ الْقَرَعَةُ، وَعَنِ الْمَرْفُتِ وَهِيَ الْمُقَيْرُ، وَعَنِ النَّقِيرِ وَهِيَ النَّخْلَةُ، تَنْسَحُ نَسْحًا وَتَنْقَرُ نَقْرًا^(١)، وَأَمَرَ أَنْ يُتَّبَذَ فِي الْأَسْقِيَةِ.

٥١- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ، فَقَالَ: أَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُتَّبَذَ فِي الْجَرِّ وَالْدُّبَاءِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(١) قوله: «ونهى عن النقير وهي النخلة تنسح نسحاً أو تنقر نقراً» هكذا هو في معظم الروايات، والنسخ بسين وحاء مهملتين أي تقشر ثم تنقر فتصير نقيراً، ووقع لبعض الرواة في بعض النسخ: «تنسج» بالجيم، قال القاضي وغيره: هو تصحيف، وأدعى بعض المتأخرين أنه وقع في نسخ صحيح مسلم وفي الترمذي بالجيم وليس كما قال بل معظم نسخ مسلم بالحاء.

٥٢- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا يَهُزُّ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْجَرِّ وَالْدُّبَاءِ.

٥٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٣- () حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ:

كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: أَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ وَالْدُّبَاءِ وَالْمَرْفُتِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٥٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْخَالِقِ بْنُ سَلَمَةَ^(١)، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ:

٥٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَتَمِ وَالْدُّبَاءِ الْمَرْفُتِ، قَالَ: سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ.

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ عِنْدَ هَذَا الْعَنْبَرِ، وَأَشَارَ إِلَى مِثْرٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدِمَ وَقَدْ عَبْدَ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرَبَةِ، فَتَهَاوَهُمُ عَنِ الدُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْخَتَمِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! وَالْمَرْفُتُ؟ وَظَنَّا أَنَّهُ نَسِيَهُ، فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ يَوْمَئِذٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، وَقَدْ كَانَ يَكْرَهُ.

٥٤- () وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبَّسُ بْنُ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(١) قوله: «أخبرنا عبد الخالق بن سلمة» هو بفتح اللام وكسرهما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح.

قَالَ: وَأَرَاهُ قَالَ: وَالنَّقِيرِ.

٥٩- (١٩٩٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).

٥٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ حَرْثٍ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ وَالْدُّبَاءِ وَالْمَرْفُتِ، وَقَالَ «اتَّبِعُوا فِي الْأَسْقِيَةِ».

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ التَّغْيِيرِ وَالْمَرْفَقِ وَالِدُّبَاءِ.

٦٠- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْجَرِّ وَالِدُّبَاءِ وَالْمَرْفَقِ.

٦٠- () قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: وَسَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرِّ وَالْمَرْفَقِ وَالتَّغْيِيرِ.

٦٠- (١٩٩٩) وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَجِدْ شَيْئًا يُتَبَذَّلُ لَهُ فِيهِ، نَبَذَ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ.

٦١- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُتَبَذَّلُ لَهُ فِي تَوْرٍ^(١) مِنْ حِجَارَةٍ^(٢).

(١) قوله: «يُنْبَذُ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ» هُوَ بَالِئُهُ الْمُنْشَأُ فَوْقَ فِي الرَّوَاةِ الْآخَرَى: «تَوْرٍ مِنْ بَرَامٍ» وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ: مِنْ حِجَارَةٍ وَهُوَ قَدَحٌ كَبِيرٌ كَالْقَدْرِ يَتَخَذُ تَارَةً مِنَ الْحِجَارَةِ وَتَارَةً مِنَ النُّحَاسِ وَغَيْرِهِ.

(٢) قوله فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُنْبَذُ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ» فِيهِ التَّصْرِيحُ بِنَسْخِ النَّهْيِ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ فِي الْأَوْعِيَةِ الْكَثِيفَةِ كَالدُّبَاءِ وَالْحِطَمِ وَالتَّغْيِيرِ وَغَيْرِهَا لِأَنَّ تَوْرَ الْحِجَارَةِ أَكْثَفُ مِنْ هَذِهِ كُلِّهَا وَأَوَّلُ بِالنَّهْيِ مِنْهَا، فَلَمَّا بُدِّدَ أَنَّهُ ﷺ إِنْتَبَذَ لَهُ فِيهِ دَلٌّ عَلَى النَّسْخِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِحَدِيثِ بَرِيدَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ» إِلَى آخِرِهِ وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

٦٢- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ يُتَبَذَّلُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، فَلِذَا لَمْ يَجِدُوا سِقَاءً، نَبَذَ لَهُ فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ - وَأَنَا أَسْمَعُ لِأَبِي الزُّبَيْرِ -: مِنْ بَرَامٍ؟ قَالَ: مِنْ بَرَامٍ.

٦٣- (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلٍ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ أَبِي سَيْنَانَ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: عَنْ ضَرَّارِ بْنِ مُرَّةٍ) عَنْ مُحَارِبِ بْنِ بَرْدَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

فَضْلٍ، حَدَّثَنَا ضَرَّارُ بْنُ مُرَّةٍ أَبُو سَيْنَانَ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بَرْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبْذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا^(١)».

(١) قوله ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبْذِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» فِي الرَّوَاةِ الثَّانِيَةِ: «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ وَإِنْ الظُّرُوفُ أَوْ ظَرْفًا لَا يَجِلُّ شَيْئًا وَلَا يَحْرُمُهُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». فِي الرَّوَاةِ الثَّالِثَةِ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا» قَالَ الْقَاضِي: هَذِهِ الرَّوَاةُ الثَّانِيَةُ فِيهَا تَغْيِيرٌ مِنْ بَعْضِ الرَّوَاةِ وَصَوَابُهُ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ إِلَّا فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ» فَحَذَفَ لَفْظَةً إِلَّا الَّتِي لِلإِسْتِثْنَاءِ وَلَا بَدَّ مِنْهَا، قَالَ: وَالرَّوَاةُ الْأُولَى فِيهَا تَغْيِيرٌ أَيْضًا وَصَوَابُهَا: «فَاشْرَبُوا فِي الْأَوْعِيَةِ كُلِّهَا» لِأَنَّ الْأَسْقِيَةَ وَظُرُوفَ الْأَدَمِ لَمْ تَزَلْ مُبَاحَةً مَأْذُونًا فِيهَا، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَوْعِيَةِ كَمَا قَالَ فِي الرَّوَاةِ الْأُولَى: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ الرَّوَاةَيْنِ. «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ» وَمَا سَوَى هَذَا تَغْيِيرٌ مِنَ الرَّوَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٤- () وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا ضَحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عُلَقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدَةَ، عَنْ ابْنِ بَرْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «نَهَيْتُكُمْ عَنِ الظُّرُوفِ، وَإِنْ الظُّرُوفُ - أَوْ ظَرْفًا - لَا يُجِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحْرِمُهُ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٦٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مُعْرِفِ بْنِ وَاصِلٍ^(١)، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ ابْنِ بَرْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْأَشْرِبَةِ فِي ظُرُوفِ الْأَدَمِ، فَاشْرَبُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ، غَيْرِ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

(١) قوله: «عَنْ مُعْرِفِ بْنِ وَاصِلٍ» هُوَ بِكسر الراء عَلَى الْمَشْهُورِ وَيُقَالُ: يَفْتَحُهَا حَكَاهُ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ وَالْمَطَالِعِ وَيُقَالُ فِيهِ: مُعْرِفٌ.

٦٦- (٢٠٠٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبْذِ^(١) فِي الْأَوْعِيَةِ^(٢)، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَجِدُ^(٣)، فَأَرْخَصَ^(٤) لَهُمْ فِي الْجَرِّ غَيْرِ الْمَرْفَقِ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٥٩٣).

(١) قوله: «عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّبْذِ» وَالحديث هكذا هو في النسخ المعتمدة ببلادنا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ»^(١).

(١) قوله: «سئل رسول الله ﷺ عن البتع فقال كل شراب أسكر فهو حرام» هذا من جوامع كلمه ﷺ، وفيه أنه يستحب للمفتي إذا رأى بالسائل حاجة إلى غير ما سأل أن يضمه في الجواب إلى المسؤول عنه، ونظير هذا الحديث حديث: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته».

٦٩- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ.

كُلُّهُمْ عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَصَالِحٍ: سُئِلَ عَنِ الْبِتْعِ؟ وَهُوَ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ.

وَفِي حَدِيثِ صَالِحٍ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّ شَرَابٍ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٧٠- (١٧٣٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ) قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنَا وَمُعَاذُ ابْنِ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ شَرَبْنَا يُصْنَعُ بَارِضُنَا يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ^(١)، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ الْبِتْعُ مِنَ الْعَسَلِ، فَقَالَ «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ». [أخرجه البخاري: ٣٠٣٨، ٤٣٤٣، ٦١٢٤، وقد تقدم باقي من التخریج].

(١) قوله: «إِنْ شَرَبْنَا يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ مِنَ الشَّعِيرِ» هو بكسر الميم ويكون من اللرة ومن الشعير ومن الحنطة.

٧٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَهُ مِنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ^(١)، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ لَهُمَا: «بَشْرًا وَبَسْرًا، وَعَلَمًا وَلَا تَنْفَرَا». وَأَرَاهُ قَالَ: «وَتَطَاوَعَا». قَالَ فَلَمَّا وَلَّى رَجَعَ أَبُو مُوسَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لَهُمْ شَرَابًا مِنَ الْعَسَلِ يُطْبَخُ حَتَّى يَغْفِدَ^(٢)، وَالْمِزْرُ يُصْنَعُ مِنَ

ومعظم النسخ عن عبد الله بن عمرو بفتح العين من عمرو ويواو في الخط وهو ابن عمرو بن العاص، ووقع في بعضها ابن عمر بضم العين يعني ابن الخطاب، وذكر القاضي أن نسخهم أيضاً اختلفت فيهم وأن أبا علي الغساني قال: المحفوظ ابن عمرو بن العاص، وقد ذكره الحميدي صاحب ابن عينة وابن أبي شيبة كلاهما عن سفیان بن عيينة في مسند ابن عمرو بن العاص، وكذا ذكره البخاري وأبو داود. وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين ونسبه إلى رواية البخاري ومسلم، وكذا ذكره جمهور الحديثين وهو الصحيح والله أعلم.

(٢) هكذا هو في مسلم «عن النبيذ في الأوعية» وهو الصواب، ووقع في غير مسلم: «عن النبيذ في الأسقية»، وكذا نقله الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن رواية علي المدني عن سفیان بن عينة قال الحميدي: ولعله نقص منه فيكون عن النبيذ إلا في الأسقية، قال: وفي رواية عبد الله بن محمد وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن أبي عمر عن سفیان «عن النبيذ في الأوعية».

(٣) وأما قوله: «ليس كل الناس يجد» فمعناه يجد أسقية آدم.

(٤) وأما قوله: «فرخص لهم في الجر غير المزفت» فمحمول على أنه رخص فيه أولاً ثم رخص في جميع الأوعية في حديث بريدة وغيره والله أعلم.

٧- باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام^(١)

(١) قد سبق مقصود هذا الباب وذكرنا دلالة في الباب الأول مع مذاهب الناس فيه، وهذه الأحاديث المذكورة هنا صريحة في أن كل مسكر فهو حرام وهو خمر، وانفق أصحابنا على تسمية جميع هذه الأنبذة خمرًا لكن قال أكثرهم: هو مجاز وإنما حقيقة الخمر عصير العنب، وقال جماعة منهم: هو حقيقة لظاهر الأحاديث والله أعلم.

٦٧- (٢٠٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِتْعِ^(١)؟ فَقَالَ «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ». [أخرجه البخاري: ٢٤٢، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦].

(١) قوله: «سئل عن البتع» هو بياء موحدة مكسورة ثم تاء مشددة فوق ساكنة ثم عين مهملة وهو نبيذ العسل وهو شراب أهل اليمن، قال الجوهري: ويقال أيضاً بفتح التاء المثناة كقمع وقمع.

٦٨- () وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ ابْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِتْعِ؟

الشعير، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «كُلُّ مَا أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ فَهُوَ حَرَامٌ».

(١) قوله: «حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو سمعه من سعيد بن أبي بردة» هذا الإسناد استدركه الدارقطني وقال: لم يتابع ابن عباد على هذا، قال: ولا يصح هذا عن عمرو بن دينار، قال: وقد روي عن ابن عينة عن مسعر ولم يثبت ولم يخرج البخاري من رواية ابن عينة والله أعلم.

(٢) قوله: «يطبخ حتى يعقد» هو بفتح الباء وكسر القاف يقال: عقد العسل ونحوه واعتقته.

٧٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، كِلَاهُمَا عَنْ رَوْحِ بْنِ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

٧٤- () وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِسْمَارٍ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٧٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَاتِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ (وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ».

٨- باب عقوبة من شرب الخمر إذا لم يتب منها بمنعه إياها في الآخرة

٧٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ».

٧٧- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنِبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، فَلَمْ يَتُبْ مِنْهَا، حُرِمَهَا فِي الْآخِرَةِ، فَلَمْ يُسْقَهَا». قِيلَ لِمَالِكٍ: رَفَعَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٧٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»^(١).

٧١- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي خَلْفٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ (وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو) عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي بَرْزَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَرْزَةَ.

عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ «ادْعُوا النَّاسَ، وَيَسِّرُوا وَلَا تَتَفَرَّأُوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا». قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَتَنَا فِي شَرَابَيْنِ كُنَّا نَصْنَعُهُمَا بِالْيَمَنِ: الْبِتْعُ، وَهُوَ مِنَ الْعَسَلِ يُبْنَدُ حَتَّى يَشْتَدَّ، وَالْمِزْرُ وَهُوَ مِنَ الذَّرَّةِ وَالشَّعِيرُ يُبْنَدُ حَتَّى يَشْتَدَّ، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِيعُ الْكَلِمِ^(٢) بِخَوَاتِمِهِ^(٣) فَقَالَ «أَنْتَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ أَسْكَرَ عَنِ الصَّلَاةِ».

(١) أي إيجاز اللفظ مع تناوله المعاني الكثيرة جداً.

(٢) وقوله: «بخواتمه» أي كأنه يختم على المعاني الكثيرة التي تضمنها اللفظ اليسير فلا يخرج منها شيء عن طالع ومستبطه لعذوبة لفظه وجزالته.

٧٢- (٢٠٠٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي) عَنْ عُمَارَةَ ابْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا قَدِيمًا مِنْ جَيْشَانَ (وَجَيْشَانَ مِنَ الْيَمَنِ) فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ شَرَابٍ يَشْرَبُونَهُ بِأَرْضِهِمْ مِنَ الذَّرَّةِ يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْكِرٌ هُوَ؟». قَالَ: نَعَمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، إِنْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَهْدًا لِمَنْ يَشْرَبُ الْمُسْكِرَ، أَنْ يَسْقِيَهُ مِنْ طِينَةِ الْخَبَالِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا طِينَةُ الْخَبَالِ؟ قَالَ: «عَرَقُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ عَصَاةُ أَهْلِ النَّارِ».

٧٣- (٢٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ.

(٢) وقوله: «سقاء الخادم أو صبه» معناه: تارة يسقيه الخادم وتارة يصبه وذلك الاختلاف لإختلاف حال النبيذ، فإن كان لم يظهر فيه تغير وغوه من مبادئ الإسكار سقاء الخادم ولا يريقه لأنه مال تحرم إضاعته ويرتك شربه تنزهاً، وإن كان قد ظهر فيه شيء من مبادئ الإسكار والتغير أراقه لأنه إذا أسكر صار حراماً ونجساً فبراق ولا يسقيه الخادم لأن المسكر لا يجوز سقيه الخادم كما لا يجوز شربه، وأما شربه ﷺ قبل الثلاث فكان حيث لا تغير ولا مبادئ تغير ولا شك أصلاً والله أعلم.

٨١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَأَبِي كُرَيْبٍ - (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عُمَرَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَعُ لَهُ الزَّبِيبُ، فَيَشْرِبُهُ يَوْمَ وَالْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ إِلَى مَسَاءِ الثَّلَاثَةِ^(١)، ثُمَّ يَأْمُرُ بِهِ فَيَسْقَى أَوْ يَهْرَاقُ.

(١) قوله: «إلى مساء الثالثة» يقال بضم الميم وكسرهما لغتان الضم أرجح.

٨٢- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ الزَّبِيبُ فِي السَّعَاءِ، فَيَشْرِبُهُ يَوْمَهُ وَالْغَدِ وَبَعْدَ الْغَدِ، فَإِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّلَاثَةِ شَرِبَهُ وَسَقَاهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ.

٨٣- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا زُكْرِيَاءُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى أَبِي عُمَرَ النَّخَعِيِّ^(١)، قَالَ:

سَأَلَ قَوْمٌ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ بَيْعِ الْخَمْرِ وَشِرَائِهَا وَالتَّجَارَةِ فِيهَا؟ فَقَالَ: أُمْسِلُمُونَ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ بَيْعُهَا وَلَا شِرَاؤها وَلَا التَّجَارَةُ فِيهَا، قَالَ: فَسَأَلُوهُ عَنِ النَّبِيذِ؟ فَقَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، ثُمَّ رَجَعَ، وَقَدْ تَبَذَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فِي حَنَائِمٍ وَنَقِيرٍ وَدُبَاءٍ، فَأَمَرَ بِهِ فَأَهْرَقَ، ثُمَّ أَمَرَ بِسِقَاءٍ، فَجُعِلَ فِيهِ زَبِيبٌ وَمَاءٌ، فَجُعِلَ مِنَ اللَّيْلِ فَأَصْبَحَ، فَشَرِبَ مِنْهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ وَلَيْلَتَهُ الْمُسْتَقْبَلَةَ وَمِنْ الْغَدِ حَتَّى أَمْسَى، فَشَرِبَ وَسَقَى، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَمَرَ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَأَهْرَقَ.

(١) قوله: «عن زيد عن يحيى النخعي» زيد هو ابن أبي أنيسة، ويحيى النخعي هو يحيى البهراني المذكور في الرواية السابقة يقال له: البهراني النخعي الكوفي.

(١) قوله ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة إلا أن يتوب». وفي رواية: «حرمها في الآخرة» معناه: أنه يحرم شربها في الجنة وإن دخلها فإنها من فاخر شراب الجنة فيمنعها هذا العاصي بشربها في الدنيا، قيل: إنه ينسى شهوتها لأن الجنة فيها كل ما يشتهي، وقيل: لا يشتهيها وإن ذكرها ويكون هذا نقص نعيم في حقه تمييزاً بينه وبين تارك شربها، وفي هذا الحديث دليل على أن التوبة تكفر المعاصي الكبائر وهو مجمع عليه، واختلف متكلمو أهل السنة في أن تكفيرها قطعي أو ظني وهو الأقوى والله أعلم.

٧٨- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ (يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ الْمَخْزُومِيَّ) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِعَثَلٍ حَدِيثٍ عُثَيْبُ اللَّهِ.

٩- باب إباحة النبيذ الذي لم يشتمد ولم يصبر مُسْكِرًا^(١)

(١) فيه ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يتبذ له أول الليل فيشربه إذا أصبح يومه ذلك واللييلة التي تجيء والغد واللييلة الأخرى والغد إلى العصر فإن بقي شيء سقاء الخادم أو أمر به فصب» والأحاديث الباقية بمعناه. في هذه الأحاديث دلالة على جواز الانتباز وجواز شرب النبيذ ما دام حلواً لم يتغير ولم يغل وهذا جائز بإجماع الأمة، وأما سقيه الخادم بعد الثلاث وصبه فلا لأنه لا يؤمن بعد الثلاث تغيره وكان النبي ﷺ ينتزعه عنه بعد الثلاث.

٧٩- (٢٠٠٤) حَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُثَيْبٍ أَبِي عُمَرَ الْبَهْرَانِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَيَشْرِبُهُ إِذَا أَصْبَحَ يَوْمَهُ ذَلِكَ، وَاللَّيْلَةُ الَّتِي تَجِيءُ، وَالْغَدُ وَاللَّيْلَةُ الْآخَرَى، وَالْغَدُ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، سَقَاهُ الْخَادِمُ، أَوْ أَمَرَ بِهِ فَصَبَّ.

٨٠- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَحْيَى الْبَهْرَانِيِّ، قَالَ:

ذَكَرُوا النَّبِيذَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْبَذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ.

قَالَ شُعْبَةُ: مِنْ لَيْلَةٍ الْاِثْنَيْنِ، فَيَشْرِبُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَصْرِ، فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ^(١) سَقَاهُ الْخَادِمُ أَوْ صَبَّهُ^(٢).

(١) قوله: «فإن فضل منه شيء» يقال بفتح الضاد وكسرهما وقد سبق بيانه مرات.

٨٤- (٢٠٠٥) حدثنا شيبان ابن فروخ، حدثنا القاسم (يعني ابن الفضل الحُداني^(١)) حدثنا ثُمَامَةُ (يعني ابن حَزَنٍ الْقَشِيرِي) قال:

لَقِيتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنْ النَّبِيذِ؟ فَذَعَتْ عَائِشَةَ جَارِيَةً

حَبَشِيَّةً فَقَالَتْ: سَلْ هَذِهِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ الْحَبَشِيَّةُ: كُنْتُ أَنْبِذُ لَهُ فِي سِقَاءٍ مِنَ اللَّيْلِ، وَأَوْكِيهِ^(٢) وَأَعْلَقُهُ، فَإِذَا أَصْبَحَ شَرِبَ مِنْهُ.

البخاري: (٥١٧٦، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥٥٩١، ٥٥٩٧، ٦٦٨٥).
(١) قوله: «أنقعت له تمرات في تور» هكذا هو في الأصول «أنقعت» وهو صحيح، يقال: أنقعت ونقعت. وأما التور فهو بفتح التاء المشاة فوق وهو إناء من صفر أو حجارة ونحوهما كالإجانة وقد يتوضأ منه.

(١) قوله: «حدثنا القاسم يعني ابن الفضل الحُداني» هو بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين وهو منسوب إلى بني حُدان ولم يكن من أنفسهم بل كان نازلاً فيهم وهو من بني الحارث بن مالك.

(٢) هذا محمول على أنه كان قبل الحجاب، ويبعد حمله على أنها كانت مستورة البشرة، وأبو أسيد بضم الهززة واسمه مالك تقدم ذكره.

(٢) قولها: «وأوكيه» أي أشده بالركاء وهو الحيط الذي يشد به راس القرية.

٨٦- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يعني ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلًا يَقُولُ: أَتَى أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَذَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِجَنَلِهِ.

٨٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّهِ^(١).

وَلَمْ يَقُلْ: فَلَمَّا أَكَلَ سَقْتَهُ إِثَاءً.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا تَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سِقَاءٍ، يُوَكِّي^(٢) أَعْلَاهُ، وَلَهُ عَزْلَاءُ^(٣) تَنْبِذُهُ غُدُوَّةً، فَيَشْرِبُهُ عِشَاءً^(٤)، وَتَنْبِذُهُ عِشَاءً، فَيَشْرِبُهُ غُدُوَّةً^(٥).

٨٧- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ (يعني أبا غَسَّانَ) حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

(١) قوله: «عن الحسن عن أمه» هو الحسن البصري وأمه اسمها خيرة وكانت مولاة لأم سلمة زوج النبي ﷺ روى عنها إناها الحسن وسعيد.

وَقَالَ: فِي تَوْرٍ مِنْ حِجَارَةٍ، فَلَمَّا فَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الطَّعَامِ أَمَاتَتْهُ فَسَقْتُهُ، تَخْصُهُ^(١) بِذَلِكَ^(٢).

(٢) قولها: «في سقاء يوكي» هذا مما رأيته يكتب ويضبط فاسداً وصوابه يوكي بالياء غير مهموز ولا حاجة إلى ذكر وجوه الفساد التي قد يوجد عليها.

٨٨- (٢٠٠٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّيْمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ إِسْحَاقَ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ سَهْلٍ: حَدَّثَنَا) ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ (وَهُوَ ابْنُ مُطَرِّفٍ أَبُو غَسَّانَ)، أَخْبَرَنِي أَبُو حَازِمٍ.

(٣) قولها: «وله عزلاء» هي بفتح العين المهملة وإسكان الزاي وبالد وهو الثقب الذي يكون في أسفل المزادة والقرية.

عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَمَرَ أَبَا أُسَيْدٍ أَنْ يُرْسِلَ إِلَيْهَا. فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَقَدِمَتْ فَنَزَلَتْ فِي أَجْمٍ بَنِي سَاعِدَةَ^(١)، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَاءَهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا، فَإِذَا امْرَأَةٌ مُنْكَسَةً رَأْسَهَا^(٢)، فَلَمَّا كَلَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، قَالَ: «قَدْ أَعَذْتُكَ مِنِّي^(٣)». فَقَالُوا لَهَا: أَتَذَرِينَ مَنْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: لَا، فَقَالُوا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَكَ لِيَخْطُبَكَ، قَالَتْ: أَنَا كُنْتُ أَشْفَى مِنْ ذَلِكَ.

(٤) قولها: «فيشره عشاء» هو بكسر العين وفتح الشين وبالد وضبطه بعضهم: عشيًا بفتح العين وكسر الشين وزيادة ياء مشددة.

(٥) وأما قوله في حديث عائشة: «ينبذ غدوة فيشره عشاء» وينبذ عشاء فيشره غدوة» فليس مخالفاً لحديث ابن عباس في الشرب إلى ثلاث لأن الشرب في يوم لا يمنع الزيادة، وقال بعضهم: لعل حديث عائشة كان زمن الحر وحيث يخشى فساد في الزيادة على يوم، وحديث ابن عباس في زمن يؤمن فيه التغير قبل الثلاث، وقيل: حديث عائشة محمول على نبذ قليل يفرغ في يومه، وحديث ابن عباس في كثير لا يفرغ فيه والله أعلم.

قَالَ سَهْلٌ: فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ حَتَّى جَلَسَ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِنَا». لِسَهْلٍ، قَالَ: فَأَخْرَجْتُ لَهُمْ هَذَا الْقَدَحَ فَأَسْقَيْنَهُمْ فِيهِ.

٨٦- (٢٠٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يعني ابْنُ أَبِي حَازِمٍ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ

قَالَ أَبُو حَازِمٍ: فَأَخْرَجَ لَنَا سَهْلٌ ذَلِكَ الْقَدَحَ فَشَرَبْنَا فِيهِ، قَالَ: ثُمَّ اسْتَوْبَهْهُ، بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَوْبَهْهُ لَهُ^(١).
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ إِسْحَاقَ: قَالَ «اسْقِنَا يَا سَهْلٌ». [أخرجه البخاري: ٥٦٣٧].

(١) قوله: «سقيت رسول الله ﷺ بقدحي هذا الشراب كله العسل والنبيذ والماء واللبن» المراد بالنبيذ ههنا ما سبق تفسيره في أحاديث الباب وهو ما لم يشته إلى حد الإسكار، وهذا متعين لقوله ﷺ في الأحاديث السابق: «كل مسكر حرام» والله أعلم.

١٠- باب جواز شرب اللبن

٩٠- (٢٠٠٩) حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ قَالَ:
قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَمَّا خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَرَرْنَا بِرَاعٍ^(١)، وَقَدْ عَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَحَلَبْتُ لَهُ كَبَّةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْتُهُ بِهَا^(٢)، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَتْ^(٣). [أخرجه البخاري: ٣٩٠٨، ٥٦٠٧، وسناني برقم: ٢٩٩٥].

(١) وقوله: «مررنا براعي» هكنا هو في الأصول براعي بالياء وهي لغة قليلة والأشهر براع، وأما شربه ﷺ من هذا اللبن وليس صاحبه حاضراً لأنه كان راعياً لرجل من أهل المدينة كما جاء في الرواية الأخرى وقد ذكرها مسلم في آخر الكتاب، والمراد بالمدينة هنا مكة، وفي رواية: لرجل من قريش، فالجواب عنه من أوجه: أحدها: أن هذا كان رجلاً حريباً لا أمان له فيجوز الاستيلاء على ماله. والثاني: يحتمل أنه كان رجلاً يدل عليه النبي ﷺ ولا يكره شربه ﷺ من لبنه. والثالث: لعله كان في عرفهم مما يتساعون به لكل أحد ويسأذنون لرعاتهم ليسقوا من يمر بهم. والرابع: أنه كان مضطراً.

(٢) فيه أبو بكر الصديق ﷺ: «قال: لما خرجنا مع النبي ﷺ من مكة إلى المدينة مررنا براع وقد عطش رسول الله ﷺ فحلبت له كبة من لبن فأتيت به فشرب حتى رضى» وفيه الرواية الأخرى وحديث أبي هريرة، الكبة بضم الكاف وإسكان التاء المثناة وبعدها موحدة وهو: الشيء القليل.
(٣) وقوله: «فشرب حتى رضى» معناه: شرب حتى علمت أنه شرب حاجته وكفايته.

٩١- () حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيَّ يَقُولُ:

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يَقُولُ: لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَاتَّبَعَهُ سَرَّاقَةُ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ جُعْشَمٍ^(١)، قَالَ فَدَعَا عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَاحَتْ فَرَسُهُ^(٢)، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهَ لِي وَلَا

(١) وقوله «تخصه» كذا هو في صحيح مسلم تخصه من التخصيص، وكذا روي في صحيح البخاري، ورواه بعض رواة البخاري «تتحفه» من الإنحاف وهو بمعناه، يقال: اتحفته به إذا خصصته وأطرفته، وفي هذا جواز تخصيص صاحب الطعام بعض الحاضرين بفاخر من الطعام والشراب إذا لم يتاذ الباقون لإيثارهم المخصص لعلمه أو صلاحه أو شرفه أو غير ذلك، كما كان الحاضرون هناك يؤثرون رسول الله ﷺ ويسرون بإكرامه ويفرحون بما جرى، وإنما شربه النبي ﷺ لعلتين: إحداهما: إكرام صاحب الشراب وإجابه التي لا مفسدة فيها وفي تركها كسر قلبه، والثانية: بيان الجواز والله أعلم.

(٢) قوله: «أما فستفحه تخصه بذلك» هكنا ضبطناه وكذا هو في الأصول بيلادنا: أماته بمثابة ثم مشاة فوق، يقال مائه وأماته لغتان مشهورتان وقد غلط من أنكر أماته ومعناه: عركته واستخرجت قوته وأذايته، ومنهم من يقول: أي لبته وهو محمول على معنى الأول. وحكى القاضي عياض: أن بعضهم رواه أماته بتكرير المثناة وهو بمعنى الأول.

(٣) قوله: «في أجم بني ساعدة» هو بضم الهززة والجيم وهو الحصن وجمعه أجام بالمد كعتق وأعتاق، قال أهل اللغة: الأجام الحصون.

(٤) قوله: «إذا امرأة منكسة رأسها» يقال: نكس رأسه بالتخفيف فهو ناكس ونكس بالتشديد فهو منكس إذا طأطأه.

(٥) وقوله ﷺ: «أعذتك مني» معناه: تركتك وتركه ﷺ تزوجها لأنها لم تعجبه إما لصورتها وإما لخلقها وإما لغير ذلك، وفيه دليل على جواز نظر الخاطب إلى من يريد نكاحها. وفي الحديث المشهور: «أن النبي ﷺ قال: من استأذكم بالله فاعينوه» فلما استأذت بالله تعالى لم يجد النبي ﷺ بداً من إعادتها وتركها، ثم إذا ترك شيئاً لله تعالى لا يعود فيه والله أعلم.

(٦) قوله: «فأخرج لنا سهل ذلك القدح فشربنا منه قال: ثم استوبه بعد ذلك عمر بن عبد العزيز فوبه له» يعني القدح الذي شرب منه رسول الله ﷺ هذا فيه التبرك بأثار النبي ﷺ وما مسه أو لبسه أو كان منه فيه سبب، وهذا نحو ما أجمعوا عليه وأطبق السلف والخلف عليه من التبرك بالصلاة في مصلى رسول الله ﷺ في الروضة الكريمة، ودخول الغار الذي دخله ﷺ وغير ذلك، ومن هذا إعطاؤه ﷺ أبا طلحة شعره ليقسمه بين الناس، وإعطاؤه ﷺ حقوه لتكفن فيه بنته رضي الله عنها، وجعله الجريدتين على القبرين، وجمعت بنت ملحان عرقه ﷺ، وغمسوا بوضوئه ﷺ، ودلكوا وجوههم بنخامته ﷺ، وأشياء هذه كثيرة مشهورة في الصحيح وكل ذلك واضح لا شك فيه.

٨٩- (٢٠٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ

أَصْرُكَ، قَالَ فَدَعَا اللَّهَ^(١)، قَالَ فَعَطِشَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَرُّوا بِرَاعِي غَنَمٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: فَأَخَذْتُ قَدْحًا فَحَلَبْتُ فِيهِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَبَّةً مِنْ لَبَنٍ، فَأَتَيْنَاهُ بِهِ فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيَ. (أخرجه البخاري: ٢٤٣٩، ٣٦١٥، ٣٦٥٢، ٣٩١٧).

(١) قوله: «سراقة بن مالك بن جعشم» هو بضم الجيم والشين المعجمة وإسكان العين بينهما ويقال بفتح الشين حكاه الجوهري في الصحاح عن القراء والصحيح المشهور ضمها.

(٢) قوله: «فساخت فرسه» هو بالسین المهملة وبالحاء المعجمة ومعناه: نزلت في الأرض وقبضتها الأرض وكان في جلد من الأرض كما جاء في الرواية الأخرى.

(٣) وقوله: «فقال ادعوا الله لي ولا أضرك فدعا له» هكذا وقع في بعض الأصول: «ادعوا الله» بلفظ التنية للنبي ﷺ وأبي بكر ﷺ، وفي بعضها: «ادع» بلفظ الواحد وكلاهما ظاهر.

٩٢- (١٦٨) حدثنا مُحَمَّدُ ابْنُ عُبَادٍ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ عُبَادٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ:

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى لَيْلَةً أُسْرِي بِهِ، بِبَيْلِيَاءَ^(١)، بِقَدَحَيْنِ مِنْ خَمْرٍ وَلَبَنٍ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِمَا فَأَخَذَ اللَّبَنَ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ^(٢) الَّذِي هَذَاكَ لِلْفِطْرَةِ، لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ^(٣). [تقدم تحريجه].

(١) قوله: «ببيلياء» هو بيت المقدس وهو بالمد ويقال بالقصر ويقال إلباء بمحذوف الياء الأولى وقد سبق بيانه، وفي هذه الرواية محذوف تقديره أتى بقدرين قليل له اختر أيهما شئت كما جاء مصرحاً به في البخاري، وقد ذكره مسلم في كتاب الإيمان في أول الكتاب، فآلهمه الله تعالى اختيار اللبنة لما اراده سبحانه وتعالى من توفيق هذه الأمة واللفظ بها فله الحمد والمنة.

وقول جبريل عليه السلام: أصبت الفطرة قبل في معناه: أقوال المختار منها: أن الله تعالى أعلم جبريل أن النبي صلى الله عليه وسلم إن اختار اللبن كان كذا وإن اختار الخمر كان كذا، وأما الفطرة فالمراد بها هنا الإسلام والاستقامة وقد قدمنا شرح هذا كله وبيان الفطرة وسبب اختيار اللبن في أول الكتاب في باب الإسراء من كتاب الإيمان.

(٢) وقوله: «الحمد لله» فيه استحباب حمد الله عند تجدد النعم وحصول ما كان الإنسان يتوقع حصوله واندفاع ما كان يخاف وقوعه.

(٣) قوله: «غوت أمتك» معناه: ضلت وانهمكت في الشر والله أعلم.

وإغلاق الأبواب وذكر اسم الله تعالى عليها وإطفاء السراج والنار عند النوم وكف الصبيان والمواشي بعد المغرب

٩٢- () وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ ابْنُ شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ

أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِبَيْلِيَاءَ. وَلَمْ يَذْكُرْ: بِبَيْلِيَاءَ.

٩٣- (٢٠١٠) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ:

أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ مِنَ النَّعِيقِ، لَيْسَ مُخَمَّرًا^(١)، فَقَالَ: «أَلَا خَمْرُهُ وَلَوْ تَغْرَضُ عَلَيْهِ عُودًا^(٢)».

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: إِنَّمَا أَمِيرٌ بِالْأَسْقِيَةِ أَنْ تُوكَأَ لَيْلًا، وَبِالْأَبْوَابِ أَنْ تُغْلَقَ لَيْلًا^(٣).

(١) وقوله: «ليس مخمراً» أي ليس مغطى والتخمير التغطية ومنه الخمر لتغطيتها على العقل، وخار المرأة لتغطيتها رأسها.

(٢) قوله: «وقال أبو حميد: وهو الساعدي راوي هذا الحديث إنما أمر بالأسقية أن توكأ ليلًا وبالأبواب أن تغلق ليلًا» هذا الذي قاله أبو حميد من تخصيصهما باللبن ليس في اللفظ ما يدل عليه، والمختار عند الأكثرين من الأصوليين وهو مذهب الشافعي وغيره رضي الله عنهم أن تفسير الصحابي إذا كان خلاف ظاهر اللفظ ليس بحجة ولا يلزم غيره من المجتهدين موافقته على تفسيره، وأما إذا لم يكن في ظاهر الحديث ما يخالفه بأن كان مجملًا فيرجع إلى تأويله ويجب الحمل عليه لأنه إذا كان مجملًا لا يحمل له حمله على شيء إلا بتوقيف، وكذا لا يجوز تخصيص العموم بمذهب الراوي عند الشافعي والأكثرين، والأمر بتغطية الإناء عام فلا يقبل تخصيصه بمذهب الراوي بل يتمك بالعموم.

٩٣- () وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ ابْنُ دِينَارٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَزَكَرِيَّا ابْنُ إِسْحَاقَ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، بِبَيْلِيَاءَ.

قَالَ: وَلَمْ يَذْكُرْ زَكَرِيَّا قَوْلَ أَبِي حُمَيْدٍ: بِاللَّيْلِ.

١١- باب في شرب النبيذ وتخميم الإناء

٩٤- (٢٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

فَاسْتَسْقَى، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نَسْقِيكَ نَبِيذًا؟ فَقَالَ «بَلَى». قَالَ فَخَرَجَ الرَّجُلُ يَسْعَى، فَجَاءَ بِقَدَحٍ فِيهِ نَبِيذٌ^(١)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمَرْتَهُ وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُودًا». قَالَ: فَشَرِبَ.

(١) وقوله في حديث جابر: «فجاء بقدر نبيذ» هو محمول على ما سبق في الباب السابق أنه نبيذ لم يشند ولم يصير مسكراً.

٩٥- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ^(١) وَأَبِي صَالِحٍ.

عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو حُمَيْدٍ بِقَدَحٍ مِنْ لَبَنٍ مِنَ النَّقِيعِ^(٢)، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا خَمَرْتَهُ وَلَوْ تَعَرَّضُ عَلَيْهِ عُودًا^(٣)؟». [أخرجه البخاري: ٥٦٠٥، ٥٦٠٦].

(١) قوله: «عن الأعمش عن أبي سفيان» اسم أبي سفيان طلحة بن نافع تابعي مشهور سبق بيانه مرات.

(٢) قوله: «من النقيع» روي بالنون والياء حكاهما القاضي عياض، والصحيح الأشهر الذي قاله الخطابي والأكثر: بالنون وهو موضع بوادي العقيب وهو الذي حماه رسول الله ﷺ.

(٣) وقوله ﷺ: «ولو تعرض عليه عوداً» المشهور في ضبطه تعرض بفتح التاء وضم الراء وهكذا قاله الأصمعي والجمهور، ورواه أبو عبيد بكسر الراء والصحيح الأول، ومعناه: تمده عليه عرضاً أي خلاف الطول، وهذا عند عدم ما يغطيه به كما ذكره في الرواية بعده: «إن لم يجد أحدكم إلا أن يعرض على إنائه عوداً أو يذكر اسم الله فليفعل» فهذا ظاهر في أنه يقتصر على العود عند عدم ما يغطيه به، وذكر العلماء للأمر بالتغطية فوائد: منها الفائدتان اللتان وردتا في هذه الأحاديث وهما: صيانه من الشيطان فإن الشيطان لا يكشف غطاء ولا يحل سقاء وصيانه من الرواء الذي ينزل في ليلة من السنة. والفائدة الثالثة: صيانه من النجاسة والمقنرات. والرابعة: صيانه من الحشرات والموام وربما وقع شيء منها فيه فشربه وهو غافل أو في الليل فيضر به والله أعلم.

١٢- باب الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء وإغلاق الأبواب وذكر اسم الله عليها وإطفاء السراج والنار عند النوم وكف الصبيان والمواشي بغدة المغرب^(١)

(١) فيه أبو حميد ﷺ: «أتيت النبي ﷺ بقدر لبن من النقيع ليس خمرًا فقال: ألا خمرته ولو تعرض عليه عوداً» وفيه الأحاديث الباقية بما ترجمنا عليه.

٩٦- (٢٠١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «غَطُّوا الْإِنَاءَ، وَأَوَكُوا السَّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأَطْفِئُوا السَّرَاجَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا أَنْ يَغْرُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ، فَلْيَفْعَلْ، فَإِنَّ الْفَوَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ^(١)».

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ فِي حَدِيثِهِ: «وَأَغْلِقُوا الْبَابَ».

(١) قوله ﷺ: «فإن الفويسقة تضرم على أهل البيت بيتهم» المراد بالفويسقة الفارة، وتضرم بالناء وإسكان الضاد أي تحرق سريعاً، قال أهل اللغة: ضرمت النار بكسر الراء وتضرمت واضرمت أي التهمت واضرمتها أنا وضرمتها.

٩٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَأَكْفُتُوا الْإِنَاءَ أَوْ خَمَرُوا الْإِنَاءَ».

وَلَمْ يَذْكُرْ: تَعْرِضَ الْعُودَ عَلَى الْإِنَاءِ^(١).

(١) قول مسلم رحمه الله: «ولم يذكر تعرض العود على الإناء» هكذا هو في أكثر الأصول وفي بعضها «تعرض»، فأما هذه فظاهرة وأما تعرض: فقيه تسمح في العبارة والوجه أن يقول: «لم يذكر عرض العود» لأنه المصدر الجاري على تعرض والله أعلم.

٩٦- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ». فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَخَمَرُوا الْإِنَاءَ». وَقَالَ: «تُضْرِمُ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ بَيْتَهُمْ».

٩٦- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

وَقَالَ: «وَالْفَوَيْسِقَةُ تُضْرِمُ الْبَيْتَ عَلَى أَهْلِهِ».

٩٧- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا زَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ^(١) - أَوْ أَمْسَيْتُمْ - فَكَفُّوا صَبِيَانَكُمْ^(٢)، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْتَشِرُ^(٣) حَيْثُ ذَهَبَ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، فَخَلُّوهُمْ، وَأَغْلِقُوا الْأَبْوَابَ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ بَابًا مُغْلَقًا، وَأَوَكُوا قَرَبَتَكُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَخَمَرُوا

اتَّبَعْتُمْ، وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ، وَلَوْ أَنْ تَعْرُضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا^(١)، وَأَطْفُسُوا مَصَابِيحَكُمْ». (أخرجه البخاري: ٣٢٨٠، ٣٣٠٤، ٣٣١٦، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٦٢٩٥، ٦٢٩٦. وسأتي مختصراً عند مسلم برقم: ٢٠١٣).

(١) قوله ﷺ: «لا ترسلوا فواشيكم وصيانيكم إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء^(٢)».

حتى تذهب فحمة العشاء» قال أهل اللغة: الفواشي كل منتشر من المال كالإبل والغنم وسائر البهائم وغيرها وهي جمع فاشية لأنها تفسو أي تنتشر في الأرض، وفحمة العشاء ظلمتها وسوادها وفسرها بعضهم هنا بإقباله وأول ظلامه، وكذا ذكره صاحب نهاية الغريب قال: ويقال للظلمة التي بين صلاتي المغرب والعشاء الفحمة، وللي بين العشاء والفجر العسعة.

٩٨- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ زُهَيْرٍ. (قدم ترجمته مع طرق الحديث المقدم برقم: ٢٠١٢ إلا رقمي ٥٦٢٣، ٦٢٩٥).

٩٩- (٢٠١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَسَمَةَ ابْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْحَكَمِ، عَنْ الْقَعْقَاعِ ابْنِ حَكِيمٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «عَطُوا الْإِنَاءَ وَأَوَكُوا السَّقَاءَ، فَإِنْ فِي السَّنَةِ لَيْلَةٌ يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يَمُرُّ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَطَاءٌ أَوْ سِقَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الْوَبَاءِ».

٩٩- () وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَعِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنْ فِي السَّنَةِ يَوْمًا^(١) يَنْزِلُ فِيهِ وَبَاءٌ^(٢)».

وَرَدَّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: قَالَ اللَّيْثُ: فَالْأَعَاجِمُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ ذَلِكَ^(٣) فِي كَانُونَ الْأَوَّلِ.

(١) وأما قوله في رواية: «يومًا»، وفي رواية: «ليلة» فلا منافاة بينهما إذ ليس في أحدهما نفي الآخر فهما ثابتان.

(٢) قوله ﷺ: «فإن في السنة ليلة ينزل فيها وباء» وفي الرواية الأخرى: «يومًا» بدل ليلة قال الليث: فالأعاجم عندنا يقولون ذلك في كانون الأول. الوباء يمد ويقصر لغتان حكاهما الجوهري وغيره والقصر أشهر، قال الجوهري: جمع المقصور أوباء وجمع المملود أوبية، قالوا: والوباء مرض عام يفضي إلى الموت غالباً.

(٣) وقوله: «يقولون ذلك» أي يتوقعونه ويخافونه، وكانون غير مصروف لأنه علم أعجمي وهو الشهر المعروف.

١٠٠- (٢٠١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو

(١) قوله: «جنح الليل» هو بضم الجيم وكسرهما لغتان مشهورتان: وهو ظلامه ويقال أجنح الليل أي: أقبل ظلامه وأصل الجنوح الميل.

(٢) قوله ﷺ: «فكفوا صيانيكم» أي امتنعوهم من الخروج ذلك الوقت.

(٣) قوله ﷺ: «فإن الشيطان يتشر» أي جنس الشيطان، ومعناه: أنه يخاف على الصياني ذلك الوقت من إيذاء الشياطين لكثرةتهم حيث ذوالله أعلم.

(٤) هذا الحديث فيه حمل من أنواع الخير والأدب الجامعة لمصالح الآخرة والدنيا، فأمر صلى الله عليه وسلم بهذه الآداب التي هي سبب للسلامة من إيذاء الشيطان، وجعل الله عز وجل هذه الأسباب أسباباً للسلامة من إيذائه، فلا يقدر على كشف إتياء ولا حل سقاء ولا فتح باب ولا إيذاء صبي وغيره إذا وجدت هذه الأسباب، وهذا كما جاء في الحديث الصحيح: «أن العبد إذا سمى عند دخول بيته قال الشيطان لا مبيت» أي لا سلطان لنا على المبيت عند هؤلاء. وكذلك إذا قال الرجل عند جماع أهله: «اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا» كان سبب سلامة المولود من ضرر الشيطان، وكذلك شبه هذا مما هو مشهور في الأحاديث الصحيحة، وفي هذا الحديث الحث على ذكر الله تعالى في هذه المواضع ويلحق بها ما في معناها. قال أصحابنا: يستحب أن يذكر اسم الله تعالى على كل أمر ذي بال، وكذلك يحمده الله تعالى في أول كل أمر ذي بال للحديث الحسن المشهور فيه.

٩٧- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ نَحْوًا مِمَّا أَخْبَرَ عَطَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقُولُ: «ادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

٩٧- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عُمَرَ التَّوْفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَطَاءٍ وَعَمْرُو ابْنِ دِينَارٍ، كَرَوَايَةِ رَوْحٍ.

٩٨- (٢٠١٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُرْسِلُوا فَوَاشِيَكُمْ وَصَيَانَكُمْ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحْمَةُ الْعِشَاءِ، فَإِنْ

النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَتْرُكُوا النَّارَ فِي بُيُوتِكُمْ حِينَ تَنَامُونَ»^(١). [أخرجه البخاري: ٦٢٩٣].

(١) قوله ﷺ: «لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون» هذا عام تدخل فيه نار السراج وغيرها، وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها فإن خيف حريق بسببها دخلت في الأمر بالإطفاء، وإن أمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس بها لانقضاء العلة لأن النبي ﷺ علل الأمر بالإطفاء في الحديث السابق بأن القويسقة تضرم على أهل البيت بينهم فإذا انقضت العلة زال المنع.

١٠١- (٢٠١٦) حدثنا سعيد بن عمرو الأشعري^(١)، وأبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله ابن نمير، وأبو غامر الأشعري، وأبو كريب (واللفظ لأبي غامر) قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن يريث، عن أبي بردة^(٢).

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَرَقَ بَيْتٌ عَلَى أَهْلِهِ بِالْمَدِينَةِ مِنْ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ النَّارُ إِنَّمَا هِيَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَاطْفِقُوا عَنْكُمْ». [أخرجه البخاري: ٦٢٩٤].

(١) قوله: «سعيد بن عمرو الأشعري» تقدم مرات أنه منسوب إلى جده الأعلى الأشعث بن قيس.

(٢) قوله: «بريدة عن أبي بردة» تقدم أيضاً مرات أنه بضم الموحدة والله أعلم.

١٣- باب آداب الطعام والشراب وأحكامهما

١٠٢- (٢٠١٧) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو كريب قالاً: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن خزيمة، عن أبي حذيفة^(١).

عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا حَضَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ طَعَاماً لَمْ نَضَعْ أَيْدِينَا حَتَّى يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢) فَيَضَعُ يَدَهُ، وَإِنَّا حَضَرْنَا مَعَ مَرَّةٍ طَعَاماً فَجَاءَتْ جَارِيَةٌ كَانَتْهَا تَذْفَعُ^(٣) فَذَهَبَتْ لِتَضَعَ يَدَهَا فِي الطَّعَامِ فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهَا، ثُمَّ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ كَانَتْهَا يَذْفَعُ فَأَخَذَ يَدَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَسْتَحِلُّ الطَّعَامَ أَنْ لَا يُذَكَّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ»^(٤)، وَإِنَّهُ جَاءَ بِهِذِهِ الْجَارِيَةُ لِيَسْتَحِلَّ بِهَا فَأَخَذَتْ يَدَهَا فَجَاءَ بِهَذَا الْأَعْرَابِيُّ لِيَسْتَحِلَّ بِهِ فَأَخَذَتْ يَدَهُ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنَّ يَدَهُ

(١) هذا الإسناد فيه ثلاثة تابعيون كوفيون بعضهم عن بعض: الأعمش عن خزيمة وهو خزيمة بن عبد الرحمن العبد الصالح، وأبو حذيفة واسمه سلمة بن صهيب وقيل: ابن صهية وقيل: ابن صهبان وقيل: ابن صهبة وقيل: ابن صهية الحمداني الأرحبي بالخاء المهملة وبالمرحدة.

(٢) وقوله: «لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله ﷺ» فيه بيان هذا الأدب وهو أنه يبدأ الكبير والفاضل في غسل اليد للطعام وفي الأكل.

(٣) قوله: «فجاءت جارية كانتها تذفع» وفي الرواية الأخرى: «كانتها تطرد» يعني لشدّة سرعتها «فذعت لتضع يدها في الطعام فأخذ رسول الله ﷺ يدها، ثم جاء أعرابي كأنها يذفع فأخذ يده فقال رسول الله ﷺ: إن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله تعالى عليه وأنه جاء بهذه الجارية ليستحل بها فأخذت يدها فجاء بهذا الأعرابي ليستحل به فأخذت يده والذي نفسي بيده إن يده في يدي مع يدها» ثم زاد في الرواية الأخرى في آخر الحديث: «ثم ذكر اسم الله تعالى وأكل». في هذا الحديث فوائد: منها جواز الخلف من غير استحلاف وقد تقدم بيانه مرات وتفصيل الحال في استحبابه وكرامته. ومنها استحباب التسمية في ابتداء الطعام وهذا مجمع عليه ولذا يستحب حمد الله تعالى في آخره كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى، وكذا تستحب التسمية في أول الشراب بل في أول كل أمر ذي بال كما ذكرنا قريباً، قال العلماء: ويستحب أن يجهر بالتسمية لسمع غيره وينبه عليها، ولو ترك التسمية في أول الطعام عامداً أو ناسياً أو جهلاً أو مكرهاً أو عاجزاً لعارض آخر ثم تمكن في أثناء أكله منها يستحب أن يسمي ويقول: بسم الله أوله وآخره لقوله ﷺ: «إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فإن نسي أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره» رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، قال الترمذي: حديث حسن صحيح. والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدواء وسائر المشروبات كالنسمية على الطعام في كل ما ذكرناه، وتحصل التسمية بقوله: بسم الله، فإن قال: بسم الله الرحمن الرحيم كان حسناً، وسواء في استحباب التسمية الجنب والحنّاض وغيرهما. وينبغي أن يسمي كل واحد من الأكلين، فإن سمى واحد منهم حصل أصل السنة نص عليه الشافعي، ويستدل له بأن النبي ﷺ أخبر أن الشيطان إنما يتمكن من الطعام إذا لم يذكر اسم الله تعالى عليه ولأن المقصود يحصل بواحد، ويؤيده أيضاً ما سيأتي في حديث الذكر عند دخول البيت، وقد أوضحت هذه المسائل وما يتعلق بها في كتاب أذكار الطعام والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله تعالى عليه» معنى يستحل: يتمكن من أكله، ومعناه: أنه يتمكن من أكل الطعام إذا شرع فيه إنسان بغير ذكر الله تعالى، وأما إذا لم يشرع فيه أحد فلا يتمكن، وإن كان جماعة فذكر اسم الله بعضهم دون بعض لم يتمكن منه، ثم الصواب الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين: أن هذا الحديث وشبهه من الأحاديث الواردة في أكل الشيطان محمولة على ظواهرها وأن الشيطان يأكل حقيقة، إذ العقل لا يحيله والشرع لم ينكره بل أثبت فوجب قبوله واعتقاده والله أعلم.

عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ إِنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي عَاصِمٍ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَأِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ طَعَامِهِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ عِنْدَ دُخُولِهِ».

١٠٤- (٢٠١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ» وفي رواية ابن عمر ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ» وكان نافع يزيد فيها: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا وَلَا يُعْطَى بِهَا». فيه استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهتهما بالشمال، وقد زاد نافع الأخذ والإعطاء وهذا إذا لم يكن عنده، فإن كان عنده يمنة الأكل والشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال، وفيه أنه ينبغي اجتناب الأفعال التي تشبه أفعال الشياطين وأن للشياطين يدين.

١٠٥- (٢٠٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ غَمَيْرٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ.

عَنْ جَدِّ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ بِيَمِينِهِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ».

١٠٥- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - كِلَاهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ جَمِيعًا، عَنْ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِ سُفْيَانَ.

١٠٦- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ حَرَمَلَةُ: حَدَّثَنَا) عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ حَدَّثَهُ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْكُلُنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ وَلَا يَشْرَبُنَّ بِهَا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ

(٥) وقوله ﷺ: «إِنْ يَدُهُ فِي يَدِي مَعَ يَدِهِ» هكذا هو في معظم الأصول: «يَيْدُهُ» وفي بعضها: «يَدُهُمَا» فهذا ظاهر والثنية تعود إلى الجارية والأعرابي، ومعناه: إِنْ يَدِي فِي يَدِ الْجَارِيَةِ وَالْأَعْرَابِيِّ، وَأَمَّا عَلَى رِوَايَةِ «يَدُهُ» بِالْإِفْرَادِ فَيَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الْجَارِيَةِ، وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عِيَّاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ رِوَايَةَ الْإِفْرَادِ أَيْضًا مُسْتَقِيمَةٌ فَإِنَّ إِثْبَاتَ يَدِهِ لَا يَنْفِي يَدَ الْأَعْرَابِيِّ، وَإِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ بِالْإِفْرَادِ وَجِبَ قَبُولُهَا وَتَأْوِيلُهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٠٢- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ خُثَيْمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي خُذَيْفَةَ الْأَرْحَبِيِّ، عَنْ خُذَيْفَةَ ابْنِ الْيَمَانِ قَالَ: كُنَّا إِذَا دُعِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ وَقَالَ: «كَأَنَّمَا يُطْرَدُ». وَفِي الْجَارِيَةِ: «كَأَنَّمَا تُطْرَدُ»، وَقَدْ مَجِيءُ الْأَعْرَابِيِّ فِي حَدِيثِهِ قَبْلَ مَجِيءِ الْجَارِيَةِ^(١).

وَزَادَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: ثُمَّ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ وَأَكَلَ.

(١) قوله في الرواية الثانية: «وقدم مجيء الأعرابي قبل مجيء الجارية» عكس الرواية الأولى والثالثة: كالأولى، ووجه الجمع بينهما: أن المراد بقوله في الثانية قدم مجيء الأعرابي أنه قدمه في اللفظ بغير حرف ترتيب فذكره بالواو فقال: جاء أعرابي وجاءت جارية والواو لا تقتضي ترتيباً. وأما الرواية الأولى فصريحة في الترتيب وتقديم الجارية لأنه قال: ثم جاء أعرابي وثم للترتيب فيتمحل الثانية على الأولى ويعد حمله على واقعيتين.

١٠٢- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَدْ مَجِيءُ الْجَارِيَةِ قَبْلَ مَجِيءِ الْأَعْرَابِيِّ.

١٠٣- (٢٠١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى الْعَسْرِيُّ، حَدَّثَنَا الضُّحَّاكُ (بِعَنِي أَبِي عَاصِمٍ)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ، وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ وَالْعِشَاءَ»^(١).

(١) معناه: قال الشيطان لإخوانه وأعوانه ورفقته. وفي هذا استحباب ذكر الله تعالى عند دخول البيت وعند الطعام.

١٠٣- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا رَوْحُ ابْنِ عَبَّادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ

بها».

قَالَ: وَكَانَ نَافِعٌ يَزِيدُ فِيهَا: «وَلَا يَأْخُذُ بِهَا وَلَا يُعْطِي بِهَا».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ: «لَا يَأْكُلُنْ أَحَدُكُمْ».

الأمرق وشبهها، وهذا في الثريد والأمرق وشبهها، فإن كان غمراً أو اجناساً فقد نقلوا إياحه اختلاف الأيدي في الطبق ونحوه، والذي ينبغي تعميم النهي حملاً للنهي على عمومه حتى يثبت دليل مخصص.

١٠٩- () وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَلْحَلَةَ^(١)، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: أَكَلْتُ يَوْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلْتُ أَخْذُ مِنْ لَحْمٍ حَوْلَ الصُّحُفَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

١١٠- (٢٠٢٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٦٢٥، ٥٦٢٦).

(١) قوله: «محمد بن عمرو بن حلحلة» هو بفتح الحاءين المهملتين وإسكان اللام بينهما والله أعلم.

١١١- () وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُبَّةَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنِ اخْتِنَاطِ الْأَسْقِيَةِ^(١): «أَنْ يُشْرَبَ مِنْ أَفْوَاهِهَا».

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن اختنات الأسقية» قال في الرواية الأخرى: «واختناتها أن يقلب رأسها حتى يشرب منه» الاختنات بجاء معجمة ثم تاء مائة فوق ثم نون ثم ألف ثم مثناة وقد فسره في الحديث، وأصل هذه الكلمة التكسر والانطواء، ومنه سمي الرجل المشبه بالنساء في طبعه وكلامه وحركاته غثاً، واتفقوا على أن النهي عن اختناتها نهى تنزيه لا تحريم، ثم قيل: سببه أنه لا يؤمن أن يكون في البقاء ما يؤذيه فيدخل في جوفه ولا يلذّي، وقيل: لأنه يقذره على غيره، وقيل: أنه يتنه أو لأنه مستقذر. وقد روى الترمذي وغيره عن كبشة بنت ثابت وهي أخت حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ فشرّب من قربة معلقة قائماً فقامت إلى فيها فقطعت» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقطعها لقسم القربة فعلته لوجهين: أحدهما: أن تصون موضعاً أصابه فم رسول الله ﷺ عن أن يتذلل ويمسه كل أحد. والثاني: أن تحفظه للتبرك به والاستشفاء والله أعلم. فهذا الحديث يدل على أن النهي ليس للتحريم والله أعلم.

١١١- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ،

١٠٧- (٢٠٢١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ ابْنُ الْأَكْوَعِ.

أَنْ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ». قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: «لَا أَسْتَطِيعُ». مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ قَالَ: فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ^(١).

(١) قوله: «إن رجلاً أكل عند رسول الله ﷺ بشماله فقال: كل بيمينك، قال: لا أستطيع، قال: لا استطعت ما منعه إلا الكبر، قال: فما رفعها إلي فيه» هذا الرجل هو: بسر بضم الباء وبالسین المهملة ابن راعي العير بفتح العين وبالشاة الأشجعي كذا ذكره ابن منده وأبو نعيم الأصبهاني وابن ماکولا وآخرون وهو صحابي مشهور عنه هؤلاء وغيرهم في الصحابة رضي الله عنهم. وأما قول القاضي عياض ﷺ: أن قوله: ما منعه إلا الكبر يدل على أنه كان منافقاً فليس بصحيح، فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق والكفر لكنه معصية إن كان الأمر أمر إيجاب، وفي هذا الحديث جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي بلا عذر، وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل حال حتى في حال الأكل، واستحباب تعليم الأكل آداب الأكل إذا خالفه كما في حديث عمر بن أبي سلمة الذي بعد هذا.

١٠٨- (٢٠٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ كَيْسَرٍ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ.

سَمِعَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَتْ يَدِي تُطِيشُ^(١) فِي الصُّحُفَةِ فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ! سَمِ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، معلقاً).

(١) قوله: تطيش بكسر الطاء وبعدها مثناة تحت ساكنة أي: تتحرك وتعد إلى نواحي الصفحة ولا تقتصر على موضع واحد، والصفحة دون القصعة وهي ما تسع ما يشيع خمسة، فالقصعة تسع عشرة، كذا قاله الكسائي فيما حكاه الجوهري وغيره عنه، فقيل: الصفحة كالقصعة وجمعها صحاف، وفي هذا الحديث بيان ثلاث سنن من سنن الأكل وهي: التسمية والأكل باليمين وقد سبق بيانها، والثالثة: الأكل مما يليه لأن أكله من موضع يد صاحبه سوء عشرة وترك مروءة فقد يتقلده صاحبه لا سيما في

أخبرنا معمر، عن الزهري بهذا الإسناد، مثله.
غير أنه قال: واختارنا أن يقلب رأسها ثم يشرب منه.

١٤- باب كراهية الشرب قائماً^(١)

١١٣- () وحدثنا قتيبة ابن سعيد، وأبو بكر ابن أبي شيبة قالاً: حدثنا وكيع، عن هشام، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ بيئته.

ولم يذكر قول قتادة.

١١٤- (٢٠٢٥) حدثنا هذاب ابن خنيس، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أبي عيسى الإسواري.

عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ رَجَرَ، عن الشرب قائماً.

١١٥- () وحدثنا زهير ابن حرب ومحمد ابن المثنى وأبن بشار (واللفظ لزهير وابن المثنى) قالوا: حدثنا يحيى ابن سعيد، حدثنا شعبه، حدثنا قتادة، عن أبي عيسى الإسواري^(١).

عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نهى، عن الشرب قائماً.

(١) وقوله: «عن أبي عيسى الإسواري» هو بضم الهمزة وحكي كسرهما، والذي ذكره السمعاني وصاحب المصنف هو الضم فقط، قال أبو علي الفسائي والسمعاني وغيرهما: لا يعرف اسمه، قال الإمام أحمد بن حنبل: لا نعلم أحداً روى عنه غير قتادة، وقال الطبراني: هو بصري ثقة وهو منسوب إلى الأسوار وهو الواحد من أساور الفرس، قال الجوهري: قال أبو عبيد: هم الفرسان، قال: والأساور أيضاً قوم من العجم بالبصرة نزلوها قديماً كالأخامرة بالكوفة.

١١٦- (٢٠٢٦) حدثني عبد الجبار ابن العلاء، حدثنا مروان (يعني الفراري)، حدثنا عمر ابن حمزة، أخبرني أبو غطفان المري^(١).

أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يشربن أحد منكم قائماً فمن نسي فليستقي»^(٢).

(١) قوله: «أبو غطفان المري» هو بضم الميم وتشديد الراء ولا يعرف اسمه.

(٢) وأما قوله ﷺ: «فمن نسي فليستقي» فمحمول على الاستحباب والتدب، فيستحب لمن شرب قائماً أن يتقياه لهذا الحديث الصحيح الصريح، فإن الأمر إذا تمدد حمله على الوجوب حمل على الاستحباب. وأما قول القاضي عياض: لا خلاف بين أهل العلم أن من شرب ناسياً ليس عليه أن يتقياه فأشار بذلك إلى تضعيف الحديث فلا يلتفت إلى إشارته وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستقاء لا يمنع كونها مستحبة، فإن ادعى مدح منع الاستحباب فهو مجازف لا يلتفت إليه فمن أين له الإجماع

(١) وفي صحيح البخاري: «أن علياً ﷺ شرب قائماً وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتوني فعلت» أعلم أن هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالاً باطلة وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها وادعى فيها دعوي باطلة لا غرض لنا في ذكرها ولا وجه لإشاعة الأباطيل والغلطات في تفسير السنن بل نذكر الصواب ونشار إلى التحذير من الاغترار بما خالفه، وليس في هذه الأحاديث محمد الله تعالى إشكال ولا فيها ضعف بل كلها صحيحة، والصواب فيها: أن النهي فيها محمول على كراهة التنزيه.

وأما شربه قائماً فبيان للجواز فلا إشكال ولا تعارض، وهذا الذي ذكرناه يتعين المصير إليه، وأما من زعم نسخاً أو غيره فقد غلط غلطاً فاحشاً، وكيف يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع بين الأحاديث لو ثبت التاريخ وإنى له بذلك والله أعلم.

فإن قيل: كيف يكون الشرب قائماً مكروهاً وقد فعله النبي ﷺ؟ فالجواب أن فعله ﷺ إذا كان بياناً للجواز لا يكون مكروهاً وقد ثبت عنه أنه ﷺ تروأ مرة مرة وطاف على بعير، مع أن الإجماع على أن الوضوء ثلاثاً ثلاثاً والطواف ماشياً أكمل ونظائر هذا غير منحصرة، فكان ﷺ يتره على جواز الشيء مرة أو مرات ويؤاظب على الأفضل منه، وهكذا كان أكثر وضوئه ﷺ ثلاثاً ثلاثاً، وأكثر طوافه ماشياً، وأكثر شربه جالساً، وهذا واضح لا يشكك فيه من له أدنى نسبة إلى علم والله أعلم.

١١٢- (٢٠٢٤) حدثنا هذاب ابن خنيس، حدثنا هشام، حدثنا قتادة، عن أنس أن النبي ﷺ رَجَرَ، عن الشرب قائماً.

١١٣- () حدثنا محمد ابن المثنى، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا سعيد، عن قتادة.

عن أنس، عن النبي ﷺ أنه نهى أن يشرب الرجل قائماً قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟ فقال: ذاك أشد، أو أخبث^(١).

(١) وقوله: «قال قتادة قلنا يعني لأنس» فالأكل قال أشد وأخبث» هكذا وقع في الأصول أشد بالالف، والمعروف في العربية شر بغير الف وكذلك خير، قال الله تعالى: «أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً» وقال تعالى: «فسيعلمون من هو شر مكاناً» ولكن هذه اللفظة وقعت هنا على الشك فإنه قال: أشد وأخبث، فشك قتادة في أن أنساً قال أشد أو قال أخبث، فلا يثبت عن أنس أشد بهذه الرواية، فإن جاءت هذه اللفظة بلا شك وثبتت عن أنس فهو عربي فصيح فيه لغة، وإن كانت قليلة الاستعمال ولهذا نظائر مما لا يكون معروفاً عند النحويين وجارياً على قواعدهم وقد صحت به الأحاديث فلا ينبغي رده إذا ثبت بل يقال: هذه لغة قليلة الاستعمال ونحو هذا من العبارات، وسيب: أن النحويين لم يحيطوا

على منع الاستحباب؟ وكيف تترك هذه السنة الصحيحة الصريحة

بالتوهمات والدعاوى والترهات؟ ثم أعلم: أنه تستحب الاستقاء لمن شرب قائمًا ناسيًا أو متعمداً، وذكر الناسي في الحديث ليس المراد به أن القاصد يخالفه بل للتنبيه به على غيره بطريق الأولى، لأنه إذا أمر به الناسي وهو غير مخاطب فالعائد المخاطب المكلف أول وهذا واضح لا شك فيه، لا سيما على مذهب الشافعي والجمهور في أن القاتل عمداً تلازمه الكفارة، وأن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَةٍ﴾ لا يمنع وجوبها على العائد بل للتنبيه والله أعلم. وأما ما يتعلق بإسناد الباب والفاظه فقال مسلم: حدثنا هناد بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: وحدثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس. هذان الإسنادان بصريون كلهم، وقد سبق مرات أن هناداً يقال فيه هدية وأن أحدهما اسم والآخر لقب واختلف فيهما وسعيد هذا هو ابن أبي عروبة.

١٥- باب في الشرب من زَمْزَمَ قَائِمًا

١١٧- (٢٠٢٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ. [أخرجه البخاري: ١٦٣٧، ٥٦١٧.]

١١٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَعْمَانَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ مِنْ دَلْوٍ مِنْهَا وَهُوَ قَائِمٌ.

١١٩- () وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ^(١)، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ (ح).

وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ (قَالَ) إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ يَعْقُوبُ: (حَدَّثَنَا) هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ وَمُغِيرَةُ، عَنْ الشَّعْبِيِّ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ وَهُوَ قَائِمٌ.

(١) وفيه سريج بن يونس تقدم معناه: مرات أنه بالمهملة والجيم.

١٢٠- () وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ سَمِعَ الشَّعْبِيَّ.

سَمِعَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ قَائِمًا وَاسْتَسْقَى وَهُوَ عِنْدَ الْبَيْتِ^(١).

(١) قوله: «واستسقى وهو عند البيت» معناه: طلب وهو عند البيت

ما يشره، والمراد بالبيت الكعبة زادها الله شرفاً.

١٢٠- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَأَتَيْتُهُ بِدَلْوٍ.

١٦- باب كَرَاهَةِ التَّنَفُّسِ فِي نَفْسِ الْإِنَاءِ وَاسْتِحْبَابِ

التَّنَفُّسِ ثَلَاثًا خَارِجَ الْإِنَاءِ

١٢١- (٢٦٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ

أَيُّوبَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ^(١). [أخرجه البخاري: ١٥٣، ١٥٤، ٥٦٣.]

(١) في حديث: «نهى أن يتنفس في الإناء». وحديث: «كان يتنفس في الإناء ثلاثاً وفي رواية: في الشراب ويقول: إنه أروى وأبرأ وأمرأ». هذان الحديثان معمولان على ما ترجمناه لهما، فالأول: محمول على أول الترجمة، والثاني: على آخرها.

١٢٢- (٢٠٢٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عَزْرَةَ ابْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَنَسٍ.

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا. [أخرجه البخاري: ٥٦٣١.]

١٢٣- () حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ (ح).

و حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي عَصَامٍ.

عَنْ أَنَسٍ^(١) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ^(٢) ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى^(٣) وَأَبْرَأُ وَأَمْرَأُ».

قَالَ أَنَسٌ: فَأَنَا أَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا.

(١) قوله: «عن أبي عصام عن أنس» اسم أبي خالد بن أبي عبيد.

(٢) معناه: في أثناء شربه الشراب والله أعلم.

(٣) وقوله ﷺ: «أروى» من الري أي أكثر رياً وأمرأ وأبرا مهموزان، ومعنى أبرأ أي أبرأ من ألم العطش، وقيل: أبرأ أي أسلم من مرض أو أذى

يُحْبَلُ بِسَبَبِ الشَّرْبِ فِي نَفْسٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَى أَمْرٍ أَيْ أَجْمَلَ اسْتِغَاغًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

يُحْبَلُ بِسَبَبِ الشَّرْبِ فِي نَفْسٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَى أَمْرٍ أَيْ أَجْمَلَ اسْتِغَاغًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢٣- (وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ الدُّمْتَوِيِّ، عَنْ أَبِي عِصَامٍ، عَنْ أَنَسٍ^(١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وَقَالَ: فِيهِ الْإِنَاءُ.

(١) قوله: «عن أبي عصام عن أنس» اسم أبي خالد بن أبي عبيد.

١٧- باب استحباب إدارة الماء واللبن ونحوهما، عن

يَمِينِ الْمُتَبَدِّي^(١)

(١) فيه أنس رضي الله تعالى عنه: «أن رسول الله ﷺ أتني بلبين قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الأعرابي وقال: الأيمن فالأيمن» وفي الرواية الأخرى: «فقال له عمر وأبو بكر عن شماله: يا رسول الله: أعط أبا بكر فأعطاه أعرابياً عن يمينه وقال رسول الله ﷺ الأيمن فالأيمن» وفي الرواية الأخرى: «الأيمنون الأيمنون الأيمنون قال أنس: فهي سنة فهي سنة فهي سنة». وفي الرواية الأخرى: «أتني بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره أشياخ فقال للغلام: أتأذن لي أن أعطي هؤلاء؟ فقال الغلام لا والله لا أوثر بنصبي منك أحداً فقله رسول الله ﷺ في يده. في هذه الأحاديث بيان هذه السنة الواضحة، وهو موافق لما تظاهرت عليه دلائل الشرع من استحباب التيامن في كل ما كان من أنواع الإكرام، وفيه أن الأيمن في الشراب وغوه يقدم وإن كان صغيراً أو مفزولاً، لأن رسول الله ﷺ قدم الأعرابي والغلام على أبي بكر رضي الله تعالى عنه. وأما تقديم الأفاضل والكبار فهو عند التساوي في باقي الأوصاف ولهذا يقدم الأعلم والأقرا على الأسن النسب في الإمامة في الصلاة.

(١) وقوله: «كن أمهاتي» على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة صحيحة وإن كانت قليلة الاستعمال، وقد تقدم إيضاحها عند قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» ونظائره والله أعلم.

(٢) قوله: «عن أنس» وكن أمهاتي يحسنني على خدمته» المراد بأمهاته أمه أم سليم وخالته أم حرام وغيرهما من محارمه؛ فاستعمل لفظ الأمهات في حقيقته ومجازته، وهنا على مذهب الشافعي رحمه الله والقاضي أبي بكر الباقلاني وغيرهما من يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازته.

(٣) قوله: «فحلينا له من شاة داجن» هي بكسر الجيم وهي التي تعلق في البيوت، يقال: دجنت تدجن دجوناً، ويطلق الداجن أيضاً على كل ما يألف البيت من طير وغيره.

(٤) وقوله: «شيب» أي خلط وفيه جواز ذلك وإنما نهى عن شويه إذا أراد بيعه لأنه غش، قال العلماء: والحكمة في شويه أن يرد أو يكثر أو للمجموع.

(٥) وقوله ﷺ: «الأيمن فالأيمن» ضبط بالنصب والرفع وهما صحيحان النصب على تقدير أعطى الأيمن والرفع على تقدير الأيمن أحسن أو نحو ذلك. وفي الرواية الأخرى: «الأيمنون» وهو يرجع الرفع. وقول عمر ﷺ: «يا رسول الله أعط أبا بكر» إنما قاله للتذكير بأبي بكر خافة من نسيانه وإعلاماً لذلك الأعرابي الذي على اليمين بجلالة أبي بكر ﷺ.

١٢٦- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ ابْنِ حَزْمٍ أَبِي طَوَّالَةَ^(١) الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - (عَنْ ابْنِ بِلَالٍ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ قَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي دَارِنَا فَاسْتَسْقَى فَحَلَبْنَا لَهُ شَاةً ثُمَّ شَبَّهَ مِنْ مَاءِ بَثْرِي هَذِهِ قَالَ: فَأَعْطَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، عَنْ يَسَارِهِ وَعُمَرُ وَجَاهُهُ وَأَعْرَابِي، عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ شَرْبِهِ قَالَ عُمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ! يُرِيدُ إِنَاءَهُ فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَعْرَابِيَّ وَتَرَكَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ».

قَالَ أَنَسٌ: فَهِيَ سُنَّةٌ فَهِيَ سُنَّةٌ فَهِيَ سُنَّةٌ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ:

٢٥٧١.]

١٢٤- (٢٠٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَلَيْنَ قَدْ شَبَّ بِمَاءٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ: «الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٣٥٢، ٥٦١٢، ٥٦١٩.]

١٢٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لِرُزْمِيِّ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَأَنَا ابْنُ عَشْرِ وَمَات، وَأَنَا ابْنُ عَشْرَيْنَ وَكَانَ أُمَهَاتِي^(١) يَحْتَسِنُنِي عَلَى خِدْمَتِي^(٢) فَدَخَلَ عَلَيْنَا دَارِنَا فَحَلَبْنَا لَهُ مِنْ شَاةٍ دَاجِنٍ^(٣) وَشَبَّ^(٤) لَهُ مِنْ بَثْرٍ فِي الدَّارِ فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ - وَأَبُو

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْيِيٍّ ابْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ الْقَارِي^(١).

كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ بِعَيْنِهِ.

وَلَمْ يَقُولَا: قَتَلَهُ وَلَكِنْ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ: قَالَ فَأَعْطَاهُ
إِيَّاهُ.

(١) قوله: «يعقوب بن عبد الرحمن القاري» هو بتشديد الباء منسوب
إلى القارة القيلة المعروفة وقد سبق بيانه مرات والله أعلم.

١٨- باب استحباب لَعَقِ الْأَصَابِعِ وَالْقَصْعَةِ وَأَكْلِ

اللُّقْمَةِ السَّاقِطَةِ بَعْدَ مَسْحِ مَا يُصِيبُهَا مِنْ أَذَى وَكَرَاهَةِ
مَسْحِ الْيَدِ قَبْلَ لَعَقِهَا^(١)

(١) فيه قوله ﷺ: «إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسه يده حتى يلعقها
أو يلعقها». وفي الرواية الأخرى: «كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع
ويلعن يده قبل أن يمسحها» وفي رواية: «ياكل بثلاث أصابع فإذا فرغ
لَعَقَهَا». وفي رواية: «أن النبي ﷺ أمر بلعق الأصابع والصفحة وقال: إنكم
لا تدرون في أيه البركة». وفي رواية: «إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها
فليمط ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ولا يمسح يده
بالمنديل حتى يلعق أصابعه فإنه لا يدري في أي طعامه البركة». وفي رواية:
«أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند
طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط» وذكر نحر ما سبق. وفي
رواية: «وأمرنا أن نسلت القصعة». وفي رواية: «وليسلت أحدكم الصفحة».
في هذه الأحاديث أنواع من سنن الأكل منها: استحباب لعق اليد بحافظة
على بركة الطعام وتنظيفها واستحباب الأكل بثلاث أصابع ولا يضم
إليها الرابعة والخامسة إلا لعذر بأن يكون مرقاً وغيره مما لا يمكن بثلاث
وغير ذلك من الأعدار، واستحباب لعق القصعة وغيرها، واستحباب أكل
اللقمة الساقطة بعد مسح أذى بصيها، هذا إذا لم تقع على موضع نجس،
فإن وقعت على موضع نجس تنجست ولا بد من غسلها إن أمكن فإن
تعذر أطعمها حيواناً ولا يتركها للشيطان. ومنها إثبات الشياطين وأنهم
يأكلون وقد تقدم قريباً إيضاح هذا. ومنها جواز مسح اليد بالمنديل لكن
السنة أن يكون بعد لعقها.

١٢٩- (٢٠٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو
النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (قَالَ إِسْحَاقُ:
اخبرنا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ)، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ
طَعَاماً فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يُلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعِقَهَا». (أَخْرَجَهُ الْخَارِجِيُّ).

(١) قوله: «عن أبي طوالة» هو بضم الطاء هذا هو الصحيح
المشهور، وحكى صاحب المطالع: ضمها وفتحها، قالوا: ولا يعرف في
المحدثين من يكنى أبا طوالة غيره، وقد ذكره الحاكم أبو أحمد في الكنى
المفردة.

١٢٧- (٢٠٣٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ
أَنْسٍ فِيمَا قُرئَ عَلَيْهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُتِيَ
بَشْرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غَلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاحٌ فَقَالَ
لِلْغَلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟». فَقَالَ الْغَلَامُ: لَا وَاللَّهِ!
لَا أَوْثَرُ بِصَيْبِي مِنْكَ أَحَدًا. قَالَ: قَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي
يَدِهِ^(١). (أَخْرَجَهُ الْخَارِجِيُّ: ٢٣٥١، ٢٣٦٦، ٢٤٥١، ٢٦٠٢، ٢٦٠٥، ٢٦٢٠).

(١) وقوله: «قتله في يده» أي وضعه فيها، وقد جاء في مسند أبي بكر
بن أبي شيبة: أن هذا الغلام هو عبد الله بن عباس ومن الأشياخ خالد بن
الوليد رضي الله تعالى عنه، قيل: إنما استأذن الغلام دون الأعرابي إزدلالاً
على الغلام وهو ابن عباس وثقة بطيب نفسه بأصل الاستئذان لا سيما
والأشياخ أقاربه، قال القاضي عياض: وفي بعض الروايات «عمك وابن
عمك أئاذن لي أن أعطيه». وفعل ذلك أيضاً تألفاً لقلوب الأشياخ وإعلاماً
بودهم وإيثار كرامتهم إذا لم تمنع منها سنة، وتضمن ذلك أيضاً بيان هذه
السنة وهي أن الأيمن أحق ولا يدفع إلى غيره إلا بإذنه، وأنه لا بأس
باستئذانه، وأنه لا يلزمه الإذن، وينبغي له أيضاً أن لا يأذن إن كان فيه
نفوت فضيلة أخروية ومصلحة دينية كهذه الصورة، وقد نص أصحابنا
وغيرهم من العلماء على أنه لا يؤثر في القرب وإنما الإيثار المحمود ما كان
في حظوظ النفس دون الطاعات، قالوا: فيكره أن يؤثر غيره بموضعه من
الصف الأول وكذلك نظائره، وأما الأعرابي فلم يستأذنه مخافة من إيماشه
في استئذانه في صرفه إلى أصحابه ﷺ، وربما سبق إلى قلب ذلك الأعرابي
شيء يهلك به لقرب عهده بالجاهلية وانفتها وعدم تمكنه في معرفته خلق
رسول الله ﷺ.

وقد تظاهرت النصوص على تألفه ﷺ قلب من يخاف عليه، وفي هذه
الأحاديث أنواع من العلم منها أن البداءة باليمن في الشرب ونحوه سنة
وهذا مما لا خلاف فيه، ونقل عن مالك تخصيص ذلك بالشرب، قال ابن
عبد البر وغيره: لا يصح هذا عن مالك، قال القاضي عياض: يشبه أن
يكون قول مالك رحمه الله تعالى: أن السنة وردت في الشرب خاصة، وإنما
يقدم الأيمن فالأيمن في غيره بالقياس لا بسنة منصوصة فيه، وكيف كان
فالعلماء متفقون على استحباب التيامن في الشرب وأشباهه، وفيه جواز
شرب اللين المشوب، وفيه أن من سبق إلى موضع مباح أو مجلس العالم
والكبير فهو أحق به ممن يجيء بعده والله أعلم.

١٢٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْغَزِيرِ ابْنُ
أَبِي حَازِمٍ (ح).

١٣٠- () حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَبِي كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

مُحَمَّدٍ (ح). ١٣٣- (٢٠٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو عَاصِمٍ جَمِيعًا، عَنْ سُقَيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

ابْنِ جُرَيْجٍ (ح). عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصُّحُفَةِ

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ وَقَالَ: «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَبِي الْبَرَكَةِ»^(١).

عَبَادَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَقُولُ: (١) وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَدْرُونَ فِي أَبِي الْبَرَكَةِ» مَعْنَاهُ: وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنْ

الطَّعَامَ الَّذِي يَحْضَرُهُ الْإِنْسَانُ فِيهِ بَرَكَةٌ وَلَا يَدْرِي أَنْ تِلْكَ الْبَرَكَةُ فِيمَا أَكَلَهُ

أَوْ فِيمَا بَقِيَ عَلَى أَصَابِعِهِ أَوْ فِي مَا بَقِيَ فِي أَسْفَلِ الْقَصْعَةِ أَوْ فِي اللَّقْمَةِ

السَّاقِطَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَحَافِظَ عَلَى هَذَا كُلِّهِ لِتَحْصُلِ الْبَرَكَةِ، وَأَصْلُ الْبَرَكَةِ:

الزِّيَادَةُ وَثُبُوتُ الْخَيْرِ وَالْإِمْتِنَاعُ بِهِ، وَالْمُرَادُ هُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ: مَا يَحْصُلُ بِهِ

التَّغْذِيَةُ وَتَسْلَمُ عَاقِبَتُهُ مِنْ أَذَى وَيَقْرَى عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَغَيْرِ ذَلِكَ.

١٣٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا

أَبِي، حَدَّثَنَا سُقَيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتْ لَقْمَةٌ

أَحَدُكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيَمِطْ»^(١) مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا

يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ وَلَا يَمْسَحَ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ^(٢) حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ،

فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ».

(١) أَمَا يَمِطُ بِفِصْمِ الْيَاةِ وَمَعْنَاهُ: يَزِيلُ وَيَنْحِي. وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: حَكَى

أَبُو عَيْدٍ مَاطَهُ وَأَمَاطَهُ: نَحَاهُ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: أَمَاطَهُ لَا غَيْرَ وَمِنْهُ أَمَاطَةٌ

الْأَذَى، وَمَطَّتْ أُنَا عَنْهُ أَيِ تَنْحَيْتِ، وَالْمُرَادُ بِالْأَذَى هُنَا الْمُسْتَقْدَرُ مِنْ غِبَارِ

وَتَرَابٍ وَقَذَى وَغَوْرٍ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ نَجَاسَةً فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهَا.

(٢) وَأَمَّا الْمُنْدِيلُ فَمَعْرُوفٌ: وَهُوَ بِكَسْرِ الْمِيمِ قَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي

الْمَجْمَلِ: لَعْلُهُ مَأْخُذٌ مِنَ النَّدْلِ: وَهُوَ النَّقْلُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هُوَ مَأْخُذٌ مِنَ

النَّدْلِ وَهُوَ الْوَسْخُ لِأَنَّهُ يَنْدَلُ بِهِ، قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: يُقَالُ تَنْدَلْتُ بِالْمُنْدِيلِ، قَالَ

الْجَوْهَرِيُّ: وَيُقَالُ أَيْضًا: تَمَنْدَلْتُ، قَالَ: وَأَنْكَرَ الْكَسَايَ تَمَنْدَلْتُ.

١٣٤- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ

الْحَفَرِيُّ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ.

كِلَاهُمَا، عَنْ سُقَيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: «وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَهَا، أَوْ

يَلْعَقَهَا». وَمَا بَعْدَهُ.

(١) قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ» هُوَ نَحْوُ مَهْمَلَةٍ وَفَاءٍ مَفْتُوحَتَيْنِ

وَأَسْمُهُ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ مَنْسُوبٌ إِلَى حَفَرٍ مَوْضِعٍ بِالْكُوفَةِ.

١٣٥- () حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ

الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُقَيَانَ^(١).

١٣٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ، حَدَّثَنَا

أَبِي، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ

ابْنَ كَعْبٍ ابْنَ مَالِكٍ - أَوْ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ كَعْبٍ - أَخْبَرَهُ.

عَنْ أَبِي كَعْبٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ

بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ فَإِذَا فَرَغَ لَعِقَهَا.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّهِنَ الْبَرَكَةُ».

١٣٧- () وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ ابْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَلَيْسَلْتُ أَحَدَكُمْ الصُّحْفَةَ».

وَقَالَ: «فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ، أَوْ يُبَارِكُ لَكُمْ».

١٩- باب ما يفعل الضيف إذا تبعه غير من دَعَاهُ

صَاحِبُ الطَّعَامِ وَاسْتِحْبَابُ إِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ لِلتَّابِعِ

١٣٨- (٢٠٣٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعْبَةَ وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ فَقَالَ لِغُلَامِهِ: وَتَحَكَّ! اصْنَعْ لَنَا طَعَامًا لِحَمْسَةِ نَفَرٍ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةِ قَالَ فَصَنَعَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَدَعَاهُ خَامِسَ خَمْسَةِ وَاتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ، فَلَمَّا بَلَغَ الْبَابَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَتَيْنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذُنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ رَجِعْ». قَالَ: لَا بَلْ أَذْنُ لَهُ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١). [إخراجه البخاري: (٢٠٨١)، (٢٤٥٦)، (٥٤٣٤)، (٥٤٦١)].

(١) أما الحديث الأول ففيه أن المدعو إذا تبعه رجل بغير استدعاء ينبغي له أن لا يأذن له وينهاه، وإذا بلغ باب دار صاحب الطعام أعلمه به ليأذن له أو يمنعه، وأن صاحب الطعام يستحب له أن يأذن له إن لم يترتب على حضوره مفسدة بأن يؤذي الحاضرين أو يشيع عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم مزرياً بهم لشهرته بالفسق وغو ذلك، فإن خيف من حضوره شيء من هذا لم يأذن له، وينبغي أن يُلطف في رده ولو أعطاه شيئاً من الطعام إن كان يليق به ليكون رداً جميلاً كان حسناً.

١٣٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا نَصْرُ ابْنِ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ يُوسُفَ، عَنْ سُفْيَانَ.

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ^(١) حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ فَلْيُعِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ فَإِذَا فَرَغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَةُ».

(١) قوله: «عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر» اسم أبي سفيان طلحة بن نافع تقدم مرات.

(٢) وقوله ﷺ: «إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه» فيه التحذير منه والتنبيه على ملازمته للإنسان في تصرفاته، فينبغي أن يتأهب ويحترز منه ولا يغتر بما يزينه له.

١٣٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعاً، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: «إِذَا سَقَطَتْ لَقْمَةٌ أَحَدِكُمْ». إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَذْكُرْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ».

١٣٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فَضِيلٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَأَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذِكْرِ اللَّعَقِ.

وَعَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَ اللَّقْمَةَ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

١٣٦- (٢٠٣٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَادُ ابْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ قَالَ وَقَالَ: «إِذَا سَقَطَتْ لَقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيُعِطْ عَنْهَا الْأَدَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ». وَأَمَرْنَا أَنْ نُسَلِّتَ الْقِصْعَةَ^(١) قَالَ: «فَإِنْكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ^(٢)».

(١) قوله: «وَأَمَرْنَا أَنْ نُسَلِّتَ الْقِصْعَةَ» هو بفتح النون وضم اللام ومعناه: نمسحها ونستيع ما بقي فيها من الطعام ومنه سلت الدم عنها.

(٢) قوله ﷺ في الرواية الأخيرة وهي رواية أبي هريرة: «إذا أكل أحدكم طعاماً فليلق أَصَابِعَهُ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّهِنَ الْبَرَكَةُ» هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها: «لا يدري أيُّهُمَا» وكلاهما صحيح، أما رواية في أيُّهُنَ فظاهرة، وأما رواية لا يدري أيُّهُنَ البركة فمعناه أيُّهُنَ صاحبة البركة فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه والله أعلم.

١٣٧- (٢٠٣٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا وَعَيْبٌ، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ، عَنْ أَبِيهِ.

الحديث الأول: «كان لأبي شعيب غلام لحام» أي يبيع اللحم وفيه دليل على جواز الجزاره وحل كسبها الله أعلم.

٢٠- باب جَوَازِ اسْتِئْجَائِهِ غَيْرُهُ إِلَى دَارٍ مِنْ يَتَّقِ بِرِضَاهُ بِذَلِكَ وَبِتَحْقِيقِهِ تَحَقُّقًا تَامًا وَاسْتِحْبَابِ الاجْتِمَاعِ عَلَى الطَّعَامِ^(١)

(١) فيه ثلاث احاديث: الأول حديث أبي هريرة في خروج النبي ﷺ وصاحبه من الجوع وذهابهم إلى بيت الأنصاري وإدخال امرأته إياهم ومجيء الأنصاري وفرحه بهم وإكرامه لهم، وهذا الأنصاري هو: أبو الهيثم بن التيهان واسم أبي الهيثم: مالك، هذا الحديث مشتمل على أنواع من الفوائد منها.

١٤٠- (٢٠٣٨) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا خلف ابن خليفة، عن يزيد ابن كيسان، عن أبي حازم.

عن أبي هريرة قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم، أو ليلة، فإذا هو بأبي بكر وعمر فقال: «ما أخرجكما من بيوتكما»^(١) هذو الساعة؟ قالوا: الجوع يا رسول الله! قال: «وأنا»^(٢) والذي نفسي بيده! لأخرجني الذي أخرجكما^(٣) قوموا. فقاموا معه^(٤) فأتى رجلاً من الأنصار^(٥) فإذا هو ليس في بيته، فلما رآه المرأة قالت: مرحباً وأهلاً! فقال لها رسول الله ﷺ: «أين فلان؟» قالت: ذهب يستعذب لنا من الماء^(٦) إذ جاء الأنصاري فنظر إلى رسول الله ﷺ وصاحبه ثم قال: الحمد لله ما أخذ اليوم أكرم أضيافاً مني^(٧) قال، فانطلق فجاءهم بعذق فيه بسر وتمر وطب فقال: كلوا من هذو^(٨) وأخذ المدينة فقال له رسول الله ﷺ: «إياك! والحلوب»^(٩). فذبح لهم فاكلوا من الشاة ومن ذلك العذق وشربوا، فلما أن شبعوا وزووا قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر: «والذي نفسي بيده لتسألن، عن هذا النعيم يوم القيامة»^(١٠) أخرجكم من بيوتكم الجوع ثم لم ترجعوا حتى أصابكم هذا النعيم^(١١).

(١) وقوله: «بيوتكما» هو بضم الباء وكسرهما لغتان قرئ بهما في السبع.

(٢) وقوله ﷺ: «فأنا» هكذا هو في بعض النسخ «فأنا» بالفاء وفي بعضها بالواو وفيه: جواز الحلف من غير استحلاف، وقد تقدم قريباً بسط الكلام فيه، وتقدم بيانه مرات.

(٣) وقوله ﷺ: «وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما» فيه جواز ذكر الإنسان ما يناله من ألم ونحوه لا على سبيل التشكي وعدم

كلهم، عن الأعمش، عن أبي وإيل، عن أبي مسعود بهذا الحديث، عن النبي ﷺ بنحو حديث جرير.

قال نصر ابن علي في روايته لهذا الحديث: حدثنا أبو أسامة، حدثنا الأعمش، حدثنا شقيق ابن سلمة، حدثنا أبو مسعود الأنصاري وساق الحديث.

١٣٨- () وحدثني محمد ابن عمرو ابن جبلة ابن أبي رواد، حدثنا أبو الجواب، حدثنا عمار - وهو ابن رزيق - عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر (ح). وحدثني سلمة ابن شبيب، حدثنا الحسن ابن أعين، حدثنا زهير، حدثنا الأعمش، عن شقيق، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ.

وعن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر بهذا الحديث. ١٣٩- (٢٠٣٧) وحدثني زهير ابن حرب، حدثنا يزيد ابن هارون، أخبرنا حماد ابن سلمة، عن ثابت.

عن أنس أن جارا لرسول الله ﷺ فارسيًا كان طيب المرق فصنع لرسول الله ﷺ ثم جاء يدعوه فقال: «وهذو؟». لعائشة فقال: لا فقال رسول الله ﷺ: «لا». فعاد يدعوه فقال رسول الله ﷺ: «وهذو». قال: لا قال رسول الله ﷺ: «لا». ثم عاد يدعوه فقال رسول الله ﷺ: «وهذو؟». قال: نعم في الثالثة فقاما يتدافعا^(١) حتى أتيا منزله^(٢) (٣).

(١) قوله: «فقاما يتدافعان» معناه: يمشي كل واحد منهما في اثر صاحبه، قالوا: ولعل الفارسي إنما لم يدع عائشة رضي الله عنها أولاً لكون الطعام كان قليلاً فاراد توفيره على رسول الله ﷺ.

(٢) وأما الحديث الثاني في قصة الفارسي وهي قضية أخرى فمحمول على أنه كان هناك عذر يمنع وجوب إجابة الدعوى، فكان النبي صلى الله عليه وسلم غيراً بين إجابته وتركها فاختار أحد الجانبين وهو تركها إلا أن ياذن لعائشة معه لما كان بها من الجوع أو نحوه، فكره صلى الله عليه وسلم الاختصاص بالطعام دونها، وهذا من جميل المعاشرة وحقوق المصاحبة وآداب المجالسة المؤكدة، فلما أذن لها اختار النبي صلى الله عليه وسلم الجانب الآخر لتجدد المصلحة وهو حصول ما كان يريد من إكرام جليسه وإيفاء حق معاشرته ومواساته فيما يحصل، وقد سبق في باب الوليمة بيان الأعذار في ترك إجابة الدعوة واختلاف العلماء في وجوب الإجابة، وأن منهم من لم يوجبها في غير وليمة العرس كهذه الصورة والله أعلم.

(٣) وفي هذا الحديث جواز أكل المرق والطيبات، قال الله تعالى: «قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق» وقوله في

مخالف لقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» لأن أكمل إكرامه إراحته خاطره وإظهار السرور به، وأما فعل الأنصاري وذبح الشاة فليس مما يشق عليه بل لو ذبح اغناماً بل جالاً وأنفق أموالاً في ضيافة رسول الله ﷺ وصاحبيه رضي الله عنهما كان مسروراً بذلك مغبوطاً فيه والله أعلم.

(١٠) قوله: «وأخذ الملية فقال له رسول الله ﷺ: إياك والخلوب» الملية بضم اليم وكسرهما هي السكين وتقدم بيانها صرات، والخلوب ذات اللين فعول بمعنى مفعول كركوب ونظارته.

(١١) قوله: «فلما أن شعبوا ورووا قال رسول الله ﷺ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما: والذي نفسي بيده لتسألن عن هذا النعيم يوم القيامة» فيه دليل على جواز الشبع وما جاء في كراهة الشبع فمحمول على الدوامه عليه لأنه يقسي القلب وينسي أمر المحتاجين، والسؤال هنا سؤال تعداد النعم وإعلام بالامتنان بها وإظهار الكرامة بإسباغها لا سؤال توبيخ وتقريع ومحاسبة والله أعلم.

(١٢) هذا فيه ما كان عليه النبي ﷺ وكبار أصحابه رضي الله عنهم من التقلل من الدنيا وما ابتلوا به من الجوع وضيق العيش في أوقات، وقد زعم بعض الناس: أن هذا كان قبل فتح الفتح والقرى عليهم وهذا زعم باطل فإن راوي الحديث أبو هريرة ومعلوم أنه أسلم بعد فتح خيبر، فإن قيل: لا يلزم من كونه رواه أن يكون أدرك القضية فلعله سمعها من النبي ﷺ أو غيره. فالجواب: أن هذا خلاف الظاهر ولا ضرورة إليه بل الصواب خلافه، وأن رسول الله ﷺ لم يزل يتقلب في اليسار والقلة حتى توفي ﷺ، فتارة يوسر وتارة ينفد ما عنده، كما ثبت في الصحيح عن أبي هريرة: «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير». وعن عائشة: «ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من طعام ثلاث ليال تباعاً حتى قبض، وتوفي ﷺ ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله» وغير ذلك مما هو معروف، فكان النبي ﷺ في وقت يوسر ثم بعد قليل ينفد ما عنده لإخراجه في طاعة الله من وجوه البر وإيثار المحتاجين وضيافة الطارقين وتجهيز السرايا وغير ذلك، وهكذا كان خلق صاحبيه رضي الله عنهما بل أكثر أصحابه، وكان أهل اليسار من المهاجرين والأنصار رضي الله عنهم مع برهم له ﷺ وإكرامهم إياه وإتحافه بالطرف وغيرها ربما لم يعرفوا حاجته في بعض الأحيان لكنهم لا يعرفون فراغ ما كان عنده من القوت بإشارته به، ومن علم ذلك منهم ربما كان ضيق الحال في ذلك الوقت كما جرى لصاحبيه، ولا يعلم أحد من الصحابة علم حاجة النبي ﷺ وهو متمكن من إزالتها إلا بادر إلى إزالتها، لكن كان ﷺ يكتفي عنهم بإثارة لتحصيل المشاق وحملهم عنهم، وقد بادر أبو طلحة حين قال: سمعت صوت رسول الله ﷺ أعرف فيه الجوع إلى إزالة تلك الحاجة، وكذا حديث جابر وستذكرهما بعد هذا إن شاء الله تعالى، وكذا حديث أبي شعيب الأنصاري الذي سبق في الباب قبله: «أنه عرف في وجهه ﷺ الجوع فبادر بصنع الطعام» وأشباه هذا كثيرة في الصحيح مشهورة، وكذلك كانوا يؤثرون بعضهم بعضاً، ولا يعلم أحد منهم ضرورة صاحبه إلا سعى في إزالتها، وقد وصفهم الله سبحانه وتعالى بذلك فقال تعالى: «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» وقال تعالى: «رحماء بينهم» وأما قولهما رضي الله عنهما: «أخرجنا الجوع»

الرضا بل للتسلي والتصبر كضلع ﷻ هنا ولإلتماس دعاء أو مساعدة على التسبب في إزالة ذلك العارض، فهذا كله ليس بمنوم إنما يندم ما كان تشكياً وتسخطاً ونحزناً.

(٤) وقوله ﷺ: «قوموا فقاموا» هكذا هو في الأصول بضمير الجمع وهو جائز بلا خلاف، لكن الجمهور يقولون: إطلاقه على الاثنين مجاز وآخرون يقولون حقيقة.

(٥) وقوله: «فأتى رجلاً من الأنصار» هو أبو الهيثم مالك بن النبهان بفتح المثناة فوق وتشديد المثناة تحت مع كسرهما، وفيه جواز الإدلال على صاحب الذي يؤتى به كما ترجمنا له واستباج جماعة إلى بيته، وفيه منقبة لأبي الهيثم إذ جعله النبي ﷺ أهلاً لذلك وكفى به شرفاً ذلك.

(٦) وقوله: «فقلت: مرحباً وأهلاً» كلمتان معروفتان للعرب ومعناه: صادفت رجلاً وسعة وأهلاً تأس بهم، وفيه استحباب إكرام الضيف بهذا القول وشبهه وإظهار السرور بقدومه وجعله أهلاً لذلك، كل هذا وشبهه إكرام للضيف، وقد قال ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه» وفيه جواز سماع كلام الأجنبية ومراجعتها الكلام للحاجة، وجواز إذن المرأة في دخول منزل زوجها لمن علمت علماً محققاً أنه لا يكرهه بحيث لا يخلو بها الخلوة المحرمة.

(٧) وقولها: «ذهب يستعذب لنا الماء» أي يأتينا بماء عذب وهو الطيب وفيه جواز استعذابه ونظيئه.

(٨) قوله: «الحمد لله ما أحد اليوم أكرم ضيفاً مني» فيه فوائد منها: استحباب حمد الله تعالى عند حصول نعمة ظاهرة، وكذا يستحب عند اندفاع نقمة كانت متوقعة وفي غير ذلك من الأحوال، وقد جمعت في ذلك قطعة صالحة في كتاب الأذكار، ومنها: استحباب إظهار البشر والفرح بالضيف في وجهه وحمد الله تعالى وهو يسمع على حصول هذه النعمة والثناء على ضيفه إن لم يخف عليه فتنة فإن خاف لم يشن عليه في وجهه، وهذا طريق الجمع بين الأحاديث الواردة بجواز ذلك ومنعه وقد جمعتها مع بسط الكلام فيها في كتاب الأذكار، وفيه دليل على كمال فضيلة هذا الأنصاري وبلاغته وعظيم معرفته لأنه أتى بكلام مختصر بليغ في الحسن في هذا الوطن ﷻ.

(٩) قوله: «فانطلق فجاءهم بعذق فيه بسر وتمر ورطب فقال: كلوا من هذه» العذق هنا بكسر العين وهي: الكباسة وهي الفصن من النخل، وإنما أتى بهذا العذق الملون ليكون أطرف وليجمعوا بين أكل الأنواع فقد يطيب لبعضهم هذا وبعضهم هذا، وفيه دليل على استحباب تقديم الفاكهة على الخبز واللحم وغيرهما، وفيه استحباب المبادرة إلى الضيف بما تبسر وإكرامه بعده بطعام يصنعه له لا سيما إن غلب على ظنه حاجته في الحال إلى الطعام، وقد يكون شديد الحاجة إلى التعجيل، وقد يشق عليه انتظار ما يصنع له لاستعجاله للأنصار، وقد كره جماعة من السلف التكلف للضيف وهو محمول على ما يشق على صاحب البيت مشقة ظاهرة لأن ذلك يمنعه من الإخلاص وكمال السرور بالضيف، وربما ظهر عليه شيء من ذلك فيتأذى به الضيف، وقد يحضر شيئاً يعرف الضيف من حاله أنه يشق عليه وأنه يتكلفه له فيتأذى الضيف لشقفته عليه، وكل هذا

داجن^(١) قَالَ فَذَبَحْتُهَا وَطَحَنْتُ فَفَرَعْتُ إِلَى فَرَاغِي فَقَطَعْتُهَا فِي بُرْمَتِهَا ثُمَّ وَلَّيْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: لَا تَفْضَحْنِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ قَالَ فَجِئْتُهُ فَسَارَزْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ^(٢) إِنَّا قَدْ ذَبَحْنَا بُهَيْمَةً لَنَا وَطَحَنْتُ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ كَانَ عِنْدَنَا فَتَعَالَ أَنْتَ فِي نَفَرٍ مَعَكَ فَصَاحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْخَنْدَقِ! إِنْ جَابِراً قَدْ صَنَعَ لَكُمْ سُوراً فَحَيْهَلًا بِكُمْ^(٣)». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْزِلُنَّ بُرْمَتَكُمْ وَلَا تَخْبِرُنَّ عَجِيَّتَكُمْ حَتَّى أَجِيءَ». فَجِئْتُ وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَمِ النَّاسِ^(٤) حَتَّى جِئْتُ أَمْرَاتِي فَقَالَتْ: بِكَ وَبِكَ^(٥) فَقُلْتُ: قَدْ فَعَلْتُ الَّذِي قُلْتَ لِي^(٦) فَأَخْرَجْتُ لَهُ عَجِيَّتَنَا فَبَصَقَ فِيهَا وَتَبَارَكَ ثُمَّ عَمَدَ إِلَى بُرْمَتِنَا فَبَصَقَ فِيهَا وَتَبَارَكَ ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبِي خَابِرَةً فَلْتَخْبِرْ مَعَكَ^(٧) وَأَفْذَحِي مِنْ بُرْمَتِكُمْ^(٨) وَلَا تَنْزِلُوهُمَا». وَهُمْ أَلْفٌ فَأَقْسِمَ بِاللَّهِ لَا كُلُّوا حَتَّى تَرْكُوهُ، وَانْحَرَفُوا^(٩)، وَإِنْ بُرْمَتَنَا لَتَغْطِ^(١٠) كَمَا هِيَ، وَإِنْ عَجِيَّتَنَا - أَوْ كَمَا قَالَ الضُّحَّاكُ - لَتُخْبِرُ كَمَا هُوَ^(١١)». (إخرجه البخاري: ٣٠٧٠، ٤١٠٢، ٤١٠١).

(١) قوله: «حدثنا سعيد بن ميناء» هو بالمد والقصر وقد تقدم بيانه مرات.

(٢) أما الحديث الثاني: وهو حديث طعام جابر ففيه أنواع من الفوائد وجل من القواعد، منها: الدليل الظاهر والعلم الباهر من أعلام نبوة رسول الله ﷺ، وقد تظاهرت أحاديث آحاد يمثل هذا حتى زاد مجموعها على التواتر، وحصل العلم القطعي بالمعنى الذي اشتركت فيه هذه الآحاد وهو انحراف العادة بما أتى به ﷺ من تكثير الطعام القليل الكثرة الظاهرة ونوع الماء وتكثيره وتسييح الطعام وحنين الجذع وغير ذلك مما هو معروف، وقد جمع ذلك العلماء في كتب دلائل النبوة كالدلائل للفقهاء الشافعي وصاحبه أبي عبد الله الحلي وأبي بكر البيهقي الإمام الحافظ وغيرهم بما هو مشهور واحسنها كتاب البيهقي، فله الحمد على ما أنعم به على نبينا محمد ﷺ وعلينا بإكرامه ﷺ وبالله التوفيق.

(٣) قوله: «رايت النبي ﷺ خصماً» هو بفتح الحاء والميم أي رايت ضامر البطن من الجوع.

(٤) قوله: «فانكفأت إلى امرأتي» أي انقلبت ورجعت، ووقع في نسخ: «فانكفأت» وهو خلاف المعروف في اللغة بل الصواب انكفأت بالهمز.

(٥) قوله: «فأخرجت لي جراباً» وهو وعاء من جلد معروف بكسر الجيم وفتحها الكسر أشهر وقد سبق بيانه.

(٦) قوله: «ولنا بهيمة داجن» هي بضم الياء تصغير بهيمة وهي الصغيرة من أولاد الفسان، قال الجوهري: وتطلق على الذكر والأنثى

وقوله ﷺ: «وأنا والذي نفسي بيده لأخرجني الذي أخرجكما» فمعناه: أنهما لما كانا عليه من مراقبة الله تعالى ولزوم طاعته والاشتغال به فعرض لهما هذا الجوع الذي يزعجهما ويقلقهما ويمنعهما من كمال النشاط للعبادة وتمام التلذذ بها سعيًا في إزالته بالخروج في طلب سبب مباح يدفعانه به، وهذا من أكمل الطاعات وأبلغ أنواع المراقبات، وقد نهى عن الصلاة مع مدافعة الأخيßen، وبحضرة طعام توق النفس إليه، وفي ثوب له أعلام، وبحضرة المتحدثين وغير ذلك مما يشغل قلبه، ونهى القاضي عن القضاء في حال غضبه وجوعه وهمه وشدة فرجه وغير ذلك مما يشغل قلبه ويمتنعه كمال الفكر والله أعلم.

١٤٠- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ (يَعْنِي الْمَغِيرَةَ ابْنَ سَلَمَةَ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ^(١): «بَيْنَا أَبُو بَكْرٍ قَاعِدٌ وَعُمَرُ مَعَهُ إِذْ أَنَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَا أَفْعَدَكُمَا هَاهُنَا؟». قَالَا: أَخْرَجَنَا الْجُوعُ مِنْ بُيُوتِنَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ خَلْفِ ابْنِ خُلَيْفَةَ.

(١) قوله في إسناده الطريق الثاني: «وحدثني إسحاق بن منصور أنابنا أبو هشام يعني المغيرة بن سلمة» أنابنا يزيد أنابنا أبو حازم قال سمعت أبا هريرة يقول: «هكذا وقع هذا الإسناد في النسخ بيلاننا، وحكى القاضي عياض: أنه وقع هكذا في رواية ابن ماهان، وفي رواية الرازي من طريق الجلودي، وأنه وقع من رواية السنجري عن الجلودي بزيادة رجل بين المغيرة بن سلمة ويزيد بن كيسان هو عبد الواحد بن زياد، قال أبو علي الجبائي: ولا بد من إثبات عبد الواحد ولا يتصل الحديث إلا به، قال: وكذلك خرج أبو مسعود النمشقي في الأطراف: عن مسلم عن إسحاق عن مغيرة عن عبد الواحد عن يزيد بن أبي كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة: قال الجبائي: وما وقع في رواية ابن ماهان وغيره من إسقاطه خطأ بين. قلت: ونقله خلف الواسطي في الأطراف بإسقاط عبد الواحد، والظاهر الذي يقتضيه حال مغيرة ويزيد أنه لا بد من إثبات عبد الواحد كما قاله الجبائي والله أعلم. هذا ما يتعلق بالحديث الأول.

١٤١- (٢٠٣٩) حَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنِ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي الضُّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ مِنْ رُقْعَةٍ عَارِضَ لِي بِهَا ثُمَّ قَرَأَهُ عَلَيَّ قَالَ: أَخْبَرَنَاهُ حَنْظَلَةُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مِينَاءَ^(١) قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ^(٢) يَقُولُ: لَمَّا حُفِرَ الْخَنْدَقُ رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا^(٣)، فَانْكَفَأْتُ إِلَى أَمْرَاتِي^(٤) فَقُلْتُ لَهَا: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ فَأَنِّي رَأَيْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمَصًا شَدِيدًا فَأَخْرَجْتُ لِي جِرَابًا^(٥) فِيهِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ، وَلَنَا بُهَيْمَةٌ

الثالث وهو حديث أنس في طعام أبي طلحة فيه أيضاً هذان العلمان من اعلام النبوة وهما: تكثير القليل وعلمه ﷺ بأن هذا القليل سيكثره الله تعالى فيكفي هؤلاء الخلق الكثير فدعاهم له. واعلم أن أنسا ﷺ روى هنا حديثين: الأول من طريق والثاني من طريق، وهما قضيتان جرت فيهما هاتان المعجزتان وغيرهما من المعجزات، ففي الحديث الأول: «أن أبا طلحة وأم سليم رضي الله عنهما أرسلنا أنسا ﷺ إلى النبي ﷺ بأقراص شعير، قال أنس: فذهبت فوجدت رسول الله ﷺ جالساً في المسجد ومعه أصحابه فقمعت عليهم فقال رسول الله ﷺ: أرسلك أبو طلحة؟ فقلت: نعم، فقال: الطعام؟ فقلت: نعم، فقال رسول الله ﷺ: لمن معه؟ قوموا فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فأخبرته فقال أبو طلحة: يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس وليس عندنا ما نطعمهم، فقالت: الله ورسوله أعلم، قال: فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله ﷺ فأقبل رسول الله ﷺ معه حتى دخلا فقال رسول الله ﷺ: هلمي ما عندك يا أم سليم فأنت بذلك الخبز فأمر به ﷺ ففت وعصرت عليه عكة لها فادته ثم قال: فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ثم قال: ائذن لعشرة فأذن لهم فاكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال: ائذن لعشرة حتى أكل القوم كلهم وشبعوا والقوم سبعون رجلاً أو ثمانون.

١٤٢- (٢٠٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سُلَيْمٍ: قَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفاً أَغْرَفَ فِيهِ الْجُوعُ فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصاً مِنْ شَعِيرٍ، ثُمَّ أَخَذَتْ خِمَاراً لَهَا فَلَقَتْ الْخُبْزَ بِنَعْضِهِ ثُمَّ دَسَتْهُ تَحْتَ ثَوْبِي وَرَدَّتْنِي بِنَعْضِهِ ثُمَّ أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِساً فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قَالَ فَقُلْتُ: نَعَمْ فَقَالَ: «أَلْطَعَامُ». فَقُلْتُ: نَعَمْ^(١) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَنْ مَعَهُ؟» قَوْمُوا. قَالَ، فَانْطَلَقْتُ، وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أبا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أُمِّ سُلَيْمٍ! قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مَا نَطْعِمُهُمْ فَقَالَتْ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ، فَانْطَلَقْتُ أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْمِي مَا عِنْدَكَ يَا أُمِّ سُلَيْمٍ!»، فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَّ وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عَكَةً^(٢) لَهَا فَأَدَمَتْهُ^(٣) ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ثُمَّ قَالَ: «ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ

كالثاء والسخله الصغيرة من أولاد المعز، وقد سبق قريباً أن الداجن ما ألف البيوت.

(٧) قوله: «فجته فصاررته فقلت يا رسول الله» فيه جواز المساررة بالحاجة بمحضرة الجماعة، وإنما نهى أن يتساجى اثنان دون الثالث كما سنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٨) قوله ﷺ: «إن جابراً قد صنع لكم سوراً فحي هلا بكم» أما السور فيضم السين وإسكان الواو غير مهموز وهو الطعام الذي يدعى إليه وقيل: الطعام مطلقاً وهي لفظة فارسية، وقد تظاهرت أحاديث صحيحة بأن رسول الله ﷺ تكلم بالفاظ غير العربية فيدل على جوازه، وأما: حي هلا بتوئين هلا وقيل: بلا توئين على وزن علا، ويقال: حي هل فمعناه عليك بكنا أو ادع بكنا، قاله أبو عبيد وغيره، وقيل: معناه: اعجل به، وقال المروزي: معناه: هات وعجل به.

(٩) قوله: «وجاء رسول الله ﷺ يقدم الناس» إنما فعل هذا لأنه دعاهم فجاءوا تبعاً له كصاحب الطعام إذا دعا طائفة يمشي قدامهم، وكان رسول الله ﷺ في غير هذا الحال لا يتقدمهم ولا يمكنهم من وطء عقيه وفعله هنا لهذه المصلحة.

(١٠) قوله: «حتى جئت امرأتي فقالت بك وبك» أي ذمته ودعت عليه، وقيل: معناه: بك تلحق الفضيحة وبك يتعلق الذم، وقيل: معناه: جرى هذا براكب وسوء نظرك وتسببك.

(١١) قوله: «قد فعلت الذي قلت لي» معناه: اني أخبرت النبي ﷺ بما عندنا فهر أعلم بالمصلحة.

(١٢) قوله: «ثم عمد إلى برمتنا فبصق فيها وبارك ثم قال: ادعي خابزة فلتخبز معك» هذه اللفظة وهي: «ادعي» وقعت في بعض الأصول هكذا ادعي بعين ثم ياء وهو: الصحيح الظاهر لأنه خطاب للمرأة ولهذا قال: فلتخبز معك، وفي بعضها: «ادعوني» بواو ونون، وفي بعضها: «ادعني» وهما أيضاً صحيحان وتقديره اطلبوا وأطلب لي خابزة، وقوله عمد بفتح الميم، وقوله بصق هكذا هو في أكثر الأصول وفي بعضها: «بسق» وهي لغة قليلة والمشهور بصق وبزق، وحكى جماعة من أهل اللغة بسق لكنها قليلة كما ذكرنا.

(١٣) قوله ﷺ: «واقدحي من برمتكم» أي اغرفي والقدرح المغرفة يقال: قلدحت المرق أقدرحه بفتح الدال غرفته.

(١٤) قوله: «تركوه واغرفوا» أي شبعوا وانصرفوا.

(١٥) وقوله: «تغط» بكسر الغين المعجمة وتشديد الطاء أي تغلي ويسمع غلياتها.

(١٦) وقوله: «كما هو» يعود إلى المعجين.

(١٧) وقد تضمن هذا الحديث علمين من اعلام النبوة: أحدهما: تكثير الطعام القليل، والثاني: علمه ﷺ بأن هذا الطعام القليل الذي يكفي في العادة خمسة أنفس أو نحوهم سيكثر فيكفي ألفاً وزيادة فدعا له ألفاً قبل أن يصل إليه وقد علم أنه صاع شعير وبهيمة والله أعلم. وأما الحديث

فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذَنْ لِعَشْرَةٍ». حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا، أَوْ ثَمَانُونَ^(١). [إخرجه البخاري: ٤٢٢، ٣٥٧٨، ٣٥٨١، ٦٦٨٨].

(١) وقوله: «الطعام فقلت: نعم» هذان علمان من أعلام النبوة.

(٢) وقوله: «عصرت عليه عكة» هي بضم العين وتشديد الكاف وهي وعاء صغير من جلد للسمن خاصة.

(٣) وقوله: «فأدمته» هو بالمد والقصر لغتان آدمته وأدمته أي جعلت فيه إداماً، وإنما اذن لعشرة عشرة ليكون أرفق بهم فإن القصعة التي فت فيها تلك الأقراص لا يتحلق عليها أكثر من عشرة إلا بضرر يلحقهم لبعدها عنهم والله أعلم.

(٤) ودعا به ﷺ بهم علم ثالث كما سبق، وتكثير الطعام علم رابع، وفيه ما تقدم في حديث أبي هريرة وحديث جابر من ابتلاء الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه والاختبار بالجوع وغيره من المشاق ليصبروا فيعظم أجرهم ومنازلهم، وفيه ما كانوا عليه من كتمان ما بهم، وفيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من الاعتناء بأحوال رسول الله ﷺ، وفيه استحباب بحث الهدية وإن كانت قليلة بالنسبة إلى مرتبة المبعوث إليه لأنها وإن قلت فهي خير من العلم، وفيه جلوس العالم لأصحابه فيعلمهم ويؤدبهم واستحباب ذلك في المساجد، وفيه انطلاق صاحب الطعام بين يدي الضيفان وخروجه ليتلقاهم، وفيه متبقة لأم سليم رضي الله عنها ودلالة على عظيم فقها ورجحان عقلها لقولها: الله ورسوله أعلم، ومعناه: أنه قد عرف الطعام فهو أعلم بالمصلحة، فلم لم يعلمها في جمعي الجمع العظيم لم يفعلها فلا تحزن من ذلك، وفيه استحباب فت الطعام واختيار الثريد على الغمس باللحم.

١٤٣- () حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا عبد الله ابن نمير (ح).

وحدثنا ابن نمير (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حدثنا أبي، حدثنا سعد ابن سعيد.

حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَدَعُوهُ وَقَدْ جَعَلَ طَعَامًا قَالَ فَأَقْبَلْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ النَّاسِ فَنَظَرَ إِلَيَّ فَاسْتَحْيَيْتُ فَقُلْتُ: أَجِبْ أَبَا طَلْحَةَ فَقَالَ لِلنَّاسِ: «قُومُوا». فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا صَنَعْتُ لَكَ شَيْئًا قَالَ فَمَسَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدَعَا فِيهَا بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ قَالَ: «أَدْخِلْ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةً». وَقَالَ: «كُلُوا». وَأَخْرَجَ لَهُمْ شَيْئًا مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ^(١) فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا فَخَرَجُوا فَقَالَ: «أَدْخِلْ عَشْرَةً». فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا فَمَا زَالَ يُدْخِلُ عَشْرَةً وَيُخْرِجُ عَشْرَةً حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ فَأَكَلَ حَتَّى شَبِعَ ثُمَّ هَيَّأَهَا فَإِذَا هِيَ مِثْلُهَا حِينَ أَكَلُوا مِنْهَا. [إخرجه البخاري:

٥٤٥٠].

(١) وأما الحديث الآخر فيه: «إن أنسا قال: بعثني أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ لادعوه وقد جعل طعاماً فأقبلت ورسول الله ﷺ مع الناس فنظر إلي فاستحييت فقلت: أجيب أبا طلحة، فقال للناس: قوموا وذكر الحديث وأخرج لهم شيئاً من بين أصابعه» وهذا الحديث قضية أخرى بلا شك وفيها ما سبق في الحديث الأول وزيادة هذا العلم الآخر من أعلام النبوة وهو إخراج ذلك الشيء من بين أصابعه الكريمات ﷺ.

١٤٣- () وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْإِمْسُويُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَنِي أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُورُ حَدِيثُ ابْنِ نُمَيْرٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَخَذَ مَا بَقِيَ فَجَمَعَهُ ثُمَّ دَعَا فِيهِ بِالْبَرَكَةِ قَالَ فَعَادَ كَمَا كَانَ فَقَالَ: «دُونَكُمْ هَذَا».

١٤٣- () وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّسَائِدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقْمِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ أُمَّ سُلَيْمٍ أَنْ تَصْنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا لِنَفْسِهِ خَاصَّةً ثُمَّ أَرْسَلَنِي إِلَيْهِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: فَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ وَسَمَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِذْ ذَنْ لِعَشْرَةٍ». فَأَذِنَ لَهُمْ فَدَخَلُوا فَقَالَ: «كُلُوا وَسَمُوا اللَّهَ». فَأَكَلُوا حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ بِثَمَانَيْنِ رَجُلًا ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَهْلُ الْبَيْتِ وَتَرَكُوا سَوْرًا^(١).

(١) وقوله: «وتركوا سورا» هو بالهمز أي بقية.

١٤٣- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرٍو ابْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ فِيهِ: فَقَامَ أَبُو طَلْحَةَ^(١) عَلَى الْبَابِ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كَانَ شَيْءٌ يَسِيرٌ^(٢) قَالَ: «هَلُمُّهُ، فَإِنَّ اللَّهَ سَيَجْعَلُ فِيهِ الْبَرَكَةَ»^(٣).

(١) أما قيام أبي طلحة فلا تنظر إقبال النبي ﷺ فلما أقبل تلقاه.

(٢) وقوله: «إنما كان شيء يسير» هكذا هو في الأصول وهو صحيح وكان هنا تامة لا تحتاج خبراً.

(٣) وقوله ﷺ: «فإن الله سيجعل فيه البركة» فيه علم ظاهر من

اعلام النبوة.

آخَرُ مَعَهُ قُلُوبُهُمْ ثُمَّ ذَكَرَ سَائِرَ الْحَدِيثِ بِقِصَّتِهِ.

(١) وقوله: «بنت ملحان» هو بكسر الميم والله أعلم.

(٢) فيه استعمال المجاز لقوله: يا ابنه وإنما هو زوج أمه.

١٤٣- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي طَعَامِ أَبِي طَلْحَةَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٢١- باب جواز أكل المرق واستحباب أكل اليقطين وإيثار أهل المائدة بعضهم بعضاً، وإن كانوا ضيقاناً إذا لم يكره ذلك صاحب الطعام

١٤٤- (٢٠٤١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ ابْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنْ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَعَامٍ صَنَعَهُ قَالَ أَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ: فَلَذَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ فَقَرَّبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الصُّحُفَةِ قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ مُنْذُ يَوْمَئِذٍ^(١). [أخرجه البخاري: ٢٠٩٢، ٥٣٧٩، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧].

(١) فيه فوائد منها: إجابة الدعوة وإباحة كسب الخياط وإباحة المرق وفضيلة أكل الدباء وأنه يستحب أن يحب الدباء وكذلك كل شيء كان رسول الله ﷺ يحبه، وأنه يحرص على تحصيل ذلك، وأنه يستحب لأهل المائدة إيثار بعضهم بعضاً إذا لم يكرهه صاحب الطعام، وأما تتبع الدباء من حوالي الصفحة فيحتمل وجهين: أحدهما: من حوالي جانبه وناحيته من الصفحة لا من حوالي جميع جوانبها فقد أمر بالأكل مما يلي الإنسان. والثاني: أن يكون من جميع جوانبها وإنما نهى ذلك لئلا يتقذره جليسه ورسول الله ﷺ لا يتقذره أحد بل يتركون بآثاره ﷺ، فقد كانوا يتركون بيصافه ﷺ ونخامته ويدلكون بذلك وجوههم وشرب بعضهم بوله وبعضهم دمه وغير ذلك مما هو معروف من عظيم اعتنائهم بآثاره ﷺ التي يخالفه فيها غيره، والدباء هو اليقطين وهو بالمد هذا هو المشهور، وحكى القاضي عياض في القصر أيضاً الواحدة دبابة أو دبابة والله أعلم.

١٤٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ.

١٤٣- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلَ أَهْلُ الْبَيْتِ^(١) وَأَفْضَلُوا مَا أَبْلَغُوا جِيرَانَهُمْ.

(١) وقوله: «ثم أكل رسول الله ﷺ وأكل أهل البيت» فيه أنه يستحب لصاحب الطعام وأهله أن يكون أكلهم بعد فراغ الضيفان والله أعلم.

١٤٣- () وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ ابْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: رَأَى أَبُو طَلْحَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعاً فِي الْمَسْجِدِ يَتَقَلَّبُ ظَهراً لِبَطْنٍ^(١) فَأَتَى أُمُّ سُلَيْمٍ فَقَالَتْ: إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُضْطَجِعاً فِي الْمَسْجِدِ يَتَقَلَّبُ ظَهراً لِبَطْنٍ وَأَطْنَهُ جَائِعاً وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ وَأُمُّ سُلَيْمٍ، وَأَنَسُ ابْنُ مَالِكٍ وَفَضَّلَتْ فَضْلَةً فَأَهْدَيْنَاهُ لَجِيرَانِنَا.

(١) قوله: «يتقلب ظهراً لبطن» وفي الرواية الأخرى: «وقد عصب بطنه بعصابة» لا مخالفة بينهما وأحدهما بين الآخر، ويقال عصب وعصب بالتخفيف والتشديد.

١٤٣- () وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التُّجَيْبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ أَنَّ يَعْقُوبَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فَوَجَدْتُهُ جَالِسًا مَعَ أَصْحَابِهِ يُحَدِّثُهُمْ وَقَدْ عَصَبَ بَطْنَهُ بِعَصَابَةٍ - قَالَ أَسَامَةُ: وَأَنَا أَشْكُ - عَلَى حَجَرٍ فَقُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: لِمَ عَصَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَطْنَهُ؟ فَقَالُوا: مِنَ الْجُوعِ فَلَذَبْتُ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سُلَيْمٍ بِنْتِ مِلْحَانَ^(١) فَقُلْتُ: يَا أَبَتَاهُ! قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَصَبَ بَطْنَهُ بِعَصَابَةٍ فَسَأَلْتُ بَعْضَ أَصْحَابِهِ فَقَالُوا: مِنَ الْجُوعِ فَدَخَلَ أَبُو طَلْحَةَ عَلَى أُمِّي فَقَالَ: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ عِنْدِي كِسْرٌ مِنْ خُبْزٍ وَتَمْرَاتٍ، فَإِنْ جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَذَهُ أَشْبَعْنَاهُ، وَإِنْ جَاءَ

فأكثرها بالواو، وكذا نقله أبو مسعود البرقاني والأكثر عن نسخ مسلم، ونقل القاضي عياض عن رواية بعضهم في مسلم: «وطنة» بفتح الواو وكسر الطاء وبعدها همزة وادعى أنه الصواب وهكذا ادعاه آخرون، والوطنة بالهمز عند أهل اللغة: طعام يتخذ من التمر كالخيس هذا ما ذكره ولا منافاة بين هذا كله فيقبل ما صحت به الروايات وهو صحيح في اللغة: والله أعلم.

(٤) وقوله: «ويلقي النوى بين أصبعيه» أي: يجعله بينهما لقلته ولم يلقه في إناه التمر لثلا يختلط بالتمر، وقيل: كان يجمعه على ظهر الأصبعين ثم يرمي به.

(٥) وقوله: «قال شعبة هو ظني وهو فيه إن شاء الله إلقاء النوى» معناه: أن شعبة قال: الذي أظنه أن إلقاء النوى مذکور في الحديث فأشار إلى تردد فيه وشك، وفي الطريق الثاني جزم بإثباته ولم يشك فهو ثابت بهذه الرواية، وأما رواية الشك: فلا تضر سواء تقدمت على هذه أو تأخرت لأنه يتيقن في وقت وشك في وقت فاليقين ثابت ولا يمنعه النسيان في وقت آخر.

(٦) وقوله: «فشربه ثم ناوله الذي عن يمينه». فيه أن الشراب ونحوه يدار على اليمين كما سبق تقريره في باب قريباً، وفيه استحباب طلب الدعاء من الفاضل ودعاء الضيف بتوسعة الرزق والمغفرة والرحمة، وقد جمع في هذا الدعاء خيرات الدنيا والآخرة والله أعلم.

١٤٦- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ.

كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَمْ يَشْكُرَا فِي إِلقاءِ النَّوَى بَيْنَ الإصْبَعَيْنِ.

٢٣- باب أَكْلِ الْقِثَاءِ بِالرُّطْبِ (١)

(١) فيه عبد الله بن جعفر رضي الله عنه «رأيت رسول الله ﷺ يأكل القثاء بالرطب» والقثاء بكسر القاف هو المشهور وفيه لغة بضمها، وقد جاء في غير مسلم زيادة: «قال يكسر حر هذا برد هذا» فيه جواز أكلهما وأكل الطعامين معاً والتوسع في الأطعمة ولا خلاف بين العلماء في جواز هذا، وما نقل عن بعض السلف من خلاف هذا فمحمول على كراهة اعتياد التوسع والترفع والإكثار منه لغیر مصلحة دينية والله أعلم.

١٤٧- (٢٠٤٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرْنَا، وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا) إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقِثَاءَ بِالرُّطْبِ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٤٤٠، ٥٤٤٧، ٥٤٤٩).

عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَجِئْتُ بِمَرْقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ الدُّبَّاءِ وَيُعْجِبُهُ قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَلْقِيهِ إِلَيْهِ وَلَا أَطْعَمُهُ قَالَ فَقَالَ أَنَسٌ: فَمَا زِلْتُ بَعْدُ يُعْجِبُنِي الدُّبَّاءُ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٥٤٢٠، ٥٤٣٣).

١٤٥- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ أَنَسٍ وَغَاصِمِ الْأَخْوَلِ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا خَاطَبًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَأَى: قَالَ ثَابِتٌ: فَسَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: فَمَا صُنِعَ لِي طَعَامٌ بَعْدَ أَقْدِرَ عَلَى أَنْ يُصْنَعَ فِيهِ دُبَّاءٌ إِلَّا صُنِعَ.

٢٢- باب اسْتِحْبَابِ وَضْعِ النَّوَى خَارِجَ التَّمْرِ

وَاسْتِحْبَابِ دُعَاءِ الضَّيْفِ لِأَهْلِ الطَّعَامِ وَطَلْبِ الدُّعَاءِ مِنَ الضَّيْفِ الصَّالِحِ وَإِجَابَتِهِ لِذَلِكَ

١٤٦- (٢٠٤٢) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَسْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ (١).

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ (٢) قَالَ: نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي قَالَ فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا وَوُطْبَةً (٣)، فَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ أَتَيْتُ بِتَمْرٍ فَكَانَ يَأْكُلُهُ وَيُلْقِي النَّوَى بَيْنَ إصْبَعَيْهِ (٤) وَيَجْمَعُ السَّابِقَةَ وَالْوُسْطَى - قَالَ شُعْبَةُ هُوَ ظَنِّي وَهُوَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إلقاءِ النَّوَى (٥) بَيْنَ الإصْبَعَيْنِ - ثُمَّ أَتَيْتُ بِشَرَابٍ فَشَرِبَهُ ثُمَّ نَاولَهُ الَّذِي، عَنْ يَمِينِهِ (٦) قَالَ فَقَالَ أَبِي وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ: اذْغُ اللَّهُ لَنَا فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَهُمْ فِي مَا رَزَقْتَهُمْ وَآغْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ».

(١) ويزيد بن خمير بضم الخاء المعجمة وفتح الميم.

(٢) عبد الله بن بسر بضم الباء.

(٣) وقوله: «ووطبة» هكذا رواية الأكثرين وطبة بالواو وإسكان الطاء وبعدها باء موحدة، وهكذا رواه النضر بن شميل راوي هذا الحديث عن شعبة والنضر إمام من أئمة اللغة، وفسره النضر فقال: الوطبة الخيس يجمع التمر البرني والأقط المدقوق والسمن، وكذا ضبطه أبو مسعود الدمشقي وأبو بكر البرقاني وآخرون، وهكذا هو عندنا في معظم النسخ، وفي بعضها: «رطبة» براء مضمومة وفتح الطاء، وكذا ذكره الحميدي وقال: هكذا جاء فيما رأيناه من نسخ مسلم: رطبة بالراء، قال: وهو تصحيف من الراوي وإنما هو بالواو وهذا الذي ادعاه على نسخ مسلم هو فيما رآه هو وإلا

٣٤- باب استحباب تواضع الآكل وصيفة فُعُودِهِ

١٤٨- (٢٠٤٤) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو سعيد الأشج كلاًهما، عن حفص.

قال أبو بكر: حدثنا حفص ابن غياث، عن مُصعب ابن سُلَيم.

حدثنا أنس ابن مالك قال: رأيت النبي ﷺ مُقْعِباً^(١) يَأْكُلُ تَمْرًا.

(١) قوله: «مُقْعِباً» أي جالساً على إتيته ناصباً ساقيه. ومختفٍ هو بالزاي أي مستعجل مستوفز غير متمكن في جلوسه وهو بمعنى قوله: مقْعِباً، وهو أيضاً معنى قوله ﷺ في الحديث الآخر في صحيح البخاري وغيره «لا أكل متكاً» على ما فسره الإمام الخطابي فإنه قال: المتكى هنا المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته، قال: وكل من استوى قاعداً على وطاء فهو متكى، ومعناه: لا أكل أكل من يريد الاستكثار من الطعام ويقعد له متمكناً بل أقعد مستوفزاً وأكل قليلاً.

١٤٩- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ.

قال ابن أبي عمَرَ: حدثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سُلَيْمٍ.

عن أنس قال: أتى رسول الله ﷺ بِتَمَرٍ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُهُ^(١) وَهُوَ مُخْتَفِزٌ يَأْكُلُ مِنْهُ أَكْلاً ذَرِيعاً.

وفي رواية زُهَيْرٍ: أَكْلاً حَيْثُ^(٢).

(١) وقوله: «فجعل النبي ﷺ يقسمه» أي يفرقه على من يراه أهلاً لذلك، وهذا التمر كان لرسول الله ﷺ وتبرع بفريقه ﷺ فلهمنا كان يأكل منه والله أعلم.

(٢) وقوله: «أكلاً ذريعاً وحَيْثُ» هما بمعنى أي: مستعجلاً لاستيفازه لشغل آخر فأسرع في الأكل، وكان استعجاله ليقضي حاجته منه ويرد الجوعة ثم يذهب في ذلك الشغل.

٢٥- باب نهى الآكل مع جماعة، عن قرآن تمرتين

ونحوهما في لقمة إلا ياذن أصحابه

١٥٠- (٢٠٤٥) حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حدثنا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ جَبَلَةَ بْنَ سَحِيمٍ قَالَ:

كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ قَالَ وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جَهْدٌ وَكُنَّا نَأْكُلُ قِيمَرُ عَلَيْنَا ابْنُ عُمَرَ وَنَحْنُ نَأْكُلُ فَيَقُولُ:

لَا تَقَارِنُوا، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى، عَنِ الْإِقْرَانِ^(١) إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ أَخَاهُ^(٢).

قال شُعْبَةُ: لَا أَرَى هَذِهِ الْكَلِمَةَ إِلَّا مِنْ كَلِمَةِ ابْنِ عُمَرَ^(٣) يَعْنِي الْأَسْتِئْذَانَ. [أخرجه البخاري: ٢٤٥٥، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٥٤٤٦].

(١) وقوله: «نهى عن الإقران» هكذا هو في الأصول والمعروف في اللغة القرآن يقال: قرن بين الشيئين قالوا: ولا يقال أقرن.

(٢) هذا النهي متفق عليه حتى يستأذنه فإذا أذنوا فلا بأس، واختلفوا في أن هذا النهي على التحريم أو على الكراهة والأدب، فنقل القاضي عياض عن أهل الظاهر: أنه للتحريم وعن غيرهم: أنه للكراهة والأدب والصواب التفصيل، فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا برضاهم ويحصل الرضا بتصريحهم به أو بما يقوم مقام التصريح من قرينة حال أو إدلال عليهم كلهم بحيث يعلم يقيناً أو ظناً قوياً أنهم يرضون به ومتى شك في رضاهم فهو حرام، وإن كان الطعام لغيرهم أو لأحدهم اشترط رضا وحده، فإن قرن بغير رضا فحرام، ويستحب أن يستأذن الأكلين معه ولا يجب وإن كان الطعام لنفسه وقد ضيفهم به فلا يحرم عليه القران، ثم إن كان في الطعام قلة فحسن أن لا يقرن لتساوئهم، وإن كان كثيراً بحيث يفضل عنهم فلا بأس بقرانه، لكن الأدب مطلقاً التآدب في الأكل وترك الشره إلا أن يكون مستعجلاً ويريد الإسراع لشغل آخر كما سبق في الباب قبله. وقال الخطابي: إنما كان هذا في زمنهم وحين كان الطعام ضيقاً، فأما اليوم مع اتساع الحال فلا حاجة إلى الإذن وليس كما قال بل الصواب ما ذكرنا من التفصيل، فإن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لو ثبت السبب كيف وهو غير ثابت والله أعلم.

(٣) وقوله: «قال شعبة لا أرى هذه الكلمة إلا من كلمة ابن عمر» يعني بالكلمة الكلام وهذا شائع معروف، وهذا الذي قاله شعبة لا يؤثر في رفع الاستئذان إلى رسول الله ﷺ لأنه نفاه بظن وحسان وقد أثبت سفیان في الرواية الثانية فثبت.

١٥٠- () وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثَيْهِمَا قَوْلُ شُعْبَةَ وَلَا قَوْلُهُ: وَقَدْ كَانَ أَصَابَ النَّاسَ يَوْمَئِذٍ جَهْدٌ^(١).

(١) وقوله: «أصاب الناس جهد» يعني: قلة وحاجة ومشقة.

١٥١- () حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ جَبَلَةَ ابْنِ سَحِيمٍ قَالَ:

سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْرَنَ^(١)

الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمَرَتَيْنِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ.

(١) وقوله: «يقرن» أي يجمع وهو بضم الراء وكسرهما لفتان.

٢٦- باب في ادخار التمر ونحوه من الأقوات

لِلْعِيَالِ^(١)

(١) فيه فضيلة التمر وجواز الادخار للعيال والحث عليه.

١٥٢- (٢٠٤٦) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ،
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمْ
التَّمَرُ»^(١).

(١) فيه فضيلة التمر وجواز الادخار للعيال والحث عليه.

١٥٣- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ^(١)،

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ طَحْلَاءَ^(٢)، عَنْ أَبِي الرَّجَالِ^(٣)
مُحَمَّدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ! بَيْتٌ لَا
تَمَرٌ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ يَا عَائِشَةُ! بَيْتٌ لَا تَمَرٌ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ - أَوْ
جِيَاعٌ أَهْلُهُ -». قَالَهَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا.

(١) وهذا الإسناد كله مدنيون.

(٢) أما طحلاء فبفتح الطاء وإسكان الحاء المهملتين وبالمد.

(٣) وأما أبو الرجال فللقب له لأنه كان له عشرة أولاد رجال وأمه
عمرة بنت عبد الرحمن.

٢٧- باب فضل تمر المدينة

١٥٤- (٢٠٤٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ،

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَغْنِي ابْنُ بِلَالٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ، عَنْ غَامِرِ ابْنِ سَعْدٍ ابْنِ أَبِي وَقَّاصٍ.

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَكَلَ سَبْعَ تَمَرَاتٍ
مِمَّا يَبْنَى لِابْنَتَيْهِ^(١) حِينَ يُصْبِحُ لَمْ يَضُرَّهُ^(٢) سُمْ حَتَّى
يَمُتَ». [أخرجه البخاري: ٥٤٤٥، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٩].

(١) اللابتان هما الحرتان والمراد لابنتا المدينة وقد سبق بينهما مرات.

(٢) والسّم معروف وهو يفتح السين وضمها وكسرهما والفتح
أنصح، وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات.

١٥٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو

أَسَامَةَ، عَنْ هَاشِمِ ابْنِ هَاشِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَامِرَ ابْنِ سَعْدٍ ابْنَ
أَبِي وَقَّاصٍ يَقُولُ:

سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ
تَصَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتٍ عَجْوَةً لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ سُمْ وَلَا
مَيْحَرٌ».

١٥٥- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا مَرْوَانَ ابْنَ
مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِي^(ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَدْرٍ شُجَاعُ ابْنِ
الْوَلِيدِ كَلَامُهُمَا، عَنْ هَاشِمِ ابْنِ هَاشِمٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ مِثْلَهُ.

وَلَا يَقُولَانِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ.

١٥٦- (٢٠٤٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى ابْنِ

أَيُّوبَ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ
الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكَ وَهُوَ
ابْنُ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي عَجْوَةِ الْعَالِيَةِ
شِفَاءً، أَوْ إِنَّهَا يَرِياقُ^(١) أَوَّلُ الْبَكْرَةِ^(٢)».

(١) والرياق بكسر التاء وضمها لفتان ويقال درياق وطريقا أيضاً
كله فصيح.

(٢) قوله ﷺ: «أول البكرة» بنصب أول على الظرف وهو بمعنى
الرواية الأخرى من تصبح، والعالية: ما كان من الحوائط والقرى
والعمارات من جهة المدينة العليا مما يلي نجدًا، والسافلة من الجهة الأخرى
مما يلي تهامة، قال القاضي: وأدنى العالية ثلاثة أميال وأبعدا ثمانية من
المدينة، والعجوة نوع جيد من التمر، وفي هذه الأحاديث فضيلة تمر المدينة
وعجوتها، وفضيلة التصبح بسبع تمرات منه وتخصيص عجوة المدينة دون
غيرها، وعدد السبع من الأمور التي علمها الشارع ولا نعلم نحن حكمتها
فيجب الإيمان بها واعتقاد فضلها والحكمة فيها، وهذا كأعداد الصلوات
ونصب الزكاة وغيرها، فهذا هو الصواب في هذا الحديث. وأما ما ذكره
الإمام أبو عبد الله المازري والقاضي عياض فيه فكلام باطل فلا تلتفت
إليه ولا تخرج عليه، وقصدت بهذا التنبيه التحذير من الاغترار به والله
أعلم.

٢٨- باب فضل الكمأة ومداواة العين بها^(١)

(١) أما الكمأة فبفتح الكاف وإسكان الميم وبعدها همزة مفتوحة.

١٥٧- (٢٠٤٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ^(ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعَمَرُ ابْنِ

عُبَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ نَفِيلٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»^(١). [إخرجه البخاري: ٤٤٧٨، ٤٦٣٩، ٥٧٠٨].

البخاري: ٤٤٧٨، ٤٦٣٩، ٥٧٠٨.

(١) وقوله ﷺ: «وماؤها شفاء للعين» قيل: هو نفس الماء مجرداً، وقيل: معناه: أن يخلط ماؤها بدواء ويعالج به العين، وقيل: إن كان لبرودة ما في العين من حرارة فماؤها مجرداً شفاءً، وإن كان لغير ذلك فمركب مع غيره، والصحيح بل الصواب أن ماءها مجرداً شفاءً للعين مطلقاً فيعصر ماؤها ويجعل في العين منه، وقد رأيت أنا وغيري في زمنا من كان عمي وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء الكماء مجرداً فشفي وعاد إليه بصره وهو الشيخ العدل الأيمن الكمال بن عبد الله الدمشقي صاحب صلاح ورواية للحديث، وكان استعماله ماء الكماء اعتقاداً في الحديث وتبركاً به والله أعلم.

١٥٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو ابْنَ حُرَيْثٍ قَالَ:

سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْكَمَاءُ»^(١) مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»^(٢). [إخرجه البخاري: ٥٧٠٨].

(١) أما الكماء فبفتح الكاف وإسكان الميم وبعدها همزة مفتوحة.

(٢) واختلف في معنى قوله ﷺ: «الكماء من المن» فقال أبو عبيد وكثيرون: شبهها بالمن الذي كان يترل على بني إسرائيل لأنه كان يحصل لهم بلا كلفة ولا علاج، والكماء تحصل بلا كلفة ولا علاج ولا زرع بزر ولا سقي ولا غيره، وقيل: هي من المن الذي أنزل الله تعالى على بني إسرائيل حقيقة عملاً بظاهر اللفظ.

١٥٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ ابْنُ عُثَيْبَةَ^(١)، عَنْ الْحَسَنِ الْعُرَيْبِيِّ^(٢)، عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ شُعْبَةُ: لَمَّا، حَدَّثَنِي بِهِ الْحَكَمُ لَمْ أَتَكِرْهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

(١) وفي الإسناد الحكم بن عثيبة هو بالتاء المثناة فوق وقد سبق بيانه.

(٢) والحسن العريبي بضم العين المهملة وفتح الراء وبعدها نون منسوب إلى عرينة.

١٥٩- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عَمْرِو الْأَشْعَثِيُّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْرٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ نَفِيلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

١٦٠- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ

مُطَرِّفٍ، عَنْ الْحَكَمِ ابْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ الْحَسَنِ الْعُرَيْبِيِّ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

١٦١- () حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ

الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرُو ابْنَ حُرَيْثٍ يَقُولُ: قَالَ:

سَمِعْتُ سَعِيدَ ابْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

١٦٢- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا

حَمَّادُ ابْنِ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ شَيْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شَهْرِ ابْنِ حَوْشَبٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ قَالَ فَلَقِيتُ عَبْدَ الْمَلِكِ فَحَدَّثَنِي، عَنْ عَمْرِو ابْنِ حُرَيْثٍ.

عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ».

٢٩- باب فضيلة الأسود من الكُتَّاب^(١)

(١) الكُتَّاب بفتح الكاف وبعدها مخففة موحدة ثم الف ثم مثناة قال أهل اللغة: هو النضيج من ثمر الأراك.

١٦٣- (٢٠٥٠) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ

وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ^(١) وَنَحْنُ نَجْنِي الْكُبَّاتِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ». قَالَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّكَ رَغَيْتَ الْغَنَمَ قَالَ: «نَعَمْ وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاها»^(٢). أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْقَوْلِ. [إخرجه البخاري: ٣٤٠٦، ٥٤٥٣].

(١) ومر الظهران على دون مرحلة من مكة معروف سبق بيانه وهو

بفتح الظاء المعجمة وإسكان الهاء.

(٢) وفيه فضيلة رعاية الغنم، قالوا: والحكمة في رعاية الأنبياء

الخل نَعَم الإِدْمُ».

قَالَ جَابِرٌ: فَمَا زِلْتُ أَحِبُّ الْخَلَ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ^(١) وَقَالَ طَلْحَةُ: مَا زِلْتُ أَحِبُّ الْخَلَ مُنْذُ سَمِعْتُهَا مِنْ جَابِرٍ.

(١) قوله: «فانكفأت إلى امرأتي» أي انقلبت ورجعت، ووقع في نسخ: «فانكفيت» وهو خلاف المعروف في اللغة بل الصواب انكفأت بالهمز.

(٢) وأما قول جابر: «فما زلت أحب الخل منذ سمعتها من نبي الله ﷺ» فهو كقول أنس: «ما زلت أحب الدباء» وقد سبق بيانه، وهذا مما يزيد ما قلناه في معنى الحديث أنه مدح للخل نفسه، وقد ذكرنا مرات أن تأويل الراوي إذا لم يخالف الظاهر يتعين المصير إليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والأصوليين وهذا كذلك، بل تأويل الراوي هنا هو ظاهر اللفظ فيتعين اعتماده والله أعلم.

١٦٨- () حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثني أبي، حدثنا المثنى ابن سعيد، عن طلحة ابن نافع.

حدثنا جابر ابن عبد الله أن رسول الله ﷺ أخذ بيدي إلى منزله بمنزل حديث ابن علية إلى قوله: «فنعَم الإِدْمُ الْخَلُ». وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٦٩- () وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة، حدثنا يزيد ابن هارون، أخبرنا حجاج ابن أبي رثيب، حدثني أبو سفيان طلحة ابن نافع قال:

سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنْتُ جَالِساً فِي دَارِي فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيَّ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَأَخَذَ بِيَدِي^(١)، فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَى بَعْضَ حُجَرٍ نِسَائِهِ فَدَخَلَ ثُمَّ أَدْنَى لِي فَدَخَلْتُ الْحِجَابَ عَلَيْهَا^(٢) فَقَالَ: «هَلْ مِنْ عَدَاءٍ؟». فَقَالُوا: نَعَمْ، فَأَتَيْتُ بِلَثَاثَةِ أَقْرِصَةٍ فَوَضَعْنَ عَلَى نَبِي^(٣) فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرْصاً فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَخَذَ قُرْصاً آخَرَ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ الثَّالِثَ فَكَسَرَهُ بِأَثْنَيْنِ فَجَعَلَ بَصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَبَصْفَهُ بَيْنَ يَدَيْ^(٤) ثُمَّ قَالَ: «هَلْ مِنْ أَدْمٍ؟». قَالُوا: لَا إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍ قَالَ: «هَاتُوهُ فِنَعَمَ الإِدْمُ هُوَ».

(١) قوله: «فاخذ بيدي» فيه جواز اخذ الإنسان بيد صاحبه في تماشيهما.

(٢) قوله: «فدخلت الحجاب عليها» معناه: دخلت الحجاب إلى الموضع الذي فيه المرأة وليس فيه أنه رأى بشرتها.

(٣) قوله: «فاتي بثلاثة اقراص فوضعن على نبي» هكذا هو في أكثر

صلوات الله وسلامه عليهم لها: ليأخذوا أنفسهم بالتواضع وتصفى قلوبهم بالخلوة ويترقوا من سياستها بالنصيحة إلى سياسة أمهم بالهداية والشفقة والله أعلم.

٣٠- باب فضيلة الخل والتأدّم به^(١)

(١) فيه حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ قال: نعم الإدام أو الأدم الخل». وفي رواية: «نعم الأدم» بلا شك. وعن جابر ﷺ: «أن النبي ﷺ سأل أهله الأدم فقالوا: ما عندنا إلا خل فدعا به فجعل ياكل به ويقول: نعم الأدم الخل» وذكره من طرق أخرى بزيادة.

١٦٤- (٢٠٥١) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ حَسَّانَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَعَمَ الإِدْمُ، أَوْ الإِدَامُ الْخَلُ»^(١).

(١) فيه حديث عائشة رضي الله عنها: «أن النبي ﷺ قال: نعم الإدام أو الأدم الخل». وفي رواية: «نعم الأدم» بلا شك. وعن جابر ﷺ: «أن النبي ﷺ سأل أهله الأدم فقالوا: ما عندنا إلا خل فدعا به فجعل ياكل به ويقول: نعم الأدم الخل» وذكره من طرق أخرى بزيادة.

١٦٥- () وَحَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ قُرَيْشٍ ابْنُ نَافِعٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ صَالِحٍ الْوَحَاطِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ بِلَالٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «نَعَمَ الإِدْمُ». وَلَمْ يَشْكُ.

(١) قوله في الإسناد: «يحيى بن صالح الوحاطي» هو بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبالطاء المعجمة منسوب إلى وحاطة قبيلة من حمير، هكذا ضبطه الجمهور وكذا نقله القاضي عياض عن شيوخهم قال: وقال أبو الوليد الباجي: هو يفتح الواو.

١٦٦- (٢٠٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الإِدْمَ فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌ فَدَعَا بِهِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «نَعَمَ الإِدْمُ الْخَلُ نَعَمَ الإِدْمُ الْخَلُ».

١٦٧- () حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ ابْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - يَحْيَى ابْنُ عَلِيَّةَ - عَنْ الْمُثَنَّى ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي طَلْحَةُ ابْنُ نَافِعٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ذَاتَ يَوْمٍ إِلَى مَنْزِلِهِ فَأَخْرَجَ إِلَيْهِ فَلَقَا مِنْ خُبَرٍ^(١) فَقَالَ: «مَا مِنْ أَدْمٍ؟». فَقَالُوا: لَا إِلَّا شَيْءٌ مِنْ خَلٍ قَالَ: «فَبِإِنْ

ثَابِتٌ (فِي رِوَايَةِ حَجَّاجِ ابْنِ يَزِيدَ: أَبُو زَيْدٌ^(١) الْأَخْوَلُ^(٢))، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ الْحَارِثِ، عَنْ أَفْلَحَ مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ قَالَ، فَانْتَبَهَ أَبُو أَيُّوبَ لَيْلَةً فَقَالَ: نَمَشِي فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَنَحَّوْا فَبَاتُوا فِي جَانِبٍ ثُمَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السُّفْلُ أَرْفَقُ». فَقَالَ: لَا أَعْلُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَخْتَهَا فَتَحَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعُلُوِّ^(٣)، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي السُّفْلِ فَكَانَ يَصْنَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ طَعَامًا فَإِذَا جِيءَ بِهِ إِلَيْهِ سَأَلَ، عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِهِ فَيَتَّبِعُ مَوْضِعَ أَصَابِعِهِ^(٤) فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا فِيهِ ثُومٌ، فَلَمَّا رَدَّ إِلَيْهِ سَأَلَ، عَنْ مَوْضِعِ أَصَابِعِ النَّبِيِّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: لَمْ يَأْكُلْ فَفَرَعَ^(٥) وَصَعِدَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ». قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا تَكْرَهُ^(٦)، أَوْ مَا كَرِهْتَ.

قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤْتَى بِالْوَحْيِ^(٧).

(١) هكذا هو في معظم النسخ بيلادنا «أخو زيد» بالخاء وهو غلط باتفاق الحفاظ وصوابه أبو زيد بالباء كنية لثابت، وكذا نقله القاضي عياض على الصواب عن جميع شيوخهم ونسخ بلادهم وأنه في كلها أبو زيد بالباء، قال: ووقع لبعضهم أخو زيد وهو خطأ محض وإنما هو ثابت بن زيد أبو زيد الأنصاري البصري الأحول. وحكى البخاري في تاريخه عن أبي داود الطيالسي أنه قال: ثابت بن زيد، قال البخاري: والأصح ثابت بن يزيد بالباء أبو زيد.

(٢) وقوله: «في أصل كتاب مسلم: الأحول» مرفوع صفة لثابت والله أعلم.

(٣) قوله: «نزل النبي ﷺ في السفلى وأبو أيوب في العلو» ثم ذكر كراهة أبي أيوب للعلو ومشيه فوق رأس رسول الله ﷺ وأن النبي ﷺ تحول إلى العلو» أما نزوله ﷺ أولاً في السفلى فقد صرح بسببه وأنه أرفق به وبأصحابه وقاصديه، وأما كراهة أبي أيوب فسن الأدب المحبوب الجميل، وفيه إجلال أهل الفضل والمبالغة في الأدب معهم والسفل والعلو بكسر أولهما وضمه لغتان، وفيه منقبة ظاهرة لأبي أيوب الأنصاري ﷺ من أوجه: منها نزوله ﷺ، ومنها أدبه معه، ومنها موافقته في ترك الثوم.

(٤) قوله: «فكان يصنع للنبي ﷺ طعاماً فإذا جِيءَ به إليه سأل عن موضع أصابعه فيتبع موضع أصابعه» يعني إذا بعث إليه فأكل منه حاجته ثم رد الفضلة أكل أبو أيوب من موضع أصابع النبي ﷺ تبركاً، ففيه التبرك بآثار أهل الخير في الطعام وغيره.

(٥) قوله: «ف قيل له: لم يأكل ففرع» يعني فرع لخوفه أن يكون حدث منه أمر أوجب الامتناع من طعامه.

(٦) وقوله: «إني أكره ما تكره» ومن أوصاف المحب الصادق أن يحب ما أحب محبوه ويكره ما كره.

الأصول بني بنون مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ثم ياء مثناة تحت مشددة وفسروه بمائلة من خوص، ونقل القاضي عياض عن كثير من الرواة أو الأكثرين أنه بني بياء موحدة مفتوحة ثم مثناة فوق مكسورة مشددة ثم ياء مثناة من تحت مشددة، والبت: كساء من وبر أو صوف فلعله منديل وضع عليه هذا الطعام، قال: ورواه بعضهم بضم الباء وبعدها نون مكسورة مشددة، قال القاضي الكتاني: هذا هو الصواب وهو طبق من خوص.

(٤) قوله: «أن النبي ﷺ أتى بثلاثة أقراص فجعل قدامه قرصاً وقدامي قرصاً وكسر الثالث فوضع نصفه بين يديه ونصفه بين يدي» فيه استحباب مواساة الحاضرين على الطعام وأنه يستحب جعل الخبز ونحوه بين أيديهم بالسوية وأنه لا بأس بوضع الأربعة والأقراص صحاحاً غير مكسورة.

الكبار تركه وكذا ما في معناه

٣١- باب إباحة أكل الثوم، وأنه ينبغي لمن أراد

خطاب الكبار تركه وكذا ما في معناه

١٧٠- (٢٠٥٣) حدثنا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَيْمَانَ ابْنِ خَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ.

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ أَكَلَ مِنْهُ وَبَعَثَ بِفَضْلِهِ^(١) إِلَيَّ، وَإِنَّهُ بَعَثَ إِلَيَّ يَوْمًا بِفَضْلَةٍ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا لِأَنَّ فِيهَا ثُومًا فَسَأَلْتُهُ: أَحْرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: «لَا وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ^(٢)».

قَالَ: فَإِنِّي أَكْرَهُ مَا كَرِهْتَ.

(١) قوله: «كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام أكل منه وبعث بفضلته إلي» قال العلماء في هذا: أنه يستحب للأكل والشارب أن يفضل مما يأكل ويشرب فضلة ليواسي بها من بعده لا سيما إن كان ممن يتبرك بفضلته، وكذا إذا كان في الطعام قلة ولم إليه حاجة، ويتأكد هذا في حق الضيف لا سيما إن كانت عادة أهل الطعام أن يخرجوا كل ما عندهم وتنتظر عيالهم الفضلة كما يفعل كثير من الناس، ونقلوا أن السلف كانوا يستحبون أفضل هذه الفضلة المذكورة وهذا الحديث أصل ذلك كله.

(٢) قوله في الثوم: «فسألته أحرام هو؟ قال: لا ولكني أكرهه من أجل ريحه» هذا تصريح بإباحة الثوم وهو مجمع عليه، لكن يكره لمن أراد حضور المسجد أو حضور جمع في غير المسجد أو مخاطبة الكبار، ويلحق بالثوم كل ما له رائحة كريهة وقد سبقت المسألة مستوفاة في كتاب الصلاة.

١٧٠- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

١٧١- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ ابْنُ الشَّاعِرِ وَأَحْمَدُ ابْنُ سَعِيدٍ ابْنُ صَخْرٍ (وَاللَّفْظُ مِنْهُمَا قَرِيبٌ) قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا

على فضيلة الإيثار بالطعام ونحوه من أمور الدنيا وحفظ النفس، أما القربات فالأفضل أن لا يؤثر بها لأن الحق فيها لله تعالى والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: «عجب الله من صنيكما بضيفكما الليلة» قال القاضي: المراد بالمعجب من الله رضاه ذلك، قال: وقد يكون المراد عجبت ملائكة الله وأضافه إليه سبحانه وتعالى تشريفاً.

(٥) هذا الحديث مشتمل على فوائد كثيرة: منها ما كان عليه النبي ﷺ وأهل بيته من الزهد في الدنيا والصبر على الجوع وضيق حال الدنيا. ومنها أنه ينبغي لكبير القوم أن يبدأ في مواساة الضيف ومن يطرقهم بنفسه فيواسيه من ماله أولاً بما يتيسر إن أمكنه ثم يطلب له على سبيل التعاون على البر والتقوى من أصحابه. ومنها المراساة في حال الشدائد. ومنها فضيلة إكرام الضيف وإيثاره. ومنها منية لهذا الأنصاري وامراته رضي الله عنهما. ومنها الاحتيال في إكرام الضيف إذا كان يتمتع منه رفقا بأهل المنزل لقوله: «أطفئي السراج وأريه أنا ناكل» فإنه لو رأى قلة الطعام وأنهما لا يأكلان معه لامتنع من الأكل.

١٧٣- () حدثنا أبو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حدثنا وَكِيعٌ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَاتَ بِوَضَيْفٍ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا قُوْتُهُ وَقُوْتُ صَبِيَّائِهِ فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: نَوْمِي الصَّبِيَّةَ وَأُطْفِئِي السَّرَاجَ وَقُرْبِي لِلضَّيْفِ مَا عِنْدَكَ قَالَ فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» [المختار: ٩].

١٧٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضَيِّفَهُ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُضَيِّفُهُ فَقَالَ: «أَلَا رَجُلٌ يُضَيِّفُ هَذَا رَجِمَهُ اللَّهُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ، فَأَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ وَذَكَرَ فِيهِ نَزُولَ الْآيَةِ كَمَا ذَكَرَهُ وَكِيعٌ.

١٧٤- (٢٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى.

عَنِ الْعُقَدَاةِ قَالَ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبَايَا لِي وَقَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَأَبْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ^(١) فَجَعَلْنَا نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ يَقْبَلُنَا^(٢) فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْطَلَقَ بِنَا إِلَى أَهْلِهِ فَإِذَا ثَلَاثَةٌ أَعْتَرَفَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اخْتَلَبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا». قَالَ: فَكُنَّا نَخْتَلِبُ فَيَشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهَا نَصِيبَهُ وَتَرْفَعُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَصِيبُهُ قَالَ: فَيَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ

(٧) قوله: «وكان النبي ﷺ يؤتى» معناه: تأتيه الملائكة والوحي كما جاء في الحديث الآخر: «إني أناجي من لا تناجي وإن الملائكة تنادي عما يتأذى منه بنو آدم» وكان ﷺ يترك الصوم دائماً لأنه يتوقع مجيء الملائكة والوحي كل ساعة. واختلف أصحابنا في حكم الصوم في حقه ﷺ وكذلك البصل والكراث ونحوها فقال بعض أصحابنا: هي محرمة عليه والأصح عندهم أنها مكروهة كراهة تنزيه ليست محرمة لعموم قوله ﷺ «لا» في جواب قوله: أحرام هو، ومن قال: بالأول يقول: معنى الحديث ليس بمحرام في حقكم والله أعلم.

٣٢- باب إكرام الضيف وقُضِلَ إيثاره

١٧٢- (٢٠٥٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ابْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي مَجْهُودٌ^(١) فَأَرْسَلْ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أُخْرَى فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى قُلْنَ كُلُّهُنَّ مِثْلَ ذَلِكَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ! مَا عِنْدِي إِلَّا مَاءٌ فَقَالَ: «مَنْ يُضَيِّفُ هَذَا اللَّيْلَةَ رَجِمَهُ اللَّهُ». فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَنْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَحْلِهِ^(٢) فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ: هَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا قُوْتُ صَبِيَّائِي قَالَ: فَغَلَّيْهِمْ بِشَيْءٍ^(٣) فَإِذَا دَخَلَ ضَيْفُنَا فَأُطْفِئِي السَّرَاجَ وَأَرِيهِ أَنَا نَأْكُلُ فَإِذَا أَهْوَى لِيَأْكُلَ فَقَوْمِي إِلَى السَّرَاجِ حَتَّى تُطْفِئِيهِ قَالَ: فَتَعَدُّوا وَآكَلِ الضَّيْفُ، فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ»^(٤)

(٥) [وأخرجه البخاري: ٣٧٩٨، ٤٨٨٩].

(١) قوله: «إني مجهود» أي أصابي الجهد وهو المشقة والحاجة وسوء العيش والجوع.

(٢) وقوله: «فانطلق به إلى رحله» أي منزله ورحل الإنسان هو منزله من حجر أو مدر أو شعر أو وبر.

(٣) قوله: «فقال لامراته هل عندك شيء؟» قالت: لا إلا قوت صبياني، قال: فغلليهم بشيء» هذا محمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين إلى الأكل وإنما يطلبه أنفسهم على عادة الصبيان من غير جوع يضرهم فإنهم لو كانوا على حاجة بحيث يضرهم ترك الأكل لكان إطعامهم واجباً ويجب تقديمه على الضيافة، وقد أتى الله ورسوله ﷺ على هذا الرجل وامراته فدل على أنهما لم يتركا واجباً بل أحسنا وأجلا رضي الله عنهما، وأما هو وامراته فأثرا على أنفسهما برضاهما مع حاجتهما وخصاصتهما فمدحهما الله تعالى وأثزل فيهما: «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» ففيه فضيلة الإيثار والحث عليه. وقد أجمع العلماء

حكماهما ابن السكيت وغيره وهي الخنوة من المشروب والفعل منه جرعت بفتح الجيم وكسر الراء.

(٥) قوله: «وعلت في بطني» بالغين المعجمة المفتوحة أي دخلت وتمكنت منه.

(٦) قوله: «أن النبي ﷺ دعا فقال: اللهم أطعم من أطعمني واسق من أسقاني» فيه الدعاء للمحسن والخدام ولمن سيفعل خيراً، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من الحلم والأخلاق المرضية والمحاسن المرضية وكرم النفس والصبر والإغضاء عن حقوقه فإنه ﷺ لم يسأل عن نصيه من اللبن.

(٧) قوله في الأعز: «إذا هن حفل كلهن» هذه من معجزات النبوة وآثار بركته ﷺ.

(٨) قوله: «فحلبت فيه حتى علت» رغبة» هي زيد اللبن الذي يعلوه وهي بفتح الراء وضمها وكسرهما ثلاث لغات مشهورات، ورغوة بكسر الراء وحكي ضمها ورغاية بالضم وحكي الكسر، وارتغيت شربت الرغبة.

(٩) قوله: «فلما علمت أن النبي ﷺ قد روي وأصبت دعوته ضحكك حتى ألقيت إلى الأرض فقال النبي ﷺ إحدى سواتك يا مقداد» معناه: أنه كان عنده حزن شديد خوفاً من أن يدعو عليه النبي ﷺ لكونه أذهب نصيب النبي ﷺ، وتعرض لأذاه، فلما علم أن النبي ﷺ قد روي واجبت دعوته فرح وضحك حتى سقط إلى الأرض من كثرة ضحكك لدعاب ما كان به من الحزن وانقلابه سروراً بشرب النبي ﷺ وإجابة دعوته لمن أطعمه وسقاه، وجريان ذلك على يد المقداد وظهور هذه المعجزة ولتعجبه من قبح فعله أولاً وحسنه آخراً، ولهذا قال ﷺ: إحدى سواتك يا مقداد أي إنك فعلت سوءة من الفعلات ما هي؟ فأخبره خبره فقال النبي ﷺ: «ما هذه إلا رحمة من الله تعالى» أي إحداهن هذا اللبن في غير وقته وخلاف عاداته وإن كان الجميع من فضل الله تعالى.

١٧٤- () وحدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا النضر ابن سميل، حدثنا سليمان ابن المغيرة بهذا الإسناد.

١٧٥- (٢٠٥٦) وحدثنا عبيد الله ابن معاذ العنبري وحامد ابن عمر البكرائي ومحمد ابن عبد الأعلى جميعاً، عن المغيرة ابن سليمان - واللفظ لابن معاذ -، حدثنا المغيرة، حدثنا أبي، عن أبي عثمان (وحدث أيضاً).

عن عبد الرحمن ابن أبي بكر قال: كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة فقال النبي ﷺ: «هل مع أحد منكم طعام؟» فإذا مع رجل صاع ومن طعام، أو نحوه فعجن ثم جاء رجل مشرك مشعان^(١) طويل بغنم يسوقها فقال النبي ﷺ: «أبيع أم عطية - أو قال - أم هبة؟» فقال: لا بل يبع فاشتري منه شاة فصيعت وأمر رسول الله ﷺ بسواد البطن أن يشوى^(٢).

قال: وإيم الله! ما من الثلاثين ومائة إلا حُرَّ له رسول

فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان^(٣) قال ثم يأتي المسجد فيصلي ثم يأتي شرابه فيشرب فأتاني الشيطان ذات ليلة وقد شربت نصيب فقال: محمد يأتي الأنصار فينجفونه ويصيب عندهم ما به حاجة إلى هذه الجرعة^(٤) فأتيتها فشربتها، فلما أن وعلت في بطني^(٥) وعلمت أنه ليس إليها سبيل قال ندمني الشيطان فقال: ويحك! ما صنعت؟ أشربت شراب محمد؟ فيجيء فلا يجد فيدعو عليك فتهلك فتذهب دنيك وآخرتك وعلي شملة إذا وضعتها على قدمي خرج رأسي، وإذا وضعتها على رأسي خرج قدمي وجعل لا يجيني النوم وأما صاحبي فناما ولم يصنعا ما صنعت قال فجاء النبي ﷺ فسلم كما كان يسلم ثم أتى المسجد فصلي ثم أتى شرابه فكشف عنه فلم يجد فيه شيئاً فرفع رأسه إلى السماء فقلت: الآن يدعو علي فأهلك فقال: «اللهم! أطعم من أطعمني واسق من أسقاني»^(٦). قال فعمدت إلى الشملة فشذذتها علي وأخذت الشفرة، فانطلقت إلى الأعز أيها أسمن فأذبحها لرسول الله ﷺ فإذا هي حافلة، وإذا هن حفل كلهن^(٧) فعمدت إلى إناء لال محمد ﷺ ما كانوا يطعمون أن يحلبوا فيه قال فحلبت فيه حتى علت رغو^(٨) فجئت إلى رسول الله ﷺ فقال: «أشربتم شرابكم الليلة؟» قال قلت: يا رسول الله! اشرب فشرب ثم ناولني فقلت: يا رسول الله! اشرب فشرب ثم ناولني، فلما عرفت أن النبي ﷺ قد روي وأصبت دعوته ضحكك حتى ألقيت إلى الأرض قال فقال النبي ﷺ: «إحدى سواتك يا مقداد»^(٩). فقلت: يا رسول الله! كان من أمري كذا وفعلت كذا فقال النبي ﷺ: «ما هذه إلا رحمة من الله أن لا كنت أدتني فتروظ صاحبي فصييان منها» قال فقلت: والذي بعتك بالحق! ما أبالي إذا أصبتها وأصبتها منك من أصابها من الناس.

(١) أما قوله: «الجهد» فهو بفتح الجيم: وهو الجوع والمثقة وقد سبق في أول الباب.

(٢) وقوله: «فليس أحد قبلنا» هذا محمول على أن الذين عرضوا أنفسهم عليهم كانوا مقلين ليس عندهم شيء يواسون به.

(٣) قوله: «أن النبي ﷺ كان يجيء من الليل فيسلم تسليماً لا يوقظ نائماً ويسمع اليقظان» هذا فيه آداب السلام على الإيقاظ في موضع فيه نيام أو من في معانهم، وأنه يكون سلاماً متوسطاً بين الرفع والمخافة بحيث يسمع الإيقاظ ولا يهوش على غيرهم.

(٤) قوله: «ما به حاجة إلى هذه الجرعة» هي بضم الجيم وفتحها

اللَّهُ حُرَّةٌ مِنْ سَوَادٍ بَطْنِهَا إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهُ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ لَهُ. قَالَ وَجَعَلَ قَصْعَتَيْنِ فَأَكَلْنَا مِنْهُمَا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا وَفَضَّلَ فِي الْقَصْعَتَيْنِ فَحَمَلْتُهُ عَلَى الْبَعِيرِ^(٣)، أَوْ كَمَا قَالَ. [أخرجه البخاري: ٢٢١٦، ٢٢١٨، ٥٣٨٢].

(١) قوله: «جاء رجل مشرك مشعان» هو بضم الميم وإسكان الشين المعجمة وتشديد النون أي: منتفش الشعر ومتفرقة.

(٢) قوله: «وأمر بسواد البطن أن يشوى» يعني الكبد.

(٣) الحزة بضم الحاء وهي القطعة من اللحم وغيره والقصة بفتح القاف، وفي هذا الحديث معجزتان ظاهران لرسول الله ﷺ إحداهما: تكثير سواد البطن حتى وسع هذا العدد، والأخرى: تكثير الصاع ولحم الشاة حتى أشبعهم أجمعين وفضلت منه فضلة حملوها لعدم حاجة أحد إليها، وفيه مواساة الرفقة فيما يعرض لهم من طرفة وغيرها وأنه إذا غاب بعضهم خشي نصيبه.

١٧٦- (٢٠٥٧) حدثنا عبيد الله ابن معاذ العنبري وحامد ابن عمر البكرائي ومحمد ابن عبد الأعلى القيسي كلهم عن المغيرة (واللفظ لابن معاذ)، حدثنا المغيرة ابن سليمان قال: قال أبي: حدثنا أبو عثمان.

أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ أَصْحَابَ الصُّفَّةِ كَانُوا نَاسًا فَقَرَاءَ، وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَرَّةً: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ اثْنَيْنِ فَلْيَذْهَبْ بِثَلَاثَةٍ^(١) وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامٌ أَرْبَعَةٍ فَلْيَذْهَبْ بِخَامِسٍ بِسَادِسٍ». أَوْ كَمَا قَالَ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ جَاءَ بِثَلَاثَةٍ، وَأَنْطَلَقَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِعَشْرَةٍ^(٢)، وَأَبُو بَكْرٍ بِثَلَاثَةٍ قَالَ فَهَوَّ، وَأَنَا، وَأَبِي وَأُمِّي - وَلَا أَدْرِي هَلْ قَالَ وَأَمْرَأَتِي وَخَادِمٌ بَيْنَ بَيْنِنَا وَيَبْتَ أَبِي بَكْرٍ - قَالَ، وَإِنْ أَبَا بَكْرٍ تَعَشَّى عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لَبِثَ حَتَّى صَلَّيْتُ الْعِشَاءَ ثُمَّ رَجَعْتُ فَلَبِثْتُ حَتَّى نَعَسَ^(٣) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ قَالَتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ: مَا حَبَسَكَ، عَنْ أَصْيَافِكَ، أَوْ قَالَتْ ضَيْفُكَ؟ قَالَ: أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ؟ قَالَتْ: أَبَا حَتَّى تَجِيءَ قَدْ عَرَضُوا عَلَيْهِمْ فَعَلَبَوْهُمْ^(٤) قَالَ فَذَهَبْتُ أَنَا فَاخْتَبَأْتُ^(٥) وَقَالَ: يَا غَشْرُ^(٦)! فَجَذَعُ^(٧) وَمَسَبُ^(٨) وَقَالَ: كُلُّوْا لَا هَنِيئًا^(٩) وَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا^(١٠) قَالَ فَأَيُّمَ اللَّهِ! مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبًّا مِنْ أَسْفَلِهَا أَكْثَرَ مِنْهَا^(١١) قَالَ حَتَّى شَبِعْنَا وَصَارَتْ أَكْثَرُ مِمَّا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ فَظَنَرُ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَإِذَا هِيَ كَمَا هِيَ، أَوْ أَكْثَرُ^(١٢) قَالَ لَا مَرَأَتِي: يَا أُخْتُ بَنِي فِرَاسٍ^(١٣)! مَا هَذَا؟ قَالَتْ: لَا وَقَرَّةٌ غَنِيْنِي! لَهْيِي الْآنَ أَكْثَرَ مِنْهَا^(١٤) قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَارٍ قَالَ فَأَكَلْ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَغْنِي بَعِيْنَهُ ثُمَّ

(١) هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم: «فليذهب بثلاثة»، ووقع في صحيح البخاري «فليذهب بثلاث»، قال القاضي: هذا الذي ذكره البخاري هو الصواب وهو الموافق لسياق باقي الحديث. قلت: وللذي في مسلم أيضاً وجه وهو محمول على موافقة البخاري وتقديره فليذهب بمن يتم ثلاثة أو بتمام ثلاثة كما قال الله تعالى: ﴿وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام﴾ أي في تمام أربعة، وسبق في كتاب الجنائز إيضاح هذا وذكر نظائره، وفي هذا الحديث فضيلة الإيثار والمواساة، وأنه إذا حضر ضيفان كثيرون فينبغي للجماعة أن يتوزعهم ويأخذ كل واحد منهم من يحتمله، وأنه ينبغي لكثير القوم أن يأمر أصحابه بذلك ويأخذ هو من يمكنه.

(٢) قوله: «وإن أبا بكر جاء بثلاثة وانطلق نبي الله ﷺ بعشرة» هذا مبين لما كان عليه النبي ﷺ من الأخذ بأفضل الأمور والسبق إلى السخاء والجود، فإن عيال النبي ﷺ كانوا قريباً من عدد ضيفاته هذه الليلة فأتى بنصف طعامه أو نحوه، وأتى أبو بكر ﷺ بثلاث طعامه أو أكثر، وأتى الباقيون بدون ذلك والله أعلم.

(٣) قوله: «نعس» بفتح العين وفي هذا جواز ذهاب من عنده ضيفان إلى أشغاله ومصالحه إذا كان له من يقوم بأمرهم ويسد مسده. كما كان لأبي بكر هنا عبد الرحمن رضي الله عنهما، وفيه ما كان عليه أبو بكر ﷺ من الحب للنبي ﷺ والانقطاع إليه وإيثاره في ليله ونهاره على الأهل والأولاد والضييفان وغيرهم.

(٤) هذا فعلوه أدباً ورفقاً بأبي بكر فيما ظنوه لأنهم ظنوا أنه لا يحصل له عشاء من عشايتهم، قال العلماء: والصواب للضيف أن لا يتمتع بما أراه المضيف من تعجيل طعام وتكثيره وغير ذلك من أموره إلا أن يعلم أنه يتكلف ما يشق عليه حياء منه فيمنعه برفق، ومتى شك لم يعترض عليه ولم يتمتع فقد يكون للمضيف عذر أو غرض في ذلك لا يمكنه إظهاره فتلحقه المشقة بمخالفة الأضياف، كما جرى في قصة أبي بكر ﷺ.

(٥) أما اختبأوه فخوفاً من خصام أبيه له وشتمه إياه.

(٦) وقوله: «يا غشر» بغين معجمة مضمومة ثم نون ساكنة ثم شاء مثله مفتوحة ومضمومة لغتان، هذه هي الرواية المشهورة في ضبطه، قالوا: وهو الثقيل الوخم، وقيل: هو الجاهل مأخوذ من الغشارة بفتح الغين المعجمة وهي: الجهل والنون فيه زائدة، وقيل: هو السفیه، وقيل: هو ذباب أزرق، وقيل: هو اللثيم مأخوذ من الغثر وهو اللؤم، وحكى القاضي عن بعض الشيوخ أنه قال: إنما هو غشر بفتح الغين والشاء، ورواه الخطابي وطائفة عثر بعين مهملة وتاء مثناة مفتوحتين قالوا: وهو الذباب وقيل: هو الأزرق منه شبهه به تحقيراً له.

(٧) وقوله: «فجذع» أي دعا بالجذع وهو قطع الأنف وغيره من

الأعضاء.

(٨) والسبب الشتم.

(٩) قوله: «كلوا لا هنيئاً» إنما قاله لما حصل له من الحرج والغيط بتركهم العشاء بسببه، وقيل: إنه ليس بدعاء إنما أخبر أي لم تهنأوا به في وقته.

(١٠) قوله: «والله لا أطعمه أبداً» وذكر في الرواية الأخرى في الأضياف: «قالوا: والله لا نطعمه حتى تطعمه ثم أكل وأكلوا». فيه أن من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فعل ذلك وكفر عن يمينه كما جاءت به الأحاديث الصحيحة، وفيه حمل المضيف المشقة على نفسه في إكرام ضيفانه، وإذا تعارض حثه وحثهم حث نفسه لأن حقهم عليه أكد، وهذا الحديث الأول مختصر توضحه الرواية الثانية وتبين ما حذف منه وما هو مقدم أو مؤخر.

(١١) فقوله: «إلا ربا من أسفلها أكثر» ضبطوه بالباء الموحدة وبالثاء المثلثة، هذا الحديث فيه كرامة ظاهرة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وفيه إثبات كرامات الأولياء وهو مذهب أهل السنة خلافاً للمعتزلة.

(١٢) قوله: «نظرت إليها أبو بكر فإذا هي كما هي أو أكثر». وقوله: «لهي الآن أكثر منها» ضبطوهما أيضاً بالباء الموحدة وبالثاء المثلثة.

(١٣) قوله: «يا أخت بني فراس» هذا خطاب من أبي بكر لامرأته أم رومان ومعناه: يا من هي من بني فراس، قال القاضي: فراس هو ابن غنم بن مالك بن كنانة، ولا خلاف في نسب أم رومان إلى غنم بن مالك، واختلفوا في كيفية انتسابها إلى غنم اختلافاً كثيراً، واختلفوا هل هي من بني فراس بن غنم أم من بني الحارث بن غنم؟ وهذا الحديث الصحيح كونها من بني فراس بن غنم.

(١٤) قولها: «لا وقرة عيني لفي الآن أكثر منها» قال أهل اللغة: قرة العين يعبر بها عن المسرة ورؤية ما يحبه الإنسان ويوافق، قيل: إنما قيل: ذلك لأن عينه تفر لبلوغه أمنيته فلا يستشرف لشيء فيكون مأخوذاً من القرار، وقيل: مأخوذ من الفر بالضم وهو البرد أي عينه باردة لسرورها وعدم مقلقها، قال الأصمعي وغيره: أقر الله عينه أي أبرد دمعته لأن دمة الفرح باردة ودمة الحزن حارة، ولهذا يقال في ضده: أسخن الله عينه. قال صاحب المطالع: قال الداودي: أرادت بقرة عينها النبي صلى الله عليه وسلم فاقسمت به، وللفظة: «لا» في قولها: لا وقرة عيني زائدة ولها نظائر مشهورة ويحتمل أنها نافية، وفيه محذوف أي: لا شيء غير ما أقول: وهو وقرة عيني لفي أكثر منها.

(١٥) هكذا هو في معظم النسخ وفي نادر منها اثني عشر وكلاهما صحيح، والأول جار على لغة من جعل المثنى بالألف في الرفع والنصب والجر وهي لغة أربع قبائل من العرب. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرَان﴾ وغير ذلك وقد سبقت المسألة مرات.

(١٦) قوله: «ففرقنا اثنا عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس» هكذا هو في معظم النسخ ففرقنا بالعين وتشديد الراء أي جعلنا عرفاء، وفي كثير من النسخ «ففرقنا» بالفاء المكررة في أوله ويقاف من التفريق أي جعل كل

رجل من الإثني عشر مع فرقة فهما صحيحان ولم يذكر القاضي هنا غير الأول، وفي هذا الحديث دليل لجواز تفريق العرفاء على العساكر ونحوها، وفي سنن أبي داود: العرافة حق لما فيه من مصلحة الناس وليتيسر ضبط الجيوش ونحوها على الإمام باتخاذ العرفاء، وأما الحديث الآخر: «العرفاء في النار» فمحمول على العرفاء المقصرين في ولايتهم المرتكبين فيها ما لا يجوز كما هو معتاد لكثير منهم.

١٧٧- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ الْعَطَّارُ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَزَلَ عَلَيْنَا أَضْيَافٌ لَنَا قَالَ وَكَانَ أَبِي يَتَحَدَّثُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ، فَانْطَلَقَ وَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! افْرُغْ مِنْ أَضْيَافِكَ^(١)، فَلَمَّا أَمْسَيْنَا جِئْنَا بِقَرَاهِمُ^(٢) قَالَ فَأَبَوْا فَقَالُوا: حَتَّى يَجِيءَ أَبُو مَرْزَلَانَا^(٣) فَيَطْعَمَ مَعَنَا قَالَ فَقُلْتُ لَهُمْ: إِنَّهُ رَجُلٌ حَدِيدٌ^(٤)، وَإِنَّكُمْ إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا خِفْتُ أَنْ يُصَيِّبَنِي مِنْهُ أَدَى قَالَ فَأَبَوْا، فَلَمَّا جَاءَ لَمْ يَبْدَأْ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنْهُمْ فَقَالَ: أَفَرَعْتُمْ مِنْ أَضْيَافِكُمْ؟ قَالَ قَالُوا: لَا وَاللَّهِ! مَا فَرَعْنَا قَالَ: أَلَمْ أَمُرْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ وَتَنَحَّيْتُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! قَالَ فَتَنَحَّيْتُ قَالَ فَقَالَ: يَا غُثْرُ! أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ تَسْمَعُ صَوْتِي إِلَّا جِئْتَ قَالَ فَجِئْتُ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! مَا لِي ذَنْبٌ هَؤُلَاءِ أَضْيَافُكَ فَسَلِّهُمُ قَدْ أَتَيْتُهُمْ بِقَرَاهِمُ فَأَبَوْا أَنْ يَطْعَمُوا حَتَّى تَجِيءَ قَالَ فَقَالَ: مَا لَكُمْ! أَنْ لَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاحَكُمْ^(٥)! قَالَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَوْلَ اللَّهِ! لَا أَطْعَمُهُ اللَّيْلَةَ قَالَ فَقَالُوا: قَوْلَ اللَّهِ! لَا نَطْعَمُهُ حَتَّى نَطْعَمَهُ قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ كَالشَّرِّ كَاللَّيْلَةِ قَطُّ وَتِلْكَ! مَا لَكُمْ أَنْ لَا تَقْبَلُوا عَنَّا قِرَاحَكُمْ؟ قَالَ ثُمَّ قَالَ: أَنَا الْإِوَلَى فَمِنْ الشَّيْطَانِ^(٦) هَلُمُّوا قِرَاحَكُمْ قَالَ فَجِيءَ بِالطَّعَامِ فَسُمِيَ فَكَلَّ وَأَكَلُوا قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَ غَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَرُّوا وَحَيِّثُ قَالَ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: «بَلْ أَنْتَ أَبَرُّهُمْ وَأَخَيْرُهُمْ^(٧)»^(٨).

قَالَ وَلَمْ تَبْلُغْنِي كَفَارَةً^(٩). [أخرجه البخاري: ٦١٤٠].

(١) قوله: «أفرغ من أضيافك» أي عشمهم وقم بحقهم.

(٢) قوله: «جئناهم بقراهم» هو بكسر القاف مقصور وهو ما يصنع للضيف من مأكول ومشروب.

(٣) قوله: «حتى يجيء أبو مزلنا» أي صاحبه.

(٤) قوله: «إنه رجل حديد» أي فيه قوة وصلابة ويغضب لانتهاك

الحرمات والتقصير في حق ضيفه ونحو ذلك.

(٥) قوله: «مالككم ألا تقبلوا منا قراكم» قال القاضي عياض: قوله: ألا: هو بتخفيف اللام على التحضيض واستفتاح الكلام هكذا رواه

الجمهور، قال: ورواه بعضهم بالتشديد ومعناه: مالكم لا تقبلوا قراكم وأي شيء منعكم ذلك وأخرجكم إلى تركه.

(٦) قوله: «أما الأولى فمن الشيطان» يعني يمينه، قال القاضي: وقيل: معناه: اللقمة الأولى فلقمع الشيطان وإرغامه ومخالفته في مراده باليمين وهو إيقاع الوحشة بينه وبين أضيفه فأخزاه أبو بكر بالحنث الذي هو خير.

(٧) قوله: «قال أبو بكر: يا رسول الله بروا وحشت فقال: بل أنت أبرهم وأخيرهم قال: ولم تبلغني كفارة» معناه: بسروا في إيمانهم وحشت في يعني فقال النبي ﷺ: بل أنت أبرهم أي أكثرهم طاعة وخير منهم لأنك حشت في يمينك حثاً مندوباً إليه عتونا عليه فانت أفضل منهم.

(٨) قوله: «وأخيرهم» هكذا هو في جميع النسخ: «وأخيرهم» بالالف وهي لغة سبق بيانها مرات.

(٩) وأما قوله: «ولم تبلغني كفارة» يعني لم يبلغني أنه كفر قبل الحنث، فلما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه لقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه» وهذا نص في عين المسألة مع عموم قوله تعالى: «ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إتمام» الخ.

وان طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك

٣٣- باب فضيلة المواصل في الطعام القليل، وأن طعام الاثنين يكفي الثلاثة ونحو ذلك

١٧٨- (٢٠٥٨) حدثنا يحيى ابن يحيى قال: قرأت على مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج.

عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام الاثنين كافٍ الثلاثة وطعام الثلاثة كافٍ الأربعة»^(١). وأخرجه البخاري: ٥٣٩٢.

(١) هذا فيه الحث على المواصل في الطعام وأنه وإن كان قليلاً حصلت منه الكفاية المقصودة ووقعت فيه بركة نعم الحاضرين عليه والله أعلم.

١٧٩- (٢٠٥٩) حدثنا إسحاق ابن إبراهيم، أخبرنا روح ابن عبادة (ح).

وحدثني يحيى ابن حبيب، حدثنا روح، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير.

أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية».

وفي رواية إسحاق: قال رسول الله ﷺ: لم يذكر:

١٧٩- () حدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا سفيان (ح).

وحدثني محمد ابن المثنى، حدثنا عبد الرحمن، عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ: «بمثل حديث ابن جريج».

١٨٠- () حدثنا يحيى ابن يحيى، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وأبو كريب وإسحاق ابن إبراهيم - قال أبو بكر، وأبو كريب: حدثنا وقال الآخران: أخبرنا - أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي سفيان.

عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة».

١٨١- () حدثنا قتيبة ابن سعيد وعثمان ابن أبي شيبة قالوا: حدثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي سفيان.

عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «طعام الرجل يكفي رجلين وطعام رجلين يكفي أربعة وطعام أربعة يكفي ثمانية».

٣٤- باب المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء

١٨٢- (٢٠٦٠) حدثنا زهير ابن حرب ومحمد ابن المثنى وعبيد الله ابن سعيد قالوا: أخبرنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله، أخبرني نافع.

عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد»^(١). وأخرجه البخاري: ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ما بينهما معلقاً، ٥٣٩٥، سياتي عند مسلم عن جابر وابن عمر معاً برقم: ٢٠٦١.

(١) قال القاضي: قيل: إن هذا في رجل بعينه فليل له على جهة التمثيل، وقيل: إن المراد أن المؤمن يقتصد في أكله، وقيل: المراد المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه فلا يشركه فيه الشيطان، والكافر لا يسمى فيشاركه الشيطان فيه. وفي صحيح مسلم: «أن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله تعالى عليه».

قال أهل الطب: لكل إنسان سبعة أمعاء: المعدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق ثم ثلاثة غلاظ، فالكافر لشربه وعدم تسميته لا يكفيها إلا ملؤها، والمؤمن لاقتصاده وتسميته يشبعه ملء أحدها، ويحتمل أن يكون هذا في بعض المؤمنين وبعض الكفار، وقيل: المراد بالسبعة سبع صفات: الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد والسمن، وقيل: المراد

عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ: ابْنُ عُمَرَ. (وقد تقدم عن ابن عمر عند مسلم برقم: ٢٠٦٠).

١٨٥- (٢٠٦٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ، عَنْ جَدِّهِ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

١٨٥- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَغْنَبِيُّ ابْنُ مُحَمَّدٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. (وسامى مطولاً عند مسلم برقم: ٢٠٦٣، وأخرجه البخاري: ٥٣٩٦، ٥٣٩٧ من حديث أبو هريرة).

١٨٦- (٢٠٦٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ عِيسَى، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ سُهَيْلِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ضَافَهُ ضَيْفٌ وَهُوَ كَافِرٌ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ فَشَرِبَ حِلَابَهَا ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ ثُمَّ أُخْرَى فَشَرِبَهُ حَتَّى شَرِبَ حِلَابَ سَبْعِ شِئَاءٍ ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَشَرِبَ حِلَابَهَا ثُمَّ أَمَرَ بِأُخْرَى فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَشْرِبُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَشْرِبُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ»^(١). (أخرجه البخاري: ٥٣٩٦، ٥٣٩٧. وقد تقدم مختصراً عند مسلم برقم: ٢٠٦٢).

(١) قال القاضي: قيل: إن هذا في رجل بعينه فقيل له على جهة التمثيل، وقيل: إن المراد أن المؤمن يقتصد في أكله، وقيل: المراد المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه فلا يشركه فيه الشيطان، والكافر لا يسمى فيشاركه الشيطان فيه. وفي صحيح مسلم: «إن الشيطان يستحل الطعام أن لا يذكر اسم الله تعالى عليه».

قال أهل الطب: لكل إنسان سبعة أمعاء: المعدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق ثم ثلاثة غلاظ، فالكافر لشربه وعدم تسميته لا يكفيه إلا ملؤها، والمؤمن لاقتصاده وتسميته يشبعه ملء أحدها، ويحتمل أن يكون هذا في بعض المؤمنين وبعض الكفار، وقيل: المراد بالسبعة سبع صفات: الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد والسمن، وقيل: المراد بالمؤمن هنا تام الإيمان المعرض عن الشهوات المقتصر على سد خلته، والمختار: أن معناه: بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد، وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن والله أعلم.

قال العلماء: ومقصود الحديث التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة مع أن قلة الأكل من محاسن أخلاق الرجل وكثرة الأكل

بالمؤمن هنا تام الإيمان المعرض عن الشهوات المقتصر على سد خلته، والمختار: أن معناه: بعض المؤمنين يأكل في معنى واحد، وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن والله أعلم.

قال العلماء: ومقصود الحديث التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة مع أن قلة الأكل من محاسن أخلاق الرجل وكثرة الأكل بضده.

١٨٢- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ غَمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَبِي بَرٍّ.

كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٨٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاقِدِ ابْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ نَافِعًا قَالَ:

رَأَى ابْنَ عُمَرَ مَسْكِينًا فَجَعَلَ يَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: فَجَعَلَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا قَالَ فَقَالَ: لَا يَدْخُلُنْ هَذَا عَلَيَّ^(١)، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ».

(١) وأما قول ابن عمر في المسكين الذي أكل عنده كثيراً: لا يدخلن هذا علي فإنما قال هذا لأنه أشبه الكفار ومن أشبه الكفار كرهت مخالطته لغير حاجة أو ضرورة، ولأن القدر الذي يأكله هذا يمكن أن يسد به خلة جماعة، وأما الرجل المذكور في الكتاب الذي شرب حلاب سبع شياء فقيل: هو ثمامة بن أثال، وقيل جهجاه الغفاري، وقيل: نضرة بن أبي نضرة الغفاري والله أعلم.

١٨٤- (٢٠٦١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ». (أخرجه البخاري: ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥ من حديث ابن عمر).

١٨٤- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ غَمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ.

بضله.

بمثله.

٣٥- باب لا يعيب الطعام

١٨٧- (٢٠٦٤) حدثنا يحيى ابن يحيى وَرُحَيْرُ ابْنِ خَرْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ رُحَيْرُ: حدثنا وَقَالَ الْأَخْرَانِ: أَخْبَرَنَا - جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ^(١). (أخرجه البخاري:

[٣٥٦٣، ٥٤٠٩].

(١) قوله: «ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط كان إذا اشتهى شيئاً أكله وإن كرهه تركه» هذا من آداب الطعام المتأكلة وعيب الطعام كقوله: «ما عاب قليل الملح حامض رقيق غليظ غير ناضج ونحو ذلك. وأما حديث ترك أكل الضب فليس هو من عيب الطعام إنما هو إخبار بأن هذا الطعام الخاص لا يشتهيه، وذكر مسلم في باب اختلاف طرق هذا الحديث، فرواه أولاً من رواية الأكثرين عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة، ثم رواه عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي يحيى مولى آل جعدة عن أبي هريرة، وأنكر عليه الدارقطني هذا الإسناد الثاني وقال: هو معلل.

قال القاضي: وهذا الإسناد من الأحاديث المعللة في كتاب مسلم التي بين مسلم علتها كما وعد في خطبته وذكر الاختلاف فيه، ولهذا العلة لم يذكر البخاري حديث أبي معاوية ولا أخرجه من طريقه بل أخرجه من طريق آخر، وعلى كل حال فالمتن صحيح لا مطعن فيه والله أعلم.

١٨٧- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا رُحَيْرُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٨٧- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَمْرٍو وَعُمَرُ ابْنُ سَعْدٍ أَبُو دَاوُدَ الْحَقَرِيُّ كُلُّهُمْ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

١٨٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَعَمْرُو النَّاقِذُ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي يَحْيَى مَوْلَى آلِ جَعْدَةَ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَابَ طَعَامًا قَطُّ كَانَ إِذَا اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَهِهِ سَكَتَ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ

الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ